آفاق برلمانية

عدد خاص

١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ م المجلد الثامن عشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 17 November 2014 Volume 18, No. 2

المؤتمر السنوي العشرون

الاقتصاد السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال: محاور في أزمة مستمرة

26 و 27 أيلول/ سبتمبر 2014

المؤتمر السنوي العشرون

عقدت، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مؤتمرها السنوي العشرين يومي الجمعة والسبت ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وتم الإعداد للمؤتمر منذ بداية العام الحالي، وتناول السياسات الفلسطينية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الخصخصة والتطبيع الاقتصادي، وما يجب عمله على صعيد السياسات بهدف تعزيز صمود المواطنين في أرض الوطن.

وعقدت جلسة رئيسية خاصة في بداية المؤتمر حول تبعات العدوان على غزة، تلتها أربع جلسات على مدار يومين، علماً أنه توجد علاقة واضحة بين الجوانب السياسية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية من حيث وجود أو عدم وجود تخطيط مركزي مدروس وتوافق داخلي على هذه السياسات.

وشارك في المؤتمر عدد من الباحثين الشباب الذين خصصوا أبحاثهم لدرجة الدكتوراه في هذه الموضوعات، ومنهم من أتى خصيصاً من الخارج للمشاركة في المؤتمر.

وكانت مؤسسة مواطن عقدت مؤتمرها السنوي الأول في العام ١٩٩٥ حول أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، وشارك فيه ممثلون عن مختلف الأحزاب والحركات الفلسطينية. ومنذ ذلك الوقت، تناولت مؤتمراتها السنوية القضايا الفلسطينية الرئيسية في منعطفات شتى عبر السنوات، بهدف إثارة النقاش العلني في الحيز العام حول المسار الفلسطيني وقضايا الحاضر والمستقبل، والسبل والخيارات الممكنة والمحبذة، كما الحال الآن في هذه المرحلة الدقيقة.

يشار إلى أنه تم بث جلسات المؤتمر بشكل حي ومباشر، ليتسنى للجمهور الفلسطيني في الداخل والخارج متابعة مداولاته، إضافة إلى تحميلها مباشرة بعد المؤتمر على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وقناة مواطن على «يوتيوب». كما يكرس هذا العدد الخاص من «آفاق برلمانية» لمداخلات المشاركين والحضور التي ساهمت في إغناء النقاش خلال جلسات المؤتمر.

جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة

الجلسة الثانية

الجلسة الثالثة

الجلسة الرابعة

الجلسة الخامسة

اليوم الأول، الجمعة ٢٦ أيلول ٢٠١٤

جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة

كلمة الافتتاح

د. ممدوح العكر

رئيس مجلس أمناء مؤسسة «مواطن»، مفوّض في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

باسم مؤسسة مواطن، أرحب بكم في هذا المؤتمر العشرين، بدءاً بهذه الجلسة الخاصة التي تتناول «ما بعد العدوان على غزة». وأرجو أن تسمحوا لي ببضع دقائق، انطلاقاً من شعوري بمسؤولية وطنية ملحّةٍ وجامحة، وإيماني بأن على المثقف الوطني التعبير عن ضميره وضمير شعبه بكل الوضوح والجرأة، كلما اقتضت اللحظة التاريخية ذلك، وإلا فليصمت إلى الأبد ...!

في مقال له قبل أيام، ذكّرنا د. أحمد عزم برواية غسان كنفاني رجال في الشمس، وكيف كان بإمكان أبطالها أن ينجوا من الموت المحقق لو أنهم قاموا بدق جدران الخزان. وأعتقد -بلا أدنى شك- أن ما آلت إليه أمور قضيتنا، وما يمكن أن تؤول إليه، وبخاصة بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، يتطلب منا جميعاً ليس دق جدران الخزان وحسب، فهذا أضعف الإيمان، بل كسر جدران هذا الخزان، إذا أردنا، حقاً، أن ننجو بقضيتنا من مخاطر محدقة. فبكسر هذا الصندوق الذي حبسنا فيه أنفسنا منذ اتفاق أوسلو، سوف نتمكن من الانطلاق نحو آفاقٍ وخيارات حقيقية، من شأنها أن تقودنا إلى طريق الخلاص من الاحتلال وإنجاز حقّنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.

من البديهي طبعاً، أن عملية كسر جدران هذا الخزان/الصندوق الذي حبسنا فيه أنفسنا، أو حُبِسْنا فيه منذ دخلنا اتفاق أوسلو، لا بد أن تبدأ بتحديد ماهية جدران هذا الصندوق التي نريد أن نكسرها. يعلّمنا الطب أن التشخيص الصحيح هو نِصْف العلاج، مع الإدراك مقدماً حقيقة أن هذه الجدران هي من صنع العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، الذي يقف وراء اتفاق أوسلو وتجلياته ما بعد ذلك، وإلى يومنا هذا. وهو عقل استراتيجي يتطابق تماماً مع محددات ومتطلبات المشروع الصهيوني بصفته مشروعاً استعمارياً استيطانياً بامتياز وأكثر (A Settler Colonialism - Plus!). وفي هذا السياق، من المهم التوقف عند النقاط أدناه التي تشكل أهم مكونات جدران الخزان التي يتوجب كسرها:

أولاً. العمل الدؤوب على تذويب الكيانية الفلسطينية وتجزئتها. بدأت أوسلو أول ما بدأت بتهميش الشتات، ومعه تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وبنسيان فلسطينيي ٤٨ وإخراجهم من المعادلة، وتسليم القدس طواعية وعلى طبق أغلى من الذهب، بتأجيل البت في شأنها إلى حين يأتي زمان قضايا الحل النهائي. وما تبقى بعد ذلك كله من بقايا الوطن قطعت أوصاله إلى ألفِ وباءٍ وجيم. أما قطاع غزة، موطن وحاضنة المقاومة التي واصلت إيلام خاصرة إسرائيل منذ نكبة العام ٤٨، فقد رسمت له إسرائيل مآلاً مختلفاً وخياراً مزدوجاً: أولاً. الفصل التدريجي لغزة عن الضفة الغربية، الذي وصل مداه بسحب المستوطنين وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية إلى خارج القطاع مع إبقاء السيطرة الكاملة والمطلقة على حدود ومعابر وسماء وبحر قطاع غزة. ونذكر جميعاً كم هلل كثيرون لهذا وسمّوه تحريراً لغزة! متعامين عن إدراك مغزى وموقع هذا «الانسحاب» في الاستراتيجية الإسرائيلية. ويبدو أن كثيرين منا ما زالوا غير مدركين أهمية عدم الوقوع في فخ نوايا إسرائيل لغزة بعيداً بها عن الضفة الغربية، حيث مكمن أطماعها وأهدافها. أما الجزء الثاني من هذا الخيار المزدوج لغزة، فهو إخضاعها لحصارٍ مقرون بحملات عسكرية تأديبية دورية لتطويعها ولكسر إرادة المقاومة في موطنها. وقد جاء العدوان الأخير على القطاع، كسابقيه، في صميم هذا السياق.

ثانياً. تمكنت إسرائيل من تحقيق ما أنجزته حتى الآن من مشروع الاستعمار الاستيطاني لفلسطين بالعمل على قتل روح المقاومة وثقافة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني، سواء بتكسير عظام كل من يتجرأ على إلقاء الحجارة على جنود الاحتلال أثناء الانتفاضة الأولى، أو بالقيام بحملات عسكرية لا تبقي ولا تذر، كاجتياح الضفة الغربية العام ٢٠٠٢، والحروب المتتالية على غزة، مروراً بالقتل والاغتيالات، والزجّ بالآلاف المؤلفة في غياهب السجون والمعتقلات، وممارسة أبشع أشكال التعذيب وأكثرها تفنناً، عدا عن هدم بيت كل من يقوم أو حتى يفكر بالقيام بفعلٍ من أفعال المقاومة، وانتهاءً بكل أساليب العقاب الجماعي التي نعرفها. كل ذلك وغيره، إنما يصبُّ في سياق تأديب الفلسطيني وتلقينه درساً بأنه سيدفع ثمناً قاسياً مقابل ذلك.

ومن خلال اتفاق أوسلو «للسلام»، واصلت إسرائيل عملها الممنهج، بل واتخذت من الاتفاق مدخلاً لكسر إرادة المقاومة وقتل ثقافتها، تارة بتشويه الوعي من خلال حشوه بما سمي بثقافة السلام، وتارة بكيّ الوعي كلياً كلما احتاج هذا الوعي الفلسطيني للكيّ. وكجزءٍ أصيل من عملية تشويه وكيّ الوعي هذه، اشترط رابين قبل المضيّ في توقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، أن يقوم الرئيس الراحل ياسر عرفات بإرسال رسالة خطية، وقد تم إرسالها يوم ٩ أيلول عبر وزير الخارجية النرويجي هولست، يعترف فيها، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، بحق إسرائيل في الوجود، بأمن وبسلام (لاحِظوا النص الحرفي: حق إسرائيل في «الوجود»، وليس فقط حقها في «العيش»)، كما يلتزم فيها باسم م. ت. ف. أيضاً بالتخلي عن العنف والإرهاب (لاحظوا النص الحرفي مرة أخرى: «التخلي» عن العنف والإرهاب، وليس «نبذ» أو «رفض») الأمر الذي يوصم مجمل النضال الفلسطيني قبل أوسلو بالإرهاب!

ثم تلتزم الرسالة نفسها في بند آخر من بنودها بطريق المفاوضات لحل قضايا الحل النهائي (بمعنى أن الحدود والاستيطان والقدس واللاجئين والمياه ... إلخ، أي أن الطريق الواحد الأوحد لانتزاعها من براثن أعتى مشروع استعمار استيطاني عرفه التاريخ، طريق المفاوضات، فتمّ بالتالي إنشاء مؤسسة كاملة للمفاوضات تمؤسس إدمان التفاوض، ولها طواقم مفاوضات وكبير مفاوضين! ويدخل كل ما ورد في هذه الرسالة من التزامات ونصوص في دائرة تشويه الوعي وكيّه؟

على أن هناك في اتفاق أوسلو ما هو أقسى وأشد فتكاً بكثير في سياق تشويه الوعي وكيّه؛ ذلك هو تهميش دور ومكانة الحركة الأسيرة الفلسطينية، أولاً من خلال عدم وضعها على رأس المطالب الفلسطينية، وشرطاً أساسياً قبل المضي في توقيع الاتفاق، أسوة بما عملت به كل حركات التحرير الوطني عبر تصميمها على إطلاق سراح جميع أسراها من سجون مستعمريها شرطاً لأي اتفاق، ولم تتخلّ عن هذا الشرط حركة تحريرٍ وطني واحدة سوانا. على أنّ الأقسى من هذا التخلي، وكجزء آخر من عملية كي الوعي في أبشع صورها إيلاماً وإمعاناً في الكيّ، تحويل شأن أسرانا إلى تصنيفات مهينة بلغت ذروتها بالنص على أن التصنيفات التي ستخضع لعملية التفاوض، عبر مؤسسة التفاوض بالطبع، لن تشمل من «تلطخت أيديهم بالدم اليهودي»!

كيف فعلنا ذلك بأسرانا، وكيف سمحنا لرابين بأن يمضي في عملية تشويه الوعي وكيّه إلى هذا المدى وهذا التمادي؟! ويأتينا بعد ذلك من يصف لنا رابين برجل السلام وشريك السلام، ويترحم عليه بعد اغتياله. أوليس هذا في حد ذاته جزءاً آخر لا يتجزأ من تشويه الوعي؟!

ثالثاً. تم خلق سلطة فلسطينية تتحمل أغلب الأعباء التي كان يتحملها الاحتلال قبل ذلك، دون أن تخف وطأة هذا الاحتلال، بل على العكس تماماً، إذ أخذ الاحتلال يتعمق يوماً بعد يوم بالاستيطان ومختلف آليات التحكم، حتى لم يعد الاحتلال دون كلفةٍ يدفعها المحتل وحسب، بل إن المفارقة الكارثية أنه تحوّل إلى احتلال مربح. وأكثر من ذلك، أصبح احتلالاً مربحاً بشكل مزدوج: فعدا عن تحمُّل السلطة، نيابةً عنه وبدلاً منه، أعباء وكلفة مسؤولية تقديم خدمات ومهمات الصحة والتعليم والأمن ... إلخ، فإن هذا الاحتلال أصبح يجني أيضاً ربحاً صافياً من مصادر عدة ، أذكر منها مصدراً واحداً فقط، وهو أن ما يقدر بـ ٣٠-٣٥٪ على الأقل من قيمة المساعدات الدولية التي قُدِّمت إلى فلسطين دخلت مباشرة أو غير مباشرة إلى جيب الاحتلال.

رابعاً. تم خلق سلطة بدون مقومات حقيقية للسلطة. ولعلي هنا أستعير ما دأب مؤخرا د. صائب عريقات على تكرار قوله: «إسرائيل تريد احتلالاً دون كلفة، وتريد سلطة دون سلطة». أكثر من ذلك، إنها ليست فقط سلطة عاجزة عن أداء الدور الخدمي المعهود لأي سلطة أو حكومة، بل وتم أيضاً تسخيرها، شئنا ذلك أم أبينا، وبوعي منا أو دون وعي، لتكون حائلاً وعائقاً أمام أي استئناف للاشتباك الفلسطيني مع الاحتلال. ويتم ذلك بوسائل وأدوات عدة، منها التنسيق الأمني المتواصل والمتجذر، ومنها خلق كتلة لا يستهان بها من الشعب الفلسطيني رهينة للرواتب وما يجود به المال السياسي لأغلب الدول المانحة، وما تتحكم به إسرائيل من مستحقات عائدات الجمارك.

خامساً. التأكد من عدم احتكام اتفاق أوسلو إلى أي مرجعية سوى الاتفاق نفسه. الاتفاق هو مرجع نفسه، ولا وجود لأي ذكر للشرعية الدولية، ولا للقانون الدولي، ولا حتى لاتفاقية جنيف التي تنظم سلوك والتزامات أي احتلال، الأمر الذي مكّن إسرائيل من تأكيد عدم اعترافها بأنها دولة محتلة، وأن الأمر لا يعدو كونه نزاعاً بين طرفين متكافئين!

سادساً. التأكد من، وضمان وجود حصانة أميركية أساساً، وغربية عموماً، توفر غطاء وحماية لإسرائيل يمكنانها من المضي قدماً في مشروعها الاستعماري الاستيطاني لفلسطين، وأن تفلت من أي مساءلة أو عقاب على الرغم من كل ما تمارسه من سياسات وأفعال.

تلك إذن أهم مكونات جدران الخزان أو الصندوق الذي يتوجب علينا ليس فقط دقها، كأضعف الإيمان، بل العمل على دكّها وكسرها إذا ما أردنا أن ننجو بقضيتنا من المخاطر المحدقة، وبخاصة أن ما تم تحقيقه من إنجازات على طريق دحر العدوان الأخير على قطاع غزة، قد خلق أمامنا تحديات وفرصاً حقيقية لنهوض وطني شامل يمكننا من القيام بكسر جدران هذا الصندوق.

فما هي أولوياتنا في هذا الاتجاه؛ اتجاه كسر جدران الصندوق؟

تعزيز عودة الوعي، واستعادة روح المقاومة التي أخذت تدبُّ في الجسد الفلسطيني من جديد، وذلك بإعادة الاعتبار لثقافة المقاومة على رأس جدول الأعمال

الوطني، وبكل أشكال المقاومة دونما اختزالها بشكل واحد فقط. إن المهم، بل الأهم هو استئناف الاشتباك المتواصل مع الاحتلال بهدف جعله يدفع، يومياً، ثمناً باهظاً لاستمرار احتلاله؛ مادياً، سياسياً، اقتصادياً، وأخلاقياً، وقانونياً ودولياً.

المضي في اتخاذ خطوات جدية لإنهاء الانقسام، والبناء على ما تجلى من وحدة ميدانية أثناء العدوان الأخير، وتحويل خطوة وفد التفاوض الموحد في القاهرة إلى خطوات باتجاه تفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، كمدخل ضروري ومهمة عاجلة لاستعادة الوحدة الوطنية بصيغة الجبهة الوطنية العريضة التي هي شرط انتصار كل حركات التحرير الوطنية، على أن تجسّد هذه الجبهة العريضة شراكة حقيقية في صنع القرار الوطني على المستويات كافة، واستناداً إلى ركائز المصالح الوطنية العليا، وليس انتظاراً لانتصار أو هزيمة هذا الفصيل أو ذاك في انتخابات قد تأتي ولا تأتي، وقد تؤدي إلى تفجير الانقسام وتعميقه من جديد، ما لم يتم الالتزام المسبق بركائز المصالح الوطنية العليا وبلورة محددات استراتيجية وطنية جديدة.

إن أولى مهمات الإطار القيادي المؤقت، بهذا المفهوم، هي بلورة استراتيجية جديدة تغيّر المسار الفاشل الذي سرنا فيه أكثر من عشرين سنة. كما يعيد هذا الإطار الاعتبار لمنظمة التحرير، ويعمل على إعادة بنائها على أسس جديدة، ويعيد موضعة السلطة الوطنية في إطارها الصحيح ذراعاً للمنظمة، بمهمة أساسية عنوانها توفير وتعزيز كل مقومات الصمود في وجه الاحتلال.

لا معنى، ولا قيمة لأي اتفاق مصالحة ما لم يستند إلى هذه الأسس ويخطو هذه الخطوات.

إن أي تأخير أو مماطلة تحت أي مبرر في الدعوة العاجلة إلى تفعيل الإطار القيادي المؤقت، إنما يصبُّ في مصلحة إسرائيل، ويخدم سعيها المتواصل إلى تعزيز الانقسام ومنع استعادة وحدتنا الوطنية، وهي المستفيد الأول والأخير من ذلك.

التبني التام لبرنامج المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (برنامج الـ BDS).

تفعيل دور القانون الدولي في ملاحقة مجرمي الحرب من ساسة وقادة عسكريين إسرائيليين، إنصافاً لكل ضحايا جرائمهم من جهة، ولردعهم عن ارتكاب المزيد من الجرائم والمجازر المتواصلة من جهة أخرى، بما فيها بشكل خاص جريمة الاستيطان الذي يعتبر جريمة حرب طبقاً لميثاق روما ولائحة محكمة الجنايات الدولية.

وأول وأهم خطوة في هذا الاتجاه هي التوقيع، دون مزيد من التأخير، على معاهدة روما من أجل التمكن من التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية. وعلينا أن ندرك أن أي مزيد من التلكؤ في ذلك، سيتيح لإسرائيل الوقت الكافي في جهدها الدؤوب لإجراء تعديلات على القانون الدولي بما يفقده فاعليته في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومساءلتهم.

عدم السماح أو القبول بأي ترتيبات أو خطوات، أو بكل ما من شأنه دحرجة قطاع غزة نحو الانفصال عن الضفة الغربية.

عدم إخضاع إعادة إعمار غزة لأي تأخير أو مماطلة أو مساومة أو تجاذبات فصائلية، وإعطاء الأولوية القصوى لإيواء عشرات آلاف المهجرين، وبخاصة أن الشتاء على الأبواب. وقد تكون أفضل آلية لتحقيق ذلك تشكيل هيئة فنية فلسطينية مستقلة ذات مصداقية، تتولى وضع وتنفيذ برنامج الإعمار بتكليف ومباركة وطنيين.

إعادة الاعتبار للحركة الأسيرة ودورها القيادي في تصحيح المسار، وتصحيح آلية صنع القرار الوطني. وتعلمنا تجارب حركات التحرير، أن الحركة الأسيرة كانت جزءاً لا يتجزأ، إن لم نقل إنها كانت على رأس أي مفاوضات، عندما يحين أوان المفاوضات.

التوقف التام عن اعتبار الولايات المتحدة راعية لأي مسعى سياسي لإنهاء الاحتلال. فيكفينا كل ما قدمته أميركا لإسرائيل من دعم وانحياز لكل مواقفها، وغطاء على كل جرائمها دون استثناء.

عِبَر ما بعد «العدوان» ومخاطره

د. جورج جقمان

مدير عام مؤسسة «مواطن»، عضو هيئة أكاديمية - دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

في غمرة التجاذب والتراشق الإعلامي ما بين «فتح» و«حماس» بعد العدوان على غزة، والمتعلق بدور وزارة التوافق، وما إذا قامت بدورها أو لم تقم في الإعمار ومتابعته، أو مسؤوليات أخرى مفترضة؛ في غمرة هذا الاستغراق في تسجيل النقاط من قبل الطرفين، قد يسهل إغفال القضايا الأساسية، والعبر التي يجب استخلاصها ما بعد العدوان. ذلك أنه يوجد عدد من القضايا الأساسية والمخاطر أيضاً التي من الضروري الالتفات إليها الآن، والعمل على بلورة رؤية وتصور أبعد مدى من الحاضر، ويتعلق بالقضية الأساسية التي ما زالت ماثلة أمامنا. هذه القضية يلزمها تفكير متجدد، وربما مختلف أيضاً عما جرت العادة على تكراره، من حاجة لرأب الصدع الداخلي، وتفعيل أو إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، وتفعيل عمل اللجان، ... وهكذا.

(١)

سأعود إلى القضية الأساسية والمخاطر لاحقاً، ولكن أبدأ بموضوع ما سمي بالمصالحة واتفاقية مخيم الشاطئ الأخيرة، التي تم التوصل إليها في نيسان ٢٠١٤، والتي نجم عنها تشكيل «حكومة التوافق». وأبدأ بالمصالحة لتبيان أن القضية الأساسية ليست هنا، وأن الخشية التي عبّر عنها البعض من التراشق الإعلامي والمناكفة التي جرت خلال الأسابيع الماضية وأثرها على المصالحة، ليست هي القضية الجوهرية فلسطينياً، وإنما فقط فصائلياً وحزبياً.

وأقول ما سمي بالمصالحة، لأن هذه الاتفاقية في الواقع تعيد تعريف معنى المصالحة، وتقصرها من ناحية ما يمكن تنفيذه على تشكيل «حكومة التوافق» فقط. عدا عن ذلك، تدعو الاتفاقية إلى عقد اللجان المختلفة المشار إليها في اتفاقيات سابقة. وقد اجتمعت هذه اللجان في الماضي، ولم ينجم عنها أي قرارات نفذت.

وأشير إلى أن الاتفاقية الأساسية التي تحدد ما هي المصالحة، وما يستلزم القيام به، هي اتفاقية القاهرة الموقعة في أيار/مايو ٢٠١١، وليس اتفاقية مخيم الشاطئ. غير أن اتفاقية القاهرة في عدد من بنودها الأساسية غير قابلة للتنفيذ، وستبقى كذلك في المدى المنظور. فعلى سبيل المثال، تطلب الاتفاقية دمج الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وهذا غير ممكن في الضفة. وتطلب أيضاً إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتنضم إليها «حماس» وربما «الجهاد الإسلامي» أيضاً، وهذا سيعني القطيعة مع الولايات المتحدة، وبخاصة الكونغرس، والقيادة الفلسطينية ليست على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة. وتطلب اتفاقية القاهرة عقد انتخابات نيابية جديدة، ومن غير الواضح أن إسرائيل لن تعتقل مرشحي «حماس» للمجلس التشريعي، هذا عدا عن الموافقة على مشاركة الفلسطينيين، وفي القدس، في الانتخابات. وفي كل الأحوال، لا مصلحة لفتح وحماس من عقد الانتخابات. فمن وجهة نظر فتح، لا توجد ضمانة بعدم خسارة الانتخابات في غياب أي إنجاز سياسي، ووجود نقمة على التنسيق الأمني كما شاهدنا خلال المواجهات في الضفة والقدس في حزيران الماضي مباشرة قبل العدوان. ومن وجهة نظر حماس، فلو كسبت ستتعرض للمقاطعة مرة أخرى، أي تكرار السيناريو السابق، ولو خسرت سيضعفها هذا سياسياً. لذا، لن تتم الانتخابات في المدى المرئي.

وقد يقال إن القضية الأساس ليست هنا، وإن رأب الصدع غير ممكن دون التوافق على برنامج سياسي مشترك، وإن هذا لم يتم حتى الآن، وإن هذا هو أساس الخلاف. هنا يجب الاتفاق على ما هو المقصود بـ «البرنامج السياسي». فإذا كان المقصود الحل السياسي المنشود للصراع، فمن غير الواضح أنه يوجد اختلاف جوهري بين «حماس» و«فتح» حول هذا الهدف. فقد أعلن قادة «حماس» في أكثر من مناسبة، أنهم مع حل الدولتين، وهدنة طويلة الأمد تصل في بعض الصياغات إلى ما يزيد على عقدين من الزمن. وقد صرح أكثر من مرة السيد خالد مشعل عن مضمون هذا الموقف، بما في ذلك أمام وسائل الإعلام عند توقيع اتفاقية القاهرة في أيار/مايو ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، لقد ذهب السيد إسماعيل هنية إلى حد إعطاء مقابلة لـ صحيفة هآرتس قبل بضع سنوات، يؤكد فيها قبول حل الدولتين مع هدنة طويلة الأمد.

أما بخصوص هذه «الهدنة طويلة الأمد»، فقط من هو بريء من السياسة العملية لن يعرف ماذا تعني. فبعد عقد أو عقدين من الزمن ستنشأ حقائق ومصالح ترسخ الوضع الجديد، وسيكون من المتعذر تغيير الوضع القائم، حتى لو بقي بعد مرور عقدين من الزمن من يريد ذلك. ولنا في وضع السلطة الفلسطينية الحالي عبرة، وخشيتها على نفسها ووجودها، ورفضها دعوات لحل السلطة، حتى لو أنها أصبحت فاقدة لشرعية الاستمرار في الوجود كما هي دون أن تتغير كما يرى الكثيرون، بسبب انسداد الأفق السياسي، مضافاً إليه أسباب أخرى.

فمن الجلي إذاً أن المصالحة غير ممكنة ما دامت إسرائيل والولايات المتحدة لها صلاحية النقض (الفيتو)، وتساوق السلطة الفلسطينية مع هذا الوضع لأسباب من غير الواضح أنها موجبة الآن، بعد ما يزيد على عقدين من المفاوضات الفاشلة، وبعد الجرائم المرتكبة في غزة.

(٢)

وإذ كانت المصالحة كما تعرّف في اتفاقية القاهرة غير ممكنة الآن، ما هي رؤية السلطة الفلسطينية، إن وجدت، للخروج من حالة الانسداد هذه، التي يترافق معها استمرار المشروع الصهيوني في فلسطين دون توقف؟

إن أزمة السلطة الفلسطينية ما قبل العدوان على غزة، كمنت، كما أشرت، في انسداد الأفق السياسي أمامها. فبعد ثلاثة وعشرين عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١ وحتى الآن، لم يعد للسلطة الفلسطينية مديد من الوقت أمامها لأعوام أخرى من المفاوضات، والاستحواذ على الأرض الفلسطينية جارٍ على قدم وساق، وتهويد القدس والاستيطان يتسارع حتى خلال المفاوضات. وفي كل الأحوال، لم يتصور الفلسطينيون أن الهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان المدنيين في الأرض المحتلة بشكل دائم، وفي ظل السيادة الإسرائيلية. هذه هي أزمة الشرعية، شرعية استمرار وجودها كما هي الآن. وتدرك السلطة الفلسطينية هذا جيداً، ومن هنا كان الإقدام على الذهاب للأمم المتحدة ابتداءً من العام ٢٠١٠ فما بعد، لعمل «شيء ما» إزاء هذا الوضع المتأزم.

لقد أحدث العدوان على غزة تغييراً ما في هذا الوضع. فنلاحظ هنا أنه بعد مرور ما يزيد على أسبوع على العدوان، بدأت أصوات عدة تظهر، من رسميين وآخرين من السلطة ومن «فتح»، تشدد على أن الهدف الثاني الضروري بعد الاتفاق النهائي على إيقاف إطلاق النار ورفع الحصار، ينبغي أن يتم السعي إلى التوصل إلى حل سياسي دائم. وتكرر هذا المطلب بعد ذلك بشكل مستمر. ومن الجلي أن البعض رأى هنا فرصة للعودة إلى المفاوضات وإن كان بشروط أفضل بسبب العدوان؛ أي الافتراض أنه قد تتولد الآن قناعة أرسخ لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية، وحتى داخل إسرائيل، بوجوب العمل على إيجاد حل سياسي أكثر استقراراً من مجرد هدنة أخرى. في الأثناء، اكتسبت السلطة الفلسطينية دوراً جديداً يحجب أزمتها ويمنحها بعض الوقت، ابتداءً بدورها كطرف تفاوضي ولو شكلي، إضافة إلى دورها في إعادة إعمار غزة.

إن هذا التقدير أو الاحتمال من قبل القيادة الفلسطينية له أساس في الواقع، وتوجد أربعة أسباب على الأقل ترجح وجود احتمال للعودة إلى مسار تفاوضي في فترة لاحقة حتى لو بان الآن أن هذا بعيد ومتعذر. وأتحدث هنا عن احتمال فقط يتوقف -إلى حد ما- على ما تقوم به القيادة الفلسطينية من بين أطراف أخرى.

والسبب الأول الذي قد يدفع بهذا الاتجاه هو الحاجة «لفرملة» أو إضعاف حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات» العالمية («مساع» أو BDS) التي تعاظمت وتوسعت بعد العدوان على غزة، وتنذر بانطلاقة جديدة وعلى نطاق عالمي. وكانت مراكز أبحاث إسرائيلية عدة، إضافة إلى وزارة الخارجية، قد حذرت قبل ثلاثة أعوام من أثر هذه الحملة السلبي على إسرائيل إن توفرت لها ظروف الاستمرار والتراكم. وهذا ما حصل الآن وكنتيجة للجرائم المرتكبة. وكان من الطبيعي لكل الشعوب والدول التي تضامنت مع الفلسطينيين في هذا الظرف، أن يأخذ هذا التضامن بعداً عملياً، وبدا لهم أن برنامج المقاطعة هذا هو ضالتهم النضالية إن جاز التعبير، في هذا الظرف بالذات. وكانت الحكومة الإسرائيلية أدركت منذ ما يزيد على عامين «الخطر» الاستراتيجي لهذه المساعي، وشنت حملة مضادة سمّتها «مسعى نزع الشرعية عن إسرائيل». وبيت القصيد هنا، أن مساراً تفاوضياً جديداً يسمى «مسار السلام» يتوقع منه إضعاف حملة المقاطعة العالمية المتصاعدة، وبخاصة إن انتهى باتفاقية ما، أسوة بما حصل بلجان التضامن الدولية بعد اتفاق أوسلو الذي «سحب البساط» من تحت أرجلها في حينه بفعل هذا الاتفاق.

ويكمن السبب الثاني في حاجة إسرائيل لتعزيز تحالفاتها مع عدد من الدول العربية، وبشكل أوثق مما هو حاصل الآن، وهذا يحتاج إلى تسوية ما، ولو مرحلية، للصراع. وقد ظهر هذا جلياً في مواقف عدد من الكتّاب في الصحف العربية المحسوبة على هذه الأنظمة، إضافة إلى تصريح بعض المسؤولين العرب من أن الاتفاق على شروط وقف إطلاق النار ورفع الحصار غير كافية، وما يلزم هو مسار سياسي ينتهي بتسوية سياسية أوسع. وهذا معنى القول إن سحب السلاح من غزة يمكن أن يتم فقط مع نهاية مسار سياسي.

أما السبب الثالث، فبدأت بوادره تظهر لدى عدد من المحللين والكتّاب في الصحف العبرية في الأسابيع الأخيرة من العدوان، ومفاده أن هذه الحرب الثالثة على غزة ستكسب إسرائيل بضع سنوات، لكن يجب البدء من الآن بالاستعداد لحرب رابعة، ما لم تسعَ إسرائيل «لاتفاقية سلام». وعندئذ، حسب قول هؤلاء، يمكن الحديث عن تجريد غزة من السلاح، المطلب الذي أصرت عليه إسرائيل في بداية مفاوضات القاهرة، ثم تخلت عنه لعدم واقعيته، واكتفت بمطلب عدم إعادة تسليح المقاومة.

أما السبب الرابع، فهو حاجة إسرائيل لدرء جزئي على الأقل «لخطر» الملاحقات لجرائم الحرب. ويتعرض الجانب الفلسطيني الآن كما تعرض سابقاً لضغوطات متنوعة لعدم متابعة هذه الجرائم، لكن فاعلية هذه الضغوطات ستقل في غياب أي مسار سياسي، وبوجود ضغوطات معاكسة من الجمهور الفلسطيني ومن مناصريه الدوليين. وبوجود مسارٍ كهذا، ستقول الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول العربية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن نشر تقريرهم أو متابعته من قبلهم أو من قبل آخرين

سيعرض «مسار السلام» للخطر، كما تم مع تقرير جولدستون الذي دفن بعد هجوم شرس وغير مسبوق على جولدستون نفسه. وإنني أعتقد جازماً أنه لو لم يهمل تقرير جولدستون من قبل من يعنيهم الأمر، لما تجرّأت إسرائيل على ارتكاب هذه المجازر في غزة. وإذا كان ثمة مسار سياسي جديد محتمل ما بعد العدوان، فلا توجد حالياً أي مؤشرات على أنه سيفضي إلى نتائج حميدة من منظور فلسطيني عام. إن النسخ الأولية التي جرى تداولها في مجلس الأمن لقرار تم إرجاؤه لاحقاً، تفيد بأن لا شيء جديداً سوى مسعى إلى إدارة الصراع بالآلية الفاشلة نفسها، أي «المفاوضات» الثنائية وفي موازين القوى الراهنة. لذا، إنه لمن الضرورة بمكان، إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، وتوسيع قاعدة اتخاذ القرار، حتى لا تواجه القيادة الفلسطينية، وحدها، الضغوطات المتوقعة لقبول ما يمكن لإسرائيل أن تقبل به للفلسطينيين، وينتهي دمار غزة، بدمار سياسي مرادف. هذا هو الخطر الأول.

(٣)

أما الخطر الثاني المرجح والممكن، إن بقي موقف السلطة الفلسطينية على حاله من التسويف والتلكؤ في متابعة جرائم الحرب المرتكبة، فيكمن في فقدان أي حماية ممكنة للمدنيين في أي صراع مستقبلي مع إسرائيل، وبخاصة في الضفة الغربية. هذا ما لم تحاسب إسرائيل على الجرائم التي ارتكبتها وانتهاكها الصارخ للقانون الدولي الإنساني. فقد دأبت إسرائيل منذ العام ٢٠٠٠ وما بعد، على العمل على تعديل هذا القانون بشكل مدروس وممنهج، وابتدعت حججاً مختلفة مفادها أن قانون الحرب، كما يسمى أيضاً، الذي يلزم الدول بحماية المدنيين واستثنائهم من الاستهداف في القتال، لا يصلح في حالة الحرب «غير المتماثلة»، بين جيش عادي ومقاتلين يصعب تمييزهم عن المدنيين. ويعمل على بلورة هذا الموقف وتسويقه دولياً خمسة وعشرون محامياً في مكتب القاضي العسكري المدعي العام، يساندهم عدد مماثل من الاحتياط. ولم تنجح إسرائيل في تعديل القانون الدولي الإنساني حتى الآن، ولكنها نجحت في الحصول على «تفهم» دول عدة نافذة، الأمر الذي يفسر جزئياً سكوت هذه الدول على الجرائم المرتكبة.

وأشير تحديداً، على سبيل المثال، إلى أحد هذه المفاهيم التي جرى تسويقها خلال العدوان. فكما شاهدنا في عدد من الحالات، كانت الطائرات الإسرائيلية تقصف صاروخاً أصغر حجماً من الذي يليه بعد بضع دقائق. وقد سماه أهل غزة الصاروخ التحذيري الذي يسبق القصف الذي يحدث الدمار الأكبر. ولم يكن هذا الإجراء فقط لأغراض دعائية، أي أنهم حذروا المدنيين قبل القصف، وإنما حجة قانونية جرى ابتداعها، مفادها، أن من يبقى في الموقع بعد هذا التحذير، سيعتبر «درعاً بشرياً طوعياً» مشاركاً في القتال، ومن ثم يمكن أن يستهدف قانونياً.

لم تنجح إسرائيل حتى الآن في صنع رأي قانوني عالمي مساند لهذا التوجه، لكنها نجحت، كما أسلفت، في الحصول على «تفهم» دول عدة من بينها الدول التي شاركت في غزو أفغانستان والعراق، لأنها هي أيضاً أوقعت العديد من الضحايا بين المدنيين. وما زالت نصوص القانون الدولي الإنساني كما هي، وما زال هناك رأي قانوني عالمي مناهض لهذا التوجه. لكن ديمومة كل هذا مشروطة بمحاسبة إسرائيل. ومن يفرط بهذه المحاسبة سيتحمل مسؤولية أخلاقية جسيمة، وسيُفقد المدنيين الفلسطينيين وسيلة الحماية الوحيدة الممكنة، أي الردع، في أي صراع مستقبلي في غزة، ولكن خصيصاً في الضفة. ولنكن صريحين، لو كان هناك منفذ أو مخرج، لغادر آلاف المدنيين قطاع غزة طلباً للنجاة، ولتكررت مأساة النزوح والتشرد واللجوء. وها هي قوارب الموت، تقل عائلات بأكملها من غزة، طلباً لحياة عادية، لا أكثر، لهم ولأطفالهم. تصوروا ماذا كان سيحصل في الضفة، أو ما يمكن أن يحصل في أي صراع محتمل ولو بعد حين، لو نابنا حتى أقل ما أنزل بأهل غزة من فتك ودمار. لقد مررنا بتجربة مماثلة في حرب العام ١٩٦٧، ونزحت مئات الآلاف باتجاه الضفة الشرقية. ولن تتردد إسرائيل إن أفلتت من العقاب بتكرار «غزة» أخرى في الضفة في ظرف ليس من المستحيل أن ينشأ في المستقبل. فالصراع مفتوح، وسيبقى كذلك من منظور الحركة الصهيونية، لأنهم يريدون الأرض دون أهلها. هذه هي القضية.

جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة

الحياة اليومية كمقاومة في غزة خلال العدوان وبعده

د. أباهر السقا

دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية، جامعة بيرزيت

تقوم مداخلتي على محورين:

أولاً. تقديم بعض التصورات حول العدوان وأثره على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

ثانياً. قراءة الدلالات الأولية من حالة العدوان على المجتمع الفلسطيني، وأثر ذلك على خطى استعادة فكرة المقاومة.

جاءت الحرب الأخيرة على قطاع غزة في وقت يعيش المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين حالياً أشد أزماته التي بدأت تعصف بالمشروعات المجتمعيّة وبـ «السياسات الاقتصادية»، مع خطابات قانونية حقوقية تنظر لاستحقاقات حقوقية في المحافل الدولية بطريقة تجعل المجتمع بكامله في حالة انتظار وترقب وفُرجة وتشغُله، وتُؤسس في الوقت ذاته لتساؤلات نقدية مجتمعية عن فشل مساعي الحصول على الدولة عبر الخطابات المتكررة في الأمم المتحدة، والفشل الذريع لتجارب عشرين سنةً من التفاوض، وتخبط القيادات السياسية وفشلها، وتعاظم الانقسام بين طرفي إدارة الانقسام؛ حركتي فتح وحماس، وأثر ذلك على العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل وتشتيت المكونين عن بعضهما البعض، مقابل تغير الحقائق على الأرض لصالح المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية، وسياسات الأمر الواقع التي تفرضها إدارة الاستعمار.

ويشعر الفلسطينيون اليوم بغياب لمؤسسات وطنية جامعة، وغياب لبرنامج وطني، وغياب لمرجعيات واستراتيجيات واضحة. إذن، تشوه التخيل الفلسطيني، وتشوه معه تخيل المستعمرين، وتشوهت العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وبدأت تتسم العلاقة بعنصر التكافؤ المنطقي أو التاريخي بينهما كـ«طرفين»، بما في ذلك ما يقوم عليه من «تنازل تاريخي»، و«اقتسام الأرض» غير المتكافئ طبعاً، والتعاون بين أطراف السلام في كلا الجانبين، ولم يعد يسمى الاستعمار حتى بالاحتلال، بل بدأ يسمى «الجانب الآخر»، و«الطرف الآخر»، والتنسيق مع «الجانب الآخر»، و«مضايقات الجانب الآخر»، و«تعرية الجانب الآخر». وهذا التشوه يظهر جلياً في عدم تسميته.

وفى ظل تراجع المشروع الوطني الفلسطيني لتعبير استخدام استعمار ومستعمرين، ظهرت شعارات هي بمثابة تعبير عن أيديولوجيات جديدة تؤسس لخطاب جديد محكوم بالأيديولوجية والخضوع لعلاقات القوة. ومن المؤكد، لا يمكن توصيف الحالة الفلسطينية خارج الحالة الاستعمارية، ودون العدة المفهومية المتمثلة في (العنصرية، والاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري، والتحرر، ومقاومة المستعمر)، لأن ذلك سيكون بمثابة تشويه للواقع والذات، وتساوي المسؤولية في الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، المضطهِد والمضطهَد، وتضليل الواقع بشكل متعمد، وطرح مبادرات تسعى إلى تشجيع الحوار أو «المصالحة بين الطرفين»، دون الإقرار بالعدالة وعدم تكافؤ القوى. وبالتالي، فإن أي مبادرة كهذه تخدم «التطبيع مع الاضطهاد والظلم».

جل الخطابات الفلسطينية الرسمية، وبعض الخطابات غير الرسمية، تمترس علاقتها مع المستعمِرين ضمن تقمص شخصية الضحية، الذي يدفع الضحية لإلقاء اللوم على ذاتها وتسخيفها والاستخفاف بقدرتها على مقاومة الاستعمار، بل وتؤسس لاتكالية على جماعة دولية متخيلة يقع على عاتقها بناء المدارس وتعليم الأبناء وصرف معاشات القادة العسكريين ... إلخ. ويشكو الرسمي من انحياز دولي لصالح إسرائيل وتواطؤ معها على حساب «دولة فلسطين».

العدوان على غزة كحدث مؤسس

كل مجتمع لديه حدث مؤسس. وفي الحالة الفلسطينية، هناك حدث مؤسس مثل النكبة. وأعتمد في هذه المقاربة على تصور ألان بادیو (الكينونة والحدث، العام ١٩٨٨). لذا، فالتفكير هو قراءة في الحدث، أي التدخل على الحدث، ما يتيح للفرد أن يُنشئ علاقة مختلفة مع الحقيقة، بقدر ما يمارس وجوده بطريقة جديدة وغير مألوفة. وهكذا مع الحدث الخارق تنبجس إمكانات جديدة للوجود والحياة، للنظر والعمل، تُحدث انقطاعاً في مجرى الأشياء أو انعطافاً في مسار الأفعال، أو تحولاً في مصائر الذوات والهويات، لأنه مع مثل هذا الحدث، يمكن أن تتغيّر علاقات القوة وخريطة السلطة.

العقلانية المتشائمة والإرادة المتفائلة

ذلك هو شرط العقلانية اللامعقول؛ القرار الذي ينتمي إلى دائرة الإرادة، إلى دائرة الاختيار، هو مجازفة ومغامرة، نبدأها عند المنعطف الأول من الطريق. وهناك عقلانية مفتوحة يمثلها باديو، من خلال ربطه بين العقلانية وبين حاجتنا إلى التغيير الدّائم والتحوّل باستمرار نحو واقع إنساني أفضل. ولأن السياسة تنتمي إلى المعقولية الإجرائية؛ البعض يتصورون وآخرون ينفذون، فهي منطقة قول الحدوس، والنطق بالتنبؤات، والسياسي صاحب مشروع يغير التاريخ، والسياسيون واقعيون، فتأسيس المعرفة ينتمي إلى الحدس، وجوهر الفعل هو قرار، لذلك، السياسة تنتمي إلى المعقولية الإجرائية؛ البشر يتصورون وآخرون ينفذون.

ما حدث هو انتصار في مستوى الوعي، تحطيم فكرة الردع كمصطلح استراتيجي. وقد أطلقت الحرب على غزة مجموعة من التساؤلات المشروعة عن السياسة كفن للممكن، وليس كاستجابة للإرادة، بمعنى أنها أدت إلى فشل مدرسة الواقعية السياسية وتحكيم العقل، فالدعوات إلى التعقل القائمة على محاججات القوة تسير باتجاه واحد، وتنطلق من أن موازين القوى مختلة لصالح إسرائيل، وتحت ذلك تهدر آلاف الساعات من المفاوضات الفاشلة والعبثية وتشل حركة المجتمع الفلسطيني بانتظار مشروع قائم على تصور قانوني.

ثمة خيارات بديلة، بدل الارتهان لخيار المفاوضات. فهذه الدولة الاستعمارية تعيش بين هدنة وأخرى وحرب وأخرى. أيضاً، من يعرف إسرائيل يدرك أن هذه دولة وضعت نفسها في حرب دائمة مع الفلسطينيين ومع محيطها، تبعاً لعقليتها الأمنية الإسبارطية، عقلية القلعة «الماسادا»، وهذا جزء مكوّن في تعريفها لذاتها كدولة يهودية، استعمارية واستيطانية وكدولة «غيتو»، تعتبر نفسها جزءاً من الغرب لا من الشرق الأوسط. القصد من ذلك أن الشعوب المستعمَرة لا تحقق الانتصار على عدوها بالضربة العسكرية القاضية، وإنما بالنقاط، وبتوفر الظروف المناسبة والمواتية لها في مجتمع العدو.

ما حدث هو استعادة المقاومة كنموذج لبقية شرائح المجتمع الفلسطيني، ولربما تقوض فكرة المفاوضات السياسية والاحتجاجات السلمية التي لا تحدث تأثيراً حقيقياً على المشروع الاستيطاني. كسر مربع الخوف ليس فقط إمطار دولة الاستعمار بالصواريخ، وانما أيضاً امتلاك أسلحة جديدة مضادة للدبابات والدروع أجلت آنيا دون حدوث اجتياح بري للقطاع، وكذلك برزت المقاومة كخيار للتعلم الذاتي.

إذن، تشوه التخيل الفلسطيني، وتشوه معه تخيل المستعمرين، وتشوهت العلاقة بين المستعمر والمستعمَر، وبدأت تتسم العلاقة بعنصر التكافؤ. ومنذ بداية تشكلها، تعلمنا دولة الاستعمار أن ما تتنازل عنه هو تم بفعل القوة ولا شيء غير القوة. فمنذ حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان، مروراً بحرب ٢٠٠٨ على غزة، وانتهاء بحرب ٢٠١٤؛ ولأن التاريخ الذى تعلمناه يقول لا بقاء لاحتلال ولا لاستعمار، فإن جولات الصراع في غزة وفي الضفة وفى كل مكان، لن تهدأ إلا برحيل الاحتلال، فالاحتلال هو أساس المشكلة، هو المأساة برمتها، وقانون الدنيا يقول لا يزول الاحتلال/الاستعمار إلا بالمقاومة، وما المفاوضات إلا تعبيرٌ عن المقاومة المكلفة للعدو المحتل للأرض والشعب. أما «الحياة مفاوضات»، المفاوضات العبثية التي لا تستند إلى القوة، فلم تجلب لشعبهم سوى المزيد من الاستيطان، والدمار، وضياع دماء الشهداء هدراً، والحياة مقاومة تكلل بطرد الاستعمار وتحقيق النصر. العدوان الهمجي الأخير على غزة هو جزء من تاريخ «إسرائيل» الاستعماري، وهو أمر أقل من طبيعي، وسيتكرر ما دامت طبيعة «إسرائيل» قائمة، ولن تغيّرها!

المقاومة كفعل يومي تحت الحرب

تظهر لنا أشكال الحياة اليومية المقاومة للناس، للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة تحت العدوان الأخير، أنها أخذت أشكالاً عديدة؛ منها الإيواء، والتضامن الاجتماعي بكل أشكاله، والمساندة، وتغير وتبدل العلاقات بين المكونات الاجتماعية المختلفة، بين المخيم والمدينة، بين «المواطنين» واللاجئين ... إلخ، وإعادة رسم فضاءات التّمايز الهويّاتي للمجموعات المختلفة والخرائط الاجتماعية والاقتصادية لمكونات مجتمع قطاع غزة. وهناك ضرورة لتناول الشبكات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات البديلة لمجتمع محاصر، وأثر ذلك على التغيرات السوسيواقتصادية الآنية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، ومن ثم آليات الجلد والمقاومة المجتمعية وأشكال التضامن الاجتماعي والتكيف المقاوم للناس أثناء الحرب وبعدها.

في المقابل، هناك الإخفاقات أيضاً، وتشمل خفض سقف المطالب المترتبة على النضال الفلسطيني من أجل تحسين الحياة اليومية للناس، والفشل الذريع للسياسة الرسمية الفلسطينية خلال وبعد الحرب، والتصريحات الفلسطينية التي تحدثت عن غزة كمنطقة منكوبة، وكأنها «نكبة طبيعية» وليست بفعل الاحتلال، وعدم وجود إشارات حاسمة حول نية السلطة التوجه لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة

الأفق السياسي بعد الحرب .. الرؤية الإسرائيلية بين الاستمرارية والتغيير

د. مهند مصطفى

باحث في العلوم السياسية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ظهرت عشية الحرب على غزة، تصورات إسرائيلية عدة للتعامل مع الصراع، وبخاصة في صفوف الوزراء الكبار في الحكومة الإسرائيلية. يمكن الإشارة إلى تبلور خمسة تصورات مركزية بدأت تظهر في الحكومة الإسرائيلية عامة، وفي المجلس الوزاري المصغر خاصة.

خطة لبيد: خطة الانفصال

في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في حزيران ٢٠١٤؛ أي بعد أن جمدت إسرائيل كل تفاوض مع السلطة الفلسطينية في أعقاب المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عرض يائير لبيد رئيس حزب «يبش عتيد»، وعضو المجلس الوزاري المصغر، تصوراً للحل، وقد أطلق لبيد على خطته اسم «خطة الانفصال».

وتضم الخطة ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى سماها مرحلة «إعادة الانتشار»، وهي تقضي بانسحاب إسرائيل من المناطق الخالية من المستوطنات الإسرائيلية، مع حفاظها على نشاطها الأمني إذا استدعت الضرورة في مناطق السلطة الفلسطينية، وتجميد الاستيطان في المستوطنات التي توجد خارج الكتل الاستيطانية.

وسمى **المرحلة الثانية** مرحلة «بناء الثقة»، وتقضي من إسرائيل التمركز في الكتل الاستيطانية، وإخلاء المستوطنات النائية، وفي هذه المرحلة تستمر إسرائيل بالحفاظ على نشاطها الأمني في مناطق السلطة، وفي الوقت نفسه تقوم ببناء ترتيبات أمنية بالتعاون مع الأميركيين، كما تبدأ في هذه المرحلة مفاوضات المرحلة النهائية على الحل النهائي بوساطة أميركية.

أما **المرحلة الثالثة**، فسمّاها مرحلة «الترتيبات»، وفيها تتم عملية الترتيبات الأخيرة للحدود، وتبادل مناطق، وبدء الحديث حول القضايا الجوهرية.

خطة بينيت

استمر بينيت في طرح خطته لضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وهي لا تعتبر خطة جديدة، وبخاصة تلك التي أوردها في مؤتمر هرتسليا في حزيران، فقد طرحها في برنامج حزبه الانتخابي وفصلها بشكل كبير، إلا أن الملفت للنظر بقاء بينيت مثابراً في الحديث عن هذه الخطة بعد دخوله الحكومة، وإشغاله منصل وزير الاقتصاد، وعضو المجلس الوزاري المصغر، إذ استمر في اعتبار الخطة البرنامج السياسي العملي الوحيد في إسرائيل عموماً، وفي صفوف اليمين خصوصاً.

أما الجديد أو التعديل الذي طرحه بينيت في مؤتمر هرتسليا، فهو اقتراحه بضم تدريجي لمناطق «ج» عوضاً عن ضمها دفعة واحدة.

خطة ليبرمان

تقوم خطة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، على فكرة الخروج بتسوية سياسية تعتمد على ترتيبات إقليمية، مع تهميش السلطة الفلسطينية.

خطة ليفني

تعتمد خطة تسيبي ليفني، وزيرة العدل الإسرائيلية، على فكرة الوصول إلى حل دائم يقوم على تبادل أراضٍ متفق عليه، وإقامة الدولة الفلسطينية.

خطة نتنياهو

أما خطة بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، فتقوم على فكرة إدارة الصراع، وتحويله من قضية احتلال إلى قضية اعتراف.

الموقف من حماس

دخلت «حماس» كلاعب أساسي في العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية بقوة مع فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية العام ٢٠٠٦، إلا أنها استطاعت أن تكون طرفاً مهماً في تقرير وتيرة هذه العلاقة بعد سيطرتها على قطاع غزة بالقوة في حزيران من العام ٢٠٠٧.

صحيح أن «حماس» استطاعت أن تفرض نفسها على تفاصيل الصراع مع إسرائيل، وبخاصة بعد تزعمها قائمة معارضي اتفاق أوسلو، وعملها بشكل حثيث ضد الاتفاق وضد السلطة الوطنية التي تمخضت عنه، إلا أن هذا لم يعن أكثر من كون وجودها أزمة أمنية تم التعاطي معها خلال السنوات السابقة لحكمها لغزة ضمن مقتضيات الحاجة الأمنية.

ولكن مع فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، ظهرت في جوهر النقاش الجدي في إسرائيل علامة الاستفهام الكبرى: كيف يمكن لنا أن نتعاطى مع «حماس»؟ فهي من جهة، لا تعترف باتفاقيات أوسلو التي دخلت الانتخابات بموجبها، كما أنها غير مستعدة، من جهة أخرى، لاستكمال طريق التفاوض الذي مهدت له أوسلو.

وبمساعدة دولية، ظهرت اشتراطات اللجنة الرباعية الدولية التي استوجبت على «حماس» الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات والعمل وفقها في جوهرها. بيد أنه إلى ذلك الحين، لم تكن تلك أزمة إسرائيل وحدها، بل كانت مشكلة المجتمع الدولي والقوى الكبرى التي رعت مسيرة السلام. كما أنها في جزء كبير منها مشكلة فلسطينية داخلية، حيث أن «حماس» برفضها الإقرار بأوسلو والاعتراف بتبعاته التي باتت حكومتها جزءاً منه، تشكل تهديداً لوحدة حال النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما وضح بشكل جليّ في خروجها بالسلاح للسيطرة على غزة.

اتبعت «حماس» منذ ذلك الوقت حتى تنازلها عن حكومة غزة لصالح حكومة الوفاق، تفريقاً اصطلاحياً ليس أكثر بين مفهوم «السلطة» ومفهوم «الحكومة»، فهي حكومة وليست سلطة على الرغم من أن وزراءها يجلسون في مبانٍ تتزين بشعار السلطة واسمها، إلا أن الخطاب الحمساوي جعل من هذا التفريق ديدن التنصل من أوسلو.

تغير الأمر بعد حزيران ٢٠٠٧، حيث أن سيطرة «حماس» المباشرة والمنفردة على قطاع غزة عنت جملة من التغيرات في الموقف من «حماس» بالنسبة لإسرائيل، وتمثلت أبرز هذه التغيرات في التالي:

أولاً. باتت «حماس» تحكم قطاع غزة بشكل مباشر، حيث أن مشاركتها في الحكم خلال الفترة السابقة، سواء من خلال تشكيلها للحكومة الفلسطينية، أو قبل ذلك من خلال حضورها العسكري القوي في القطاع بجوار أجهزة السلطة الأمنية والعسكرية، لم تفضِ إلى هيمنة حمساوية على القطاع. وأن تحكم «حماس» قطاع غزة يعني أنها تتحكم بعلاقة القطاع بإسرائيل، وتحدد إيقاع ووتيرة العلاقة معها.

ثانياً. نتج عن هذا السياق الجديد مسؤولية «حماس» بشكل كامل عن كل ما يحدث في قطاع غزة، فهي

مسؤولة ليس عن أمن الفلسطينيين وحياتهم فحسب، بل أيضاً عن تصرفاتهم تجاه إسرائيل. في السابق كانت إسرائيل تواظب على اتهام السلطة الفلسطينية بأي عمل تصفه بالعدائي ضدها تقوم به «حماس» أو غيرها من قطاع غزة بسبب سيطرة السلطة في ذلك الوقت على القطاع. اختلف الأمر الآن، فـ«حماس» صارت مسؤولة عن أي عمل تقوم به أي مجموعة من القطاع.

ثالثاً. لقد أصبح «الشيطان» على البوابة، فهو يتحكم ببوابات العلاقة مع إسرائيل؛ بمعني أن «حماس» لم تعد مجرد عدو يجب التفكير في سبل العلاقة معه من منظور أمني وعسكري، على الرغم من تواصل التفكير بهذه العقلية، ولكنه إلى جانب ذلك بات جاراً علينا التفكير بكيفية التعاطي مع مواقفه ومع بنائه لمؤسسات حكمه. إن جوهر التحول في العقل السياسي الإسرائيلي كان القبول بهذا الجار، وماهية الشروط والظروف التي يمكن لإسرائيل أن تقبل بها. من هنا، ظهرت للسطح ضوابط العلاقة الجديدة التي وسمت «الجيرة»، والتي فرضت على «حماس» نوعاً من مقياس الرضا من جهة إسرائيل، الذي تكون خميرته الأساسية التي تنضج الخبز، مدى فعالية ضبط التصعيد والتحكم به. وعلى الرغم من هذا الفهم الأمني والعسكري، فقد انتقلت «حماس» تدريجياً من صندوق الأمن والعسكر إلى الصندوق السياسي الرحب الذي يحتمل نقاطاً وعلامات استفهام كبيرة، لكن ربما الأهم من كل ذلك، أنه مفتوح على كل الخيارات، بما فيها الحاجة لنوع، ولو محدود، من التسويات التي تكون في جوهرها أمنية، لكنها تجد تفسيراتها في الوعي السياسي بطريقة مختلفة.

رابعاً. أظهر هذا النوع المحدود من التسويات الحاجة لنوع ومستوى من الحوار أو التفاوض. وعليه، برزت للسطح في تلك المقاربة فكرة التفاوض عبر وسيط، أو ما يعرف بالمفاوضات غير المباشرة. لقد صارت تلك المفاوضات هي قناة التواصل بين الطرفين، وأثبتت نجاعتها خلال سنوات حكم «حماس» لغزة، فمن العدوان على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ حتى مفاوضات صفقة شاليط العام ٢٠١١، وبعد ذلك العدوان على غزة العام ٢٠١٢، كان الوسيط المصري خلال كل تلك المراحل يقوم بإدارة مفاوضات الغرف المتجاورة بين الطرفين.

وأياً كان تبرير تلك المفاوضات وتوصيفها، فإنها أحدثت نقاشاً داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي نتجت عنه حقيقة واحدة، أن ثمة مساحة للتفاوض مع «حماس» وإن عبر وسطاء، وهي مفاوضات الضرورة وليست القناعة حتى بالنسبة لـ«حماس» ربما. وهو الأمر الذي استمر في العدوان الأخير العام ٢٠١٤، حيث انخرط الطرفان في مفاوضات برعاية مصرية، ولكن هذه المرة بمشاركة السلطة الفلسطينية وممثلي الفصائل المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تدرك أن الذي قرر مصير هذه المفاوضات هم ممثلو «حماس» وليس الفصائل.

خامساً. مثل أي مفاوضات، تمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقيات غير موقعة وبضمانة الوسيط. ليست الاتفاقيات مهمة لأن مجمل بنودها كان حول ترتيب وتيرة العلاقة ومنع التصعيد من الاندلاع، لكن الأهم في حقيقة وجود هذه الاتفاقيات والتفاهمات، أنها أصبحت مرجعيات في تحديد العلاقة. لنلاحظ –مثلاً- مركزية تفاهمات إنهاء العدوان العام ٢٠١٢، أو ما يعرف بورقة مرسي، في النقاش حول إنهاء العدوان العام ٢٠١٤، لقد باتت هذه التفاهمات في صلب النقاشات المبكرة حول إنهاء هذا العدوان. والأهم من ذلك، أن عدم نجاعتها ربما فسرت رغبة الطرفين في التوصل إلى تفاهمات أكثر عمقاً تلبي بالنسبة لكل طرف مصالحه بصورة أكثر فعالية. فهي لم تعد تلبي طموحات الطرفين، فإسرائيل تريد توسيع نشاطاتها العسكرية، وهي لم تحد، أي الاتفاقية، من تطوير السلاح.

سادساً. ليس بعيداً عن هذا التفكير حقيقة أن الوضع في غزة هو وضع سياسي بامتياز، فثمة سلطة لها حكومة

في غزة تزعم تمثيل الفلسطينيين هناك، وبالتالي تضعف من تمثيل الخصم السياسي الأكبر لإسرائيل في المقاطعة، حيث مقر الحكم الفلسطيني، كما أن هذه السلطة الجديدة ذات نزعات دولانية، وإن على حياء.

ظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي توجهان حول المباحثات في القاهرة، التوجه الذي يعتقد أنه يجب التباحث مع «حماس» من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، وبذلك فهو يعطي شرعية لحكومة التوافق الفلسطينية، وكان وزير المالية لبيد يمثل هذا التوجه، حيث اعتقد أنه من خلال حكومة توافق تستطيع إسرائيل ضمان عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. أما التوجه الثاني، فهو الذي يمثله نتنياهو نفسه، الذي يتعامل مع المباحثات في القاهرة كمباحثات غير مباشرة مع حركة حماس بوساطة مصرية، وبذلك فإنه يريد أن يبقي التعامل مع قطاع غزة تحت سيطرة «حماس» لكي تستطيع إسرائيل رفض أي ترتيب جدي لقضية رفع الحصار والمعابر، على اعتبار أن غزة ما زالت تخضع لسيطرة تنظيم «إرهابي»، وكذلك لإعطاء مصداقية للموقف الإسرائيلي من الحكومة الوطنية الفلسطينية التي عارضها نتنياهو وسعى إلى إفشالها.

وتظهر هنا المناورة الإسرائيلية القديمة الجديدة، فهي، من جهة، تعتبر أن قضايا المعابر والميناء البحري والمطار الجوي قضايا يجب طرحها في إطار مفاوضات الحل النهائي، ومن جهة أخرى لا تريد للسلطة الفلسطينية أن تكون طرفاً في مباحثات التهدئة، أو أن تعترف بحكومة التوافق الوطني.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو بعد فشل مباحثات التهدئة في القاهرة، أشار إلى أن هنالك أفقاً سياسياً في المنطقة سوف تقوم إسرائيل باستغلاله، وتحدث عن أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات تاريخية صعبة، ولكن هناك أفقاً إقليمياً على إسرائيل أن تستغله، وبين أن العالم بات يفهم أكثر وأكثر الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين في الضفة العربية، وكشف أن أحد أسباب تعثر المفاوضات مع السلطة الفلسطينية كان وقوفه المثابر على المصالح الأمنية الإسرائيلية.

واستشهد نتنياهو بالتغيرات في العالم العربي من خلال تعداده بشكل تهكمي الدول المؤيدة لـ«حماس» في المنطقة، وهي قطر وتركيا وإيران. وتطرق إلى أنه يطمح لدور إيجابي للرئيس «أبو مازن» في المرحلة القادمة، شرط أن تكون الحكومة الفلسطينية بعيدة عن «الإرهاب». إلا أن مؤتمره الصحافي ومقابلاته التلفزيونية أوضحت أن الأفق السياسي الذي يتحدث عنه يتعلق بالعالم العربي، وليس بالقضية الفلسطينية، وهو ما أشار إليه «وزير الدفاع» يعلون في مقابلة مع القناة الأولى بأن هنالك أربعة محاور في الشرق الأوسط، المحور السني المتطرف (تركيا، وقطر، والإخوان المسلمون)، والمحور الشيعي المتطرف (إيران، وحزب الله، وسورية)، ومحور القاعدة، ومحور الدول السنية المعتدل، وهي التقسيمات التي كان يعلون عرضها في مؤتمر مركز دراسات الأمن القومي العام ٢٠١٣.

اختلف الاستراتيجيون الإسرائيليون في تقييم ما تم إنجازه في الحرب. وكان السؤال إلى أي مدى حققت إسرائيل ما أرادت من وراء هذه الحملة العسكرية على غزة؟

يعدد أدوي ديكل جملة من «الإنجازات» التي قام بها الجيش، منها «تدمير البنية التحتية للإرهاب، وبخاصة نظام إنتاج الصواريخ وتخزينها، والمقرات العامة، وبيوت القادة والنشطاء. كما تم قتل أكثر من ٦٠٠ ناشط. لم يتبقَّ إلا ثلث القوة الصاروخية. الخنادق الخطرة تم تدميرها، القبة الحديدية أثبتت نجاعتها، الجبهة الداخلية صلبة، الاقتصاد متماسك، تعززت العلاقات الاستراتيجية مع نظام السيسي، كما أن الحرب لاقت تفهماً من الدول العربية». وعلى الرغم من ذلك، فإن ديكل لا يغفل ما يطلق عليه التداعيات السلبية التي نتجت عن الحملة، والتي تمثل أهمها في حقيقة أن «حماس» لم تمت، وربما قويت. لم تفقد «حماس» الرغبة والدافع والقدرة على إطلاق الصواريخ. لم يتم المساس بقيادة «حماس»، ولم يتم ردعها. تشوهت صورة إسرائيل بعد مقتل المدنيين. هروب سكان غلاف غزة. المقاومة التي تقودها «حماس» حيّة وتضرب.

بيد أن تحقيق الانتصار الكلاسيكي لم يعد ممكناً في الحروب الجديدة، إذ أن مفهوم الانتصار لم يعد يعني تهشيم رأس العدو، كما أنه لا يعني إقصاءه من أرض المعركة. تقول ليرامشتنزلر – كوبلنتز إن إحدى أهم مزايا الحروب الجديدة هي عدم إمكانية تحقيق هدف استسلام العدو بالكامل، لأن هذه المفاهيم التقليدية التي تنجم عن احتلال أرض، وتدمير الوحدات التي تميزت بها الحروب التقليدية، تم استبدالها بمفاهيم مائعة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب، وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي، والعنصر النفسي الأقوى، حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً.

لم تكن الخيارات سهلة، «فإخراج القوات البرية من القطاع سيرى إنجازاً لحماس، ولن يقرب إنهاء الأزمة، وإبقاء القوات في المناطق غير المأهولة سيجعل هذه القوات عرضة للهجمات، ولن يؤثر في الوضع، والاستمرار في توسيع العملية لمواجهة حصون حماس في المنطقة المأهولة ينشئ ضغطاً كبيراً على حماس، لكن يصاحبه مصابون كثيرون».

تمثل السؤال الأساس الذي دار في النقاش الإسرائيلي في السبب الذي جعل الجيش يتوقف. ألم يكن بمقدور الجيش أن يتقدم ويتوغل في غزة ويجتث «حماس»؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال ليست في يد الجنرالات الذين أشاروا إلى الصعوبات التي واجهتهم في معارك الشجاعية وبيت حانون وخزاعة، إلا أن الإجابة عن سبب توقف الجيش ذات دلالة سياسية، فهي تكشف مقاصد القيادة السياسية من وراء العملية.

واعتبر موقع «ديبكا» الاستخباري أن موقف نتنياهو بقبول التفاوض على الورقة المصرية نابع من أربع حقائق: ١) «حماس» تريد وقفاً لإطلاق النار. ٢) شبكة الأنفاق تم تدميرها أو أوقفت فعاليتها. ٣) «حماس» بحاجة لسنوات لتتعافى من ضربات الجيش. ٤) ستنتهي فكرة ضرب الصواريخ حين تدرك «حماس» الدمار الذي لحق بالناس.

على الرغم من ذلك، انتقد الموقع الاستخباري توقف عمليات الجيش، حيث أن تلك العمليات أجهزت على أنفاق المناطق الشرقية، أما المنطقة الغربية فكانت بحاجة إلى مزيد من العمليات. كما لم يتم التعامل مع شبكة الأنفاق التي لا تدخل إسرائيل مثل قرص خلية النحل. وعليه، فالانسحاب لم يحقق مطالب إسرائيل بالكامل، بل حققها جزئياً.

بل إن هناك من قال إن الجيش والساسة نشروا الكثير من تفاصيل المعركة من أجل تبرير إنهائها. يقول شلومو إلدار إن التسريبات بأن احتلال غزة يعني إمكانية تعرض إسرائيل للمزيد من الخسائر، يعطي قيادة «حماس» رسالة واضحة أن بقاءهم ليس في خطر. بكلمة أخرى، طالما أن الجيش غير مستعد لدخول غزة والبقاء داخل الحدود، فإن «حماس» ستواصل إطلاق الصواريخ ولن تشعر بتهديد لنظام حكمها.

وذهب يسرائيل حسون إلى القول إن الجيش تلقى تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت «حماس» أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق، والاكتفاء بدخول عمق ثلاثة كيلومترات، حيث كان الأمر بحاجة لنصف كيلو متر إضافي لقتل «حماس». لكن كان قصد نتنياهو ويعالون هو ضرب «حماس» ضمن نطاق محدود. وكان بإمكان إسرائيل أن تفعل ذلك دون الحاجة إلى تدمير غزة كما فعل شارون ببيروت.

ويستشهد هؤلاء بأنه خلال كل العملية، واصلت إسرائيل إدخال الطعام عبر معبر كرم أبو سالم، وكأنه لا يوجد حرب، وكأن إسرائيل غير راغبة في توفير شروط الهزيمة لعدوها. كان على إسرائيل أن تغلق المعابر وتقطع الكهرباء. وعلى الرغم مما يجلبه هذا من انتقادات دولية، فإن الانفصال التام عن غزة أفضل من تدمير البيوت.

ورجح اللواء يوآف غالنت، القائد السابق للمنطقة الجنوبية، أن إسرائيل من بين الخيارات المتاحة أمامها اختارت جباية ثمن ذي مغزى من «حماس»، وخلق ردع مؤقت قد يتطلب عملاً إضافياً في المستقبل من أجل القضاء عليها.

ويقول ميخائيل وديكل إن إسرائيل اختارت الدمج بين إضعاف «حماس» وبين تحميلها مسؤولية أي اعتداء على غزة، وهي استراتيجية تعتمد على استعادة الردع من فترة إلى أخرى، ويقترحان أن تعتمد استراتيجية إسرائيل التركيز على مقدرة «حماس» على إنتاج صواريخ وإطلاقها من غزة، أما العمل على تقويض حكم «حماس» في غزة، فيجب فهم تبعات ذلك، بما في ذلك ملء الفراغ.

من وجهة نظريهما، لن يقبل الرئيس عباس حكم غزة هدية من جيش إسرائيل. وعليه، يجب على إسرائيل ألا تخاطر بأن تملأ السلفية الجهادية الفراغ، كما يجب ألا تخاطر ببقاء جيشها لفترة طويلة في غزة. من ذلك يخلص الكاتبان إلى أن أفضل سيناريو لإسرائيل هو أضعاف «حماس» وعزلها وتعزيز الردع.

لم يقصد نتنياهو دخول غزة من البداية، وهو لم يحسم رأيه بتدمير «حماس»، بل أراد للأمر أن يكون جولة أخرى من الصراع الذي يديره كما يمكن الاستخلاص من هذه المراجعات للأحداث والكتابات حولها. نتنياهو مسكون بفكرة الردع وليس الحسم، وهذه ميزة عقله السياسي في كل القضايا. والردع يتلوه ترتيبات تضبط علاقات إسرائيل من خصومها حتى لو دخل «أبو مازن» هذه المرة على الخط. هكذا يفكر نتنياهو.

خاتمة: السلطة في الأطراف و«حماس» في الوسط

انتهت جولة الحرب الأخيرة على غزة، ومن غير المؤكد أن الحرب انتهت سواء بشكلها العسكري أو التفاوضي، إذ أن مصير المستقبل يتقرر بعد أن يعود الطرفان إلى القاهرة للنظر في الاتفاق النهائي. في خضم ذلك، أعلنت القيادة الفلسطينية مبادرة سياسية لإنهاء الاحتلال، وتحديد سقف زمني لذلك.

وفي الوقت الذي لا يرغب فيه نتنياهو في أن يجد نفسه في مفاوضات جدية مع «أبو مازن»، يدرك أن الصراع في غزة لن يكون أقل خطورة. إن فتح القضايا التفاوضية المطروحة من ميناء ومطار إذا ما تم ربطها بمجمل المطالب الفلسطينية الأخرى التي تقود إلى دولة، ستكون الكابوس الذي لم يرغب فيه نتنياهو. وبالتالي، فإن إسرائيل تنتظر خريفاً غير مستقر. فهي غير معنية باحتلال غزة، وغير معنية بتقويض «حماس»، وغير معنية بتقوية «أبو مازن»، بل تريد الهدوء، وهذا سيقود إلى طريق مسدودة، وفق ناحوم بيرنياع. وكما يقول أرئيل كهانا، فقد اختار نتنياهو أن يتعامل مع «حماس» الضعيفة على أن يقبل بعباس القوي.

يتحرك نتنياهو حالياً ضمن دوائر كثيرة ضاغطة يحاول إدارتها كما يعرف أن يدير الأمور السياسية، الدائرة المحيطة به، وهو حزب الليكود الذي لا يعترف أصلاً باستراتيجية نتنياهو في إدارة الصراع، لأن الليكود يرفض حتى الآن فكرة إقامة دولة فلسطينية، وهذه مقولة يرددها غالبية الوزراء وأعضاء الكنيست، وهنالك دائرة اليمين وما تمثله من قواعد اجتماعية لنتنياهو، وهي غير راضية عن نتائج الحرب على غزة، لا عسكرياً ولا سياسياً، والدائرة الإقليمية التي يرى فيها نتنياهو ووزير الدفاع وحتى الخارجية أفقاً سياسياً على إسرائيل استغلاله، والدائرة الدولية التي باتت ترى أن الصراع لم يعد محتملاً، وأن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع الرئيس «أبو مازن» والسلطة الفلسطينية.

اتضحت رؤية نتنياهو أكثر فأكثر خلال السنوات الماضية، فهو يريد إبقاء الانقسام والتعامل مع غزة تحت حكم «حماس» ضعيفة، أو صراع فلسطيني على السيطرة على غزة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية. لن تكون مشكلة من وجهة نظر نتنياهو إذا نشأ تقسيم وظائفي ثابت في غزة بناء على معادلة «السلطة في الأطراف (أي المعابر) وحماس في الوسط (السلطة في غزة)»، ذلك يتضمن إبقاء الوضع القائم بأقل الخسائر السياسية والأمنية لإسرائيل. لهذا، عندما أعلن نتنياهو أنه ليست لديه مشكلة في عودة السلطة إلى غزة، فهو يقصد عودتها أمنياً إلى المعابر، بينما يريد إبقاء «حماس» ضعيفة في غزة.

كما اتضح أن نتنياهو ضعيف في تجيير أحداث تكتيكية أو لحظوية لتصوراته الاستراتيجية، فالحرب على غزة كانت بدأت صيرورتها مع خطف المستوطنين الثلاثة، وأراد نتنياهو استغلال هذا الحدث ليعود إلى نتنياهو القديم قبل «بار إيلان»، إلا أنه تورط في الحرب، ويبحث عن المعادلة الأنسب للخروج بأقل الخسائر السياسية منها داخلياً ودبلوماسياً، ويعتقد أن معادلة السلطة في الأطراف و«حماس» في الوسط هي المعادلة الأفضل.

غالبية التصورات الموجودة حالياً في المشهد السياسي الإسرائيلي هي تصورات أحادية، بينيت يريد ضم مناطق «ج» بشكل أحادي الجانب، لبيد يريد ترسيم الحدود بشكل مستقل، ليبرمان يريد مبادرة إقليمية تتجاوز الرئيس «أبو مازن» والسلطة الفلسطينية، وبقي نتنياهو الوحيد من يريد إدارة الصراع مرة أخرى مع السلطة الفلسطينية.

سيحاول نتنياهو العودة إلى نقطة البداية، أي عشية تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وسيحاول أن يعيد العالم معه إلى هذه النقطة والانطلاق من هناك، مع متغير جديد: تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية مباشرة عن قطاع غزة دون حكومة وحدة فلسطينية، لذلك ردد بعد الحرب مقولة «على الرئيس الفلسطيني الاختيار بين حماس وإسرائيل».

يجب أن نذكر في هذا السياق، أنه مع بداية الحرب، ومع قناعة نتنياهو أنها ستكون قصيرة، لم يذكر الرئيس الفلسطيني، وعندما سألوه عن إمكانية الأفق السياسي بعد الحرب، التفت إلى «وزير الدفاع» يعلون وردد السؤال بسخرية «ماذا مع أبو مازن»؟!

لا شك أن السياسة الفلسطينية يجب أن تعمل على كسر معادلة إدارة الصراع بالدفع نحو حسمه، والاستمرار بحكومة الوحدة الوطنية، وتحميل إسرائيل تبعات الأفق السياسي الإقليمي الذي يتحدثون عنه، وكسر معادلة الأطراف والمركز في العلاقات الفلسطينية الفلسطينية في غزة.

جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة

نقاش الجلسة الأولى

برزت في مداخلات وأسئلة الحضور خلال نقاش الجلسة الأولى محاور وقضايا عدة، من بينها: كيفية مقاومة المشروع الاستعماري الصهيوني بتدمير الخزان، الذي تحدث عنه د. ممدوح العكر، وكيفية التعامل مع جدران الخزان بعيداً عن التشخيص على أهميته، والدور الفلسطيني مقابل دور الأمم المتحدة، والحاجة إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، بحيث تتم العودة إلى فكرة الدولة الواحدة، وموضوع إعادة تشكيل أو بناء مؤسسات الدولة الوطنية لخدمة مشروع إقليمي، وإعادة إعمار قطاع غزة، ودور الأحزاب في تعزيز المقاومة المجتمعية في قطاع غزة من عدمه، وكيفية الخروج كفلسطينيين من حالة الوهم والانفصام وإعادة إعمار الإنسان الفلسطيني، إضافة إلى محاور أخرى تتعلق بالمواقف الإسرائيلية من أداء جيشها وقيادتها السياسية في الحرب، وفكرة عدم وصول إسرائيل إلى مرحلة الحسم، وغيرها كدور مثل هذه المؤتمرات التي تعقدها «مواطن» في صياغة السياسية الفلسطينية، وما إذا كان صانع القرار الفلسطيني يهتم بما يقدم فيها من مداخلات مهمة.

وجاءت ردود المشاركين كالتالي:

العكر: أعتقد أنه من الجدير الاهتمام بدور المثقف في تفعيل الحراك الوطني، ولماذا نعاني من هذا الانفصام ما بين القرار السياسي والمعرفة، ولماذا هذا العزوف عند صانعي القرار عن الاستماع لأي شيء يمكن أن يضيء لهم طريق صنع القرار، والتفكير في كيفية تحويل النقاط المتعلقة بجدران الخزان للانتقال من عملية الطرق عليها إلى كسرها.

جقمان: أعتقد أن النقد الذاتي أمر ضروري للغاية لتصويب المسار، ولتقييم ما يجري، وهذا لا يعني تشاؤماً بل ثمة قضايا بحاجة إلى مراجعة، ثم إن التفاؤل دون أسس متينة له هو بمثابة خداع للنفس ... لننظر إلى إسرائيل، هناك نقد ذاتي مستمر، وأحياناً مبالغ فيه يأتي داخل إطار النزاعات الداخلية. لا أدعو إلى هذا، ولكن لا أجد غضاضة من النقد الذاتي في باب التقييم، وبخاصة، وللأسف الشديد، أن غالبية مفاصيل تاريخنا عبارة عن مآسٍ، وبالتالي ثمة حاجة إلى هذا النقد.

هناك فجوة بين المؤتمرات وبين القيادات السياسية أو صانع القرار السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني غير الممأسس، ويغلب عليه طابع الفردانية (القرارات الفردية)، أو الجماعية في دوائر مغلقة، وبخاصة في مرحلة ما بعد الانقسام، واختفاء دور المجلس التشريعي، الذي هو دور أساسي في مراقبة القرار السياسي. المؤتمر العشرون لمؤسسة «مواطن» يلقي الضوء على مجموعة من القضايا الحيوية، كالماء والكهرباء وغيرهما، وما يرافقها من إشكالات أحد أبرز أسبابها غياب الرقابة على أداء السلطات التنفيذية.

فيما يتعلق بموضوع التشريع، الآن توجد تشريعات دون مشرعين. والأمر لا يتعلق بحسن النوايا لدى الرئيس والآخرين، بل ببنية النظام السياسي. وفي هذا السياق، المؤتمرات تلعب دوراً محدوداً إلى درجة ما، لكنه دور ضروري، حيث تقوم على إثارة النقاش في الحيز العام بين الناس للتداول والسعي إلى تكوين رأي جماعي إن أمكن حول قضايا جوهرية، دون أن نبني توقعات من هذه المؤتمرات بأن تحدث تغييراً جذرياً، فهذه من مهام الأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية وطلبة الجامعات. كما أن دور المؤتمرات يضعف ويقوى طردياً بالتناسب مع قوة الأحزاب والحركات وضعفها.

السقا: فيما يتعلق بالدعم الدولي لإعمار قطاع غزة، أعتقد أن هذا يتوقف على إسراع الفرقاء المختلفين حول المؤتمر ومكان عقده، وحول الجهات المسؤولة عن الإعمار ... وهناك اهتمام لدى القطاع الخاص الفلسطيني بإعادة الإعمار، وبالتالي جزء كبير مما يحاك قريباً هو كيف يمكن السماح لهذا القطاع بالحصول على حصة الأسد في إعادة الإعمار.

من جهة أخرى، صحيح أن هناك حراكات عديدة في القدس ومدن الضفة والشتات رافقت الحرب الأخيرة على قطاع غزة، لكن الأمر يتعدى ذلك، ويتعلق بغياب حاضنة وطنية اجتماعية تخفف العبء عن قطاع غزة، فلم تخرج الجماهير لتفتح جبهات أخرى مع إسرائيل، إذ أن الهبات الجماهيرية لم تصل إلى درجة الصدام مع إسرائيل، وهو مشهد مكرر في الحروب السابقة، حيث تذبح غزة ليس على مرأى العالم فحسب، بل على مرأى الفلسطينيين أيضاً. لا يكفي هذا الشعور العاطفي أو الوطني، فالضفة الغربية والأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ لم تتحركا بالشكل المطلوب، وإن كان هناك زخم متقدم هذه المرة، ولكنه لا يزال «تحت السقف».

نعم، يجب إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، وهذا يرتبط بمداخلة الزميل مهند، حيث ما لم نفعله حتى اللحظة فلسطينياً هو العودة إلى المربع الأول، والتعامل مع إسرائيل كدولة استعمارية، وهذا لم يحدث لأن مجموعات كبيرة منا ما زالت تعتقد أن هناك إمكانية لإقامة «حل الدولتين»، وهذا له علاقة بهيمنة هذا الخطاب المتعلق بهذا الحل في الشارع الفلسطيني.

بالنسبة لدور المثقف، هو كبقية الفلسطينيين مقصّر، لكن يجب عدم المبالغة بدور المثقف، فهو خارج دائرة صنع القرار، بل إن العديد من المثقفين يتحولون إلى مثقفي بلاط، أو جزء من البنية السياسية الحاكمة بشكل أو بآخر، وفي هذه الحالة يجب مخاطبة هؤلاء ... أعتقد أن السياسي غير معني على الإطلاق بسماعنا، فلديه مشروعه الخاص، فالساسة لا يقرأون الأبحاث ولا التوصيات، وحتى لا يحضرون مؤتمرات مهمة كهذه، وهذا يعكس أن لديهم مشروعاً مغايراً.

مصطفى: العلاقة بين الأكاديمي والمثقف من جهة، والسياسي وصانع القرار من جهة أخرى، سؤال يتكرر في غالبية المؤتمرات والندوات، وكذلك ما يتعلق بدور الأكاديمي والمثقف. وهذا السؤال السائد في فلسطين، غير سائد في أوروبا وأميركا مثلاً، فهم يدركون أن لكل دوره، فالسياسي هو من اختار أن يكون جزءاً من المجال العام ومن صياغة القرار وصنعه، وهذه ليست مهمة الأكاديمي أو المثقف، وحتى الذي يكتب في القضايا العامة، ويسعى إلى التأثير على القراء. ولكن هذا لا يعني أن الأكاديمي ينتهي إذا لم يستجب السياسي لأطروحاته. هذه الجدلية عادة ما تطرح في المجتمعات المأزومة، وبالتحديد في المجتمعات المستعمَرة.

هناك نوعان بشأن كيفية دراسة العربي لإسرائيل، الأول يتعاطى مع السياسة الإسرائيلية على أنها محكمة ومطبقة على زمام الأمور، وأن لا حدث في المنطقة يحدث دون درايتها أو ربما تخطيطها أو تنفيذها، والثاني يتعاطى مع أي انطباع إسرائيلي داخلي على أنه تعميم، وبخاصة إذا ما كان يصب باتجاه كون إسرائيل ضعيفة ومتهالكة ومشتتة، فإذا نُشر مقالٌ عن زوال إسرائيل خلال عامين، على سبيل المثال، يتحول إلى حقيقة عند أتباع المنهجية الثانية.

إسرائيل ليست دولة محكمة ذات سياسات مبنية على رؤية بعيدة المدى، وكذلك ليست هي دولة هشة، لكن نتنياهو باعتقادي سيدير الصراع مع الفلسطينيين لعشر سنوات قادمة، وبالتالي لا بد من فهم هذا الشخص وطريقة تفكيره بعيداً عن الأمنيات. لن أتساوق مع البعض وأقول إن نتنياهو فاشل وضعيف. هو ليس فاشلاً ولا ضعيفاً، وبرأيي هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأكثر نجاحاً وتوفيقاً في الأعوام العشرين الماضية، وأكثرهم الآن استقراراً من الناحية السياسية، فحكومته الوحيدة منذ العام ١٩٩٢ التي أكملت مدتها الانتخابية. علينا أن نفهمه بعمق، ليس خوفاً ولا انبهاراً، وليس فقط كونه من يدير الصراع مع الجانب الفلسطيني، بل لكونه يعيد إطلاق الصهيونية وتعريفها من جديد، ويعيد تشكيل إسرائيل الجديدة المبنية على مفارقتين متناقضتين هما سياسات اقتصادية ليبرالية، وتوجهات سياسية قومية دينية.

الجلسة الثانية

مدير الجلسة: د. أميّة خماش

مدير برنامج الصحة في وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية

تشابك أجندة الفاعلين وتأثيراتها المستقبلية على بناء مؤسسات القطاع العام الفلسطيني: قطاع المياه .. نموذجاً

د. عبد الرحمن التميمي

مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين

يأتي تشكيل السياسات التي تخدم أجندة معينة كمحصلة لأربعة عوامل، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالدولة الرخوة أو الدول غير المستقرة كما هي حالتنا، أو الدولة القابلة لإعادة التشكيل. وأول هذه العوامل هو قوى التمويل، ونحن لسنا بحاجة إلى إعطاء الكثير من التفاصيل لإثبات أن جزءاً كبيراً من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل بناء على طلب الدول الممولة، أو وضعت لها سياسات واستراتيجيات هي في الغالب كانت بناء على أجندات سياسية، وبخاصة أن النموذج (الموديل) في العلاقات الدولية تغير من نظام البلياردو (بمعنى أضرب الكرة الرئيسية فتتحرك بقية الكرات) إلى نظام العنكبوت (هز أي خيط يؤدي إلى اهتزاز جميع الخيوط).

باتت العلاقات الدولية الآن أشبه بشبكة العنكبوت، بحيث أن كل ما يحدث في العالم يؤثر سلباً أو إيجابياً على مختلف دول العالم، وبالتالي قوى التمويل هي قوى مؤثرة في العامل الثاني المتعلق بتكوين المؤسسات وتشكيل سياساتها وفقاً لسياسات قوى التمويل، التي قد تقوم على إعادة تشكيل أو بناء مؤسسات في الدولة الوطنية لخدمة أهداف إقليمية، إضافة إلى العامل الثالث المتمثل في ضعف القوى داخل المجتمع، التي من المفترض أنها تشكل قوى مواجهة لإعادة التشكيل أو لبناء المؤسسات كما في الحالة الفلسطينية، في حين يتمثل العامل الرابع في دور مجموعات الضغط (اللوبيات) داخل المجتمعات في إعادة التشكيل من عدمه.

هذه العوامل الأربعة هي التي تعمل على تشكيل مؤسسات الدول الرخوة، بمعنى أن هذا لا يحدث في دول راسخة كفرنسا أو ألمانيا، لكن في الدول الرخوة، التي تعتمد في جلّ اقتصادها على التمويل، يحدث قسراً وليس طوعاً.

ويمكنني أن أدعي أنه يعاد تشكيل قطاع المياه الفلسطيني لخدمة ثلاثة أهداف رئيسية، الأول هو خصخصة هذا القطاع، علماً بأن ما نسبته ٩٠٪ مما سأقوله بخصوص قطاع المياه ينطبق على قطاعات أخرى ومؤسسات فلسطينية من هيئة شؤون الأسرى، إلى وزارة الجدار، وشؤون القدس، وغيرها، ولكن قطاع المياه يبدو الأبرز بسبب التشابكات الإقليمية، ووضوح الأجندات في هذا القطاع ... وقد أثرت الخصخصة، وتوجهات الدول المانحة والمؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي باتجاه خصخصة قطاع المياه في فلسطين، بشكل واضح في هذا القطاع.

أما الهدف الثاني، فيتمحور حول التعاون الإقليمي، والهدف الثالث ربما يتقاطع مع ما سمّاه شمعون بيريس بـ«تبريد الصراع بالمياه»، فهو يرى أن الصراع العربي الإسرائيلي له طريقتان للحل؛ الأولى تتمثل بالكرة الملتهبة التي ما أن أسكب عليها المياه حتى تنفجر، وعلى الجميع تحمّل نصيبه من هذا الانفجار، والثانية استخدام آلية التنقيط على هذه الكرة الملتهبة لتبريدها بالتدريج ... هذا التنقيط يراه بيريس في المشروعات الإقليمية، وقد تم إعادة تشكيل العديد من المؤسسات في فلسطين وإسرائيل والأردن لخدمة هذا الهدف، وبخاصة في قطاع المياه.

الخصخصة

وفيما يتعلق بالخصخصة، نجد أن الدول الثلاث (فلسطين، وإسرائيل، والأردن) أعادت تشكيل قطاع المياه فيها بما يخدم هذا الموضوع؛ ففي إسرائيل تم تحويل مفوضية المياه لتصبح أشبه بوزارة قائمة بذاتها، وكان مفوض المياه هو الوحيد بعد «وزير الدفاع» و«رئيس هيئة الأركان» المخول بمخاطبة رئيس الوزراء بشكل مباشر ... هذه المفوضية لم تعد وحدها المسؤولة عن قطاع المياه في إسرائيل، حيث تمت إعادة تشكيل هذا الجسم ليشمل مفوضية المياه، وسلطة المياه، وإدارة الخدمات. وفي الأردن، تم التقسيم أيضاً، إلى وزارة المياه والري، وسلطة المياه، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وتمت خصخصة قطاعات المياه في الأردن، كل محافظة على حدة. أما في فلسطين، فأقر قانون جديد بمرسوم رئاسي له صفة الاستعجال، بمعنى كنا على عجلة من أمرنا من خلال تشكيل شركة المياه الوطنية، ومجلس تنظيم قطاع المياه، إضافة إلى سلطة المياه، وهذه دلالة على «وحدة الخيط» في الدول الثلاث.

وبالنظر إلى حجم التمويل المنفق في خصخصة قطاعات المياه في الدول الثلاث، وهي أرقام هائلة وفي زيادة مستمرة، هناك في الأردن تقريباً ٤٠٠ مليون دولار بالسنة لتشجيع القطاع الخاص للاندماج في المشاريع الإقليمية، وفي فلسطين هناك محاولات مشابهة، وليس بالضرورة أن القطاع الخاص سيئ، لكننا نذهب، ودون وعي ربما، إلى أماكن ربما لا نعرف أين المستقر فيها ... أخطر ما يمكن هو عدم القدرة على التراجع بعد المشاركة في مثل عمليات كهذه على مستوى إقليمي.

في إسرائيل، تتم خصخصة قطاع المياه ببطء، على الرغم من أن هذا يخالف أحد أبرز مبادئ الصهيونية، وهي أن هناك ارتباطاً عضوياً ما بين الأرض والماء.

وحتى تتحول هذه المخططات إلى وقائع على الأرض، فإن معظم الجهات المانحة، وبخاصة التي تملك شركات عابرة للقارات العاملة في قطاع المياه، وبخاصة الفرنسية منها والأميركية علاوة على البنك الدولي، لديها شروط مسبقة في أي منحة أو قرض تربطها بالخصخصة، لأن أكثر قوى يمكن أن تتشابك، وتخلق مصالح سريعة لا تنفك هي القطاعات الخاصة، ولذلك تشترط الخصخصة بغض النظر عن وطنية القطاع الخاص، أو قدرته على مواجهة الضغوطات.

إذا ما أخذنا أمثلة حيّة في هذا الاتجاه، نجد أنه في القانون الفلسطيني الجديد، وفي استراتيجية سلطة المياه الجديدة، وفي رؤى صناع القرار في فلسطين، يجب العمل على تشكيل أربعة مزودي خدمات تعمل على أسس تجارية في الشمال والجنوب والوسط والرابعة في غزة، حيث تم تشكيل تلك المتعلقة بالشمال وغزة، وجاري تشكيل تلك الخاصة بالجنوب، وسيجري تشكيل الشركة مزودة الخدمات في الوسط بالاعتماد على تطوير مصلحة مياه رام الله.

تبعية مائية

في إسرائيل، وبناء على مقال لشموئيل تال، مفوض المياه السابق في إسرائيل، فإنه في العام ٢٠١٦ سيكون في إسرائيل ٢٧٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من البحر فائضة عن حاجتها، وسوقها «هو الشعب الفلسطيني»، ولذلك تقام الآن في إسرائيل ١٢ محطة تحلية، في الشمال والجنوب والوسط، تم إنجاز أربع منها، بما فيها عسقلان التي ستزود غزة بالمياه، وأربع أخرى قيد الإنشاء، والبقية مخطط لها، وجميعها من القطاع الخاص، بحيث يكون زبائنها -ويسمونهم شركاءها- في الجانب الفلسطيني مصلحة مياه الشمال، ومصلحة مياه الوسط، ومصلحة مياه الجنوب، ومصلحة مياه غزة.

وعلى الرغم من كل ما يقال سلباً وإيجاباً عن قناة البحرين لربط البحرين الأحمر والميت، وعلى الرغم من كل الاجتهادات التي هي مع وضد، فإن السلطة الفلسطينية قامت بخطوة «مريبة جداً»، وأقول إنها مريبة لأنها تخدم فعلاً خصخصة القطاع، حيث وقعت مذكرة تفاهم بين فلسطين وإسرائيل والأردن، نحصل بموجبها نحن الفلسطينيين على ما بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون متر مكعب من «الناقل القُطري» الإسرائيلي المخصص لنقل المياه خارج حوض نهر الأردن إلى المدن الساحلية وصحراء النقب، ومن المياه المحلاة، على أسس تجارية، بينما يحصل الأردن على حصته في المياه من بحيرة طبرية، مقابل تزويدها لإسرائيل بالمياه من محطة في العقبة إلى إيلات، لكن نحن الفلسطينيين تفرض علينا المياه المحلاة التي هي فائض إسرائيلي، وهنا ليس فقط إعادة تشكيل للمؤسسات، بل صيغ القانون لخدمة هذا الهدف.

نجد من يقول إن غزة تقع تحت وطأة العطش والمياه الملوثة، لكن الحل ليس التحلية بالضرورة، بل إن التحلية هي أحد الخيارات التي يجري التركيز عليها دون غيرها، وبالتالي إنشاء محطة تحلية غزة يعكس قبول الفلسطينيين بهذا الخيار دون غيره، الذي قد يكون توطئة لقبوله حلاً وحيداً لمشكلة المياه في الضفة أيضاً، وبالتالي يتم إغفال موضوع الحقوق المائية.

وفق اتفاقات أوسلو، فإن العلاقات المائية هي بين السلطة الفلسطينية من جهة، وشركة «ميكروت» الإسرائيلية من جهة أخرى، على أسس تجارية، ولذلك هذه الأسس التجارية بالنسبة لإسرائيل أمر في غاية الأهمية، لأن أثمان المياه التي يتم اعتمادها في غزة ستنعكس على أثمانها في الضفة.

وبعد بناء محطات التحلية، تأتي الدول الكبرى وتتحدث عن حل مشكلة المياه بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ببناء محطة تحلية مركزية في غزة تزداد إنتاجيتها مع الوقت لتغطي ما يفيض ربما عن احتياجات الشعب الفلسطيني المائية، ولكن الهدف هنا سياسي بامتياز، بمعنى أنه سيتم اغتيال خيار مد المياه من الضفة إلى غزة حال حصولنا على حقوقنا المائية ... نحن نستهلك ١٥٠ مليون متر مكعب في السنة، احتياجنا يصل في العام ٢٠٣٠ إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب في السنة، بينما حقوقنا تصل إلى ٦٥٠ مليون متر مكعب، بما فيها نهر الأردن، ولذلك نحن لسنا بحاجة إلى مياه محلاة أو غيرها من إسرائيل إذا ما حصلنا على حقوقنا المائية.

صراعنا مع إسرائيل لا يتعلق بنسبة الهيدروجين والأوكسجين في المياه، بل هو صراع حقوق مائية بامتياز ... بعد حصولنا على حقوقنا، يمكننا التفكير حينها في مشاريع إقليمية مشتركة، لذلك أعتقد أن تشكيل القطاع العام الفلسطيني تم بتنسيب من قوى عالمية، ويصار بقوى تمويلية، وبأيد فلسطينية، وبغض النظر عن النوايا، لنختم بالقول «نبني قصوراً لكي نقيم فيها فنمكث في قبور بنيناها» ... و«بالفوز توهمنا الحكايا وفي الشارع فائزين ما لقينا».

الجلسة الثانية

الاقتصاد السياسي المشحون لربط الكهرباء في الضفة الغربية

عمر جعبري سلمانكا

مختص في الجغرافيا المدنية، دائرة دراسات الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا في جامعة كولومبيا

عرضي اليوم يتعلق بالكهرباء والواقع السياسي للكهرباء، فقصتي لا تختلف اختلافاً بيّناً عما تقدم به الدكتور التميمي، حيث يمكن استبدال كلمة المياه بكلمة الكهرباء والحصول على القصّة ذاتها.

أود التركيز على المناحي والخصوصيات التي تتسم بالعملية ذاتها التي تحدث، وبالذات من خلال التشديد على الكيفية التي استخدمت فيها الكهرباء بعد احتلال العام ١٩٦٧، وحتى قبل ذلك، ولكني سأركز على هذه الفترة، وكيف استخدمت الكهرباء لتعزيز علاقات التبعية.

تبعية كهربائية

عرضي يبدأ من العام ٢٠١٢، والمظاهرات التي تفجرت للمطالبة بتخفيض أسعار الغذاء والنفط وغيرها من المنتجات، وهي مظاهرات حدثت في مدن فلسطينية عدة، ولكن قبل بضعة أشهر، في شباط ٢٠١٢، تم تنظيم مظاهرات أمام مقر شركة كهرباء القدس، وتنظيم حملات على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» وما شابه، مطالبة الشركة بتقديم تفسير واضح للارتفاع الحاصل على أثمان التيار الكهربائي، والبنود المختلفة التي أضيفت إلى فاتورة الكهرباء ودفعتها إلى الصعود.

هـذه الفترة من المعارضة كانت جدلية، إذ تم اكتشاف ديناميكات القصة المختلفة، حيث أثارت مظاهرات ٢٠١٢، ومن ثم المظاهرات الأخيرة، قضايا هي بالأساس مرتبطة باتفاق باريس الاقتصادي، فقد طالبوا السلطة الفلسطينية بتفكيك بروتوكول باريس، وباعتقادي لم يكن مشهداً مألوفاً أن يخرج متظاهرون ضد اتفاقية باريس الاقتصادية على وجه الخصوص، لاسيما ما يتعلق بتوزيع حصص الكهرباء والمياه وغيرها من الجوانب الاقتصادية.

ومن أبرز ما ذهبت إليه تلك المظاهرات، ضرورة نقاش تصاعد الاعتماد على الكهرباء الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن ما نسبته ٨٦٪ من الكهرباء في الضفة والقطاع ذات مصدر إسرائيلي، وهذا برز بشكل واضح في الحركات الاحتجاجية.

سياق تاريخي

إذا تتبعنا تاريخ إنشاء الشبكات الكهربائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن رصد التحولات التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية وما تلاها من مراحل فرض خلالها البنك الدولي ما سمّاه بالإصلاحات التي ساهمت في تعزيز علاقة التبعية هذه.

الكهرباء، مثل الأرض والمياه، هي من الموارد الحيوية، وعقب احتلال العام ١٩٦٧، بدأت سلطات الاحتلال تعمل، بشكل حثيث، على منع أي نمو اقتصادي في المناطق المحتلة، وتحويلها إلى كيانات تعتمد على الرأسمالية الإسرائيلية، وكان هذا من الأهمية ذاتها بالنسبة لانتزاع الموارد الحيوية من الفلسطينيين، وبينها الكهرباء، وهذا لا تتم دراسته عادة في الأدبيات على تنوعها.

ما حصل أنه في العام ١٩٦٧، كان للكثير من المدن والقرى الفلسطينية مولدات الكهرباء الخاصة بها، لكن إسرائيل، ومنذ الاحتلال وحتى أوسلو، عمدت إلى تفكيك مثل هذه القدرات الإنتاجية على محدوديتها، وما حـدث أن إسرائيل بـدأت في عملية تفكيك هذه المولدات الكهربائية، وتدريجياً ربطت كل القرى بالشبكة الإسرائيلية.

وحتى نفهم هذا، يجب أن نعود بالزمن إلى الوراء، وقد يتذكر البعض اسم بيناس رودنبيرغ، المستوطن اليهودي الذي حصل على نوع من التنازلات من حكومة الانتداب البريطانية، من بينها محطة كهرباء قريبة من الحدود الأردنية ... وأقـول هنا إن الكهرباء كانت أمراً جوهرياً بالنسبة للصهيونية، حيث كان الصهاينة يهتمون بتقديم خدمات الكهرباء قبل استقدام المستوطنين إلى فلسطين، كي يتمكن الوافدون من المستوطنين من تطوير الزراعة والصناعة في المشاريع الخاصة بهم، وعليه يستطيعون الحد من نمو المجتمع الفلسطيني، كونهم (الصهاينة) تمكنوا من حيازة السيطرة على الكهرباء.

علينا أن ندرك أن هذه العملية رافقها العديد من الاحتجاجات، والكثير من الفلسطينيين عارضوها بشدة، بل إن صحفاً في تل أبيب وحيفا وغيرهما، حاولت دعم هذه الاحتجاجات، لكن كانت هناك محاكمات بحق المحتجين ممن رفعوا شعار «لمبة خفيفة في ظل الكرامة أفضل من كهرباء قوية في ظل الاحتلال والخنوع».

بعد العملية التدريحية هذه، جاء احتلال العام ١٩٦٧، وقامت سلطات الاحتلال بتكفيك مولدات الكهرباء الخاصة بكل مدينة أو بلدية أو قرية، وربطها عنوة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية ... وفي فترة الحكم الأردني كانت هناك بعض المشاريع الكهربائية الذاتية الصغيرة جداً، لكن ما حصل أن هذا الأمر تغير بعد الاحتلال، تبعاً للأمر العسكري رقم ١٩٥، الذي منح مسؤوليات توزيع الكهرباء للشركة الإسرائيلية، وبالتالي كانت أي محاولات للفلسطينيين لإنتاج الكهرباء بأنفسهم وإدارتها تواجه بمعارضة وإجراءات قمعية أحياناً، وهناك مقالات صحافية في جيروزاليم بوست والفجر، حول الإجراءات ضد شركة كهرباء القدس، وقطع الكهرباء عن بلدية نابلس، وأيضاً عن شركتي كهرباء نابلس وجنين اللتين وقعتا تحت السيطرة الإسرائيلية ... وتدريجياً تم تفكيك المولدات الكهربائية الذاتية من قبل الاحتلال، وربطت المناطق بالشبكة الإسرائيلية وحدها.

يجب أن أشدد على حقيقة أن نجاح الاستعمار في خططه هـذه، لا يعني أنـه لا يمكن الاعـتراض عليها، فعمليات السيطرة على الكهرباء وُوجهت باحتجاجات كثيرة، بعضها نجح وبعضها فشل، كما أن محاولة إسرائيل السيطرة على شركة كهرباء القدس متواصلة منذ بدء الاحتلال. وكما تعرفون، فإن قضية شركة كهرباء القدس لها أهمية خاصة، ليس فقط لأنها واحـدة من أولى المؤسسات التي تعود إلى أوائل أيام الاستيطان الاستعماري في فلسطين، ولكن لأنه كان لها واحدة من أكبر النقابات العمالية المؤثرة والداعمة للحقوق العربية الفلسطينية في الكهرباء، والمقاومة، إن جاز التعبير، للمشاريع الصهيونية في هذا المجال، وبخاصة أنها تقع في القدس.

تقديم خدمات الكهرباء كان يشكل جزءاً من الصراع، لكن المهم أن نرى أن الفاعلين من خارج الضفة الغربية وقطاع غـزة وفلسطين عموماً، يتدخلون في عملية توصيل الكهرباء، مثلاً منظمة التحرير الفلسطينية

كانت تنفق أمـوالاً عبر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لتفادي عملية السيطرة الإسرائيلية، وكانت تحاول تقديم الخدمات للعديد من القرى ... صحيح أنه كان لها مصالح من وراء ذلك، لكن المهم أن صرف هذه الأموال كان من باب التصدي لعمليات تهويد الكهرباء، إن جاز التعبير، وهي لم تقدم الدعم المالي لشركة كهرباء القدس، بل لبعض القرى لتحافظ على محطات توليد الكهرباء الصغيرة الموجودة لديها.

الكهرباء، كغيرها من المجالات التنموية، تظهر السياسة الإسرائيلية في استغلالها كوسيلة ضغط وابتزاز بعض البلديات مقابل «بعض المعروف الذي يقومون به»، وهنا نرى أن الأمر لا يتعلق بالسياسات وحدها، بل بمشروع الاستعمار الاستيطاني الذي يسيطر على كل ما يتعلق بالشبكات من مولدات ومحطات. فعلى سبيل المثال، هناك مناطق الضغط المنخفض، التي أنشأها الاحتلال لربط القرى الفلسطينية معاً، لكن محطات توزيع الكهرباء تخضع لإسرائيل، وهي إما تقع داخل المستوطنات، وإما في مناطق حدودية.

عندما نتحدث عن اتفاقية أوسلو، ندرك أن هناك وضعاً غريباً من نوعه. هناك شبكة من الكهرباء وبنية تحتية يصعب تفكيكها، وهذا يعزز علاقة التبعية ضمن هـذه الشبكة. في بداية تسعينيات القرن الماضي، كان ما نسبته ٩٥٪ من السكان بدأوا يشعرون بفروقات إيجابية في تخفيض الأسعار، كون إسرائيل اسـتوردت قطعاً أقـل ثمناً تستخدمها في إصلاح محطات الكهرباء. وبالتالي، حتى في مقارنة أسعار الكهرباء، فإن الأمر يصب باتجاه بقاء الوضع على ما هو عليه، ويقلل من فرص التفكير بالاعتماد الذاتي للفلسطينيين في هذا المجال.

البنك الدولي

الإصـلاح النيوليبرالي الـذي فرضه البنك الدولي، وتبنته السلطة الفلسطينية، أعاد إنتاج علاقات التبعية؛ ففي بداية التسعينيات، وعلى المستوى العالمي، كانت هناك عمليات إصلاح ليبرالية عبر خصخصة الكهرباء والمياه، وكانت فكرة شائعة في كل مكان، وهناك حدث يؤسس لذلك يتعلق بسياسة القطاعات الفلسطينية التي تم وضعها العام ١٩٩٧، وكان الهدف تزويد مواطني فلسطين بخدمات كهرباء موثوقة وبأسعار يستطيعون تحمل نفقاتها، وتسمح بالتنمية الكفؤة وطويلة المدى لقطاع الكهرباء، وللقطاع الاقتصادي بشكل عام، وتعزز مشاركة القطاع الخاص بالذات في التوليد والتوزيع، لكن يجب الإدراك أن النيوليبرالية لم تأتِ مع البنك الدولي وسلام فياض كما يقال، بل إنها كانت جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيات أوسلو منذ بداية العمل. ففي العام ١٩٩٣، ثمة تقارير تتحدث عن عملية فصل الشبكة بين الإنتاج والنقل والتوزيع، وذلك بهدف تسهيل عملية الخصخصة، حيث تتم خصخصة كل جزء من هذا القطاع على حدة، فمحطة كهرباء غزة تعكس خصخصة التوزيع، على الرغم من الحديث عن كونها شركات عامة، ويتذرعون بأن ما يحدث هو تنظيم للقطاع، ومن الأمثلة شركات كهرباء الشمال التي تولت مهمة التوزيع من البلديات، وبالتالي حرمتها من السيولة النقدية الأساسية لاستمرار البلديات، فالكهرباء والمياه تمثل النسبة الأكبر من هذه السيولة .. والوعودات بأن تحصل البلديات في إطار هذه الشركة على عائدات مالية من السلطة خلال سنتين إلى ثلاث قد يكون أمراً صعب الالتزام به من قبل السلطة في هذه الفترة.

أنهي بالقول إنه يجب إيلاء اهتمام أكبر بالتشديد على عملية توزيع الكهرباء، وذلـك للتخلص من علاقة التبعية في هذا المجال. علينا أن نفكر بوسائل تمكن الفلسطينيين، وبشكل ذاتي، من الحصول على الخدمات الأساسية، وبينها الكهرباء، ليتمكنوا من مقاومة الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني.

نقاش الجلسة الثانية

طرحت النقاشات التي تلت مداخلتي التميمي وسلمانكا خلال الجلسة الثانية جملة من القضايا والتساؤلات أبرزها: البدائل للاستقلال الفلسطيني في مجالي المياه والكهرباء، وطي صفحة استيراد إسرائيل للمياه من تركيا، واقتراح نقل الكتل الجليدية إلى الأردن مثلاً، وما إذا كان اقتراحاً عملياً، ودور جمعية الهيدرولوجيين في مواجهة ما يحدث في قطاع المياه، وتشكيل مجموعات ضغط لمواجهة المشروع المائي الإقليمي «الكارثي»، وما يتعلق بضم خدمات الصرف الصحي لحصة المياه للفلسطينيين وخطورة ذلك، وما المطلوب عمله للحفاظ على الحقوق المائية الفلسطينية في الضفة والقطاع كي لا يبقى الفلسطينيون «زبائن» للمزود الإسرائيلي، وجمعيات المياه وغيرها..

وجاءت الردود والإجابات عن هذه الاستفسارات على النحو الآتي:

التميمي: لا أتحدث عن الخصخصة كخيار اقتصادي، وهذا نقاش مختلف على الصعيد الوطني، بل أتحدث عن توظيف الخصخصة سياسياً لهدر حقوق الشعب الفلسطيني في الوطن والإقليم. ولو تبنينا موضوع الخصخصة كخيار الوطني، فحتى يتوفر قطاع خاص وطني ويخدم المواطن لا بد من قطاع عام قوي يمارس الرقابة عليه لحماية حقوق المستهلكين.

جميع الدول التي تبنت الخصخصة في قطاعات حيوية كالكهرباء والمياه، بدأت تتراجع عن هذا الخيار، سواء في أميركا اللاتينية أم أفريقيا أم حتى في منهاتن، وذلك لما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة ترتبط بخصخصة القطاع المائي.

بالنسبة لاستيراد إسرائيل للمياه من تركيا، فهو مشروع سياسي بين بيريس وتورغت أوزال، وتم التخلي عنه لأن إسرائيل لم تعد بحاجة إلى مياه، بعد أن حلت مشكلتها المائية بالتحلية، بل إنها باتت تملك تكنولوجيا متقدمة في موضوع التحلية جعلتها تصدر هذه التقنية إلى دول مثل مالطا وقبرص وغيرهما. أما عملية نقل الكتل الجليدية إلى الأردن أو غيرها، فإنها أقرب إلى الحلم.

المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية وكتل في المجلس التشريعي عارضت مشروع قناة البحرين عبر أكثر من طريقة. نحن لا نطالب السلطة بوقف هذه الإجراءات، بل بتوضيح ماهية ما تم التوقيع عليه، فالمعلومات المتوفرة لدينا هي من مصادر إسرائيلية وأردنية، ومن المستهجن عدم نشرها حتى الآن.

لا أحد ضد التحلية في قطاع غزة، بل نحن مع التحلية الوطنية، التي تحفظ حقوق الناس في العدالة الاجتماعية، ويديرها قطاع وطني، ويستطيع المواطن دفع تكاليفها، وما يعيق ذلك أن هناك قوى لا تريد ذلك.

فيما يتعلق بما يجب علينا فعله، أقول إن على الناس التحرك للانتصار لحقوقها، على الأقل بإدراكها ماهية حقوقها، وبخاصة أن ثمة قضايا غير مرئية يعاد تشكيل النخب والوعي الفلسطيني بناء عليها، ومنها ما يحصل في قطاع المياه.

سلمانكا: برأيي النقطة الأهم هي كيفية التخلص من تبعات السياسة النيوليبرالية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع الكهرباء، وهذا يتطلب إدارة ليس بالضرورة محلية، ولكن تعمل وفق رؤية مجتمعية مقاومة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بحيث تقدم الكهرباء للمواطن الفلسطيني بأسعار منافسة، بعيداً عن علاقات التبعية لإسرائيل. وهنا يجب العمل على توعية المجتمع بما يحصل في هذا القطاع، كي يقرر هو المقاومة ضد هذه التبعية، وبالتالي الحراك الأساسي يجب أن يكون مجتمعياً ... ليست المشكلة في شركات التوزيع الفلسطينية للكهرباء، بل في طرق إدارتها، وفي تبعيتها لإسرائيل.

المشكلة هي في دفع الناس، بغض النظر عن النوايا، لتقبل أوضاع تعزز التبعية لنظام استعماري استيطاني، وكذلك على المواطن أن يعي التكاليف الإضافية التي ترفع أسعار فواتير الكهرباء والخدمات الأساسية للأسرة الفلسطينية. على المواطن الفلسطيني أن يعي أنه حين يشتري كيلو الكهرباء وكأنه يشتري كيلو من البطاطا، إذ أنه يشتري بطاطا جيدة وبسعر منافس، وقد يهتم بأن تكون فلسطينية المنشأ، لكن هذه هي النيوليبرالية التي لا تهتم بمعاناة المستهلكين، وما إذا كانت أسعار الخدمات المقدمة تتناسب وقدراتهم المالية، وللأسف فإن السلطة الفلسطينية تبنت هذه السياسة المفروضة عليها من البنك الدولي.

هناك بدائل اعتمدها الفلسطينيون عقب الانتفاضة الثانية، من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء، وبخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة، ولكن حتى هذه المشاريع لم تسلم من الاستهداف الإسرائيلي، لإدراك إسرائيل خطورة انتشارها وتعميمها على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية.

الجلسة الثالثة

مدير الجلسة: نجوى ارشيد

عضو مجلس أمناء مواطن

الرأسمالية الفلسطينية وأثرها على السياسة والسياسات في ظل السلطة الفلسطينية

طارق دعنا

مستشار في شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)

تكافح غالبية الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي من أجل البقاء على قيد الحياة، وفي الوقت نفسه تشهد فئةٌ متنفذةٌ من الرأسماليين الفلسطينيين ازدهاراً وتنامياً في نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وغالباً ما يكون ثمن ذلك الازدهار مشاركتهم في مشاريع التطبيع الاقتصادي؛ أي أن هؤلاء الرأسماليين الفلسطينيين يتعاملون مع الإسرائيليين كما لو كانوا شريكاً تجارياً «طبيعياً»، وليس قوةً محتلة ما انفكت تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني بلا رحمة منذ ما يزيد على ٦٥ عاماً.

تسلّط هذه الورقة السياساتية الضوءَ على أساليب هؤلاء الرأسماليين الفلسطينيين في ممارسة نفوذهم السياسي وفرض سيطرتهم الاجتماعية، وتسوق أمثلةً لمشاريع التطبيع الاقتصادي التي يشاركون فيها.

لمحة موجزة عن رأس المال الفلسطيني

ظل رجال الأعمال الفلسطينيون حاضرين في المجال السياسي منذ ما قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد تأسيسها، لعب الرأسماليون الفلسطينيون أدواراً متنوعة في حركة التحرر الوطني. ونظرت بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولاسيما حركة فتح، إلى الطبقة الرأسمالية الفلسطينية باعتبارها «برجوازيةً وطنية»، وبالتالي كجزءٍ لا غنى عنه في النضال ضد الاستعمار، وتعاملت معها وفقاً لذلك.

وفي ذلك الوقت، انطوت مشاركة الرأسماليين الفلسطينيين مع منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم التمويل، وشغل المناصب القيادية في المنظمة، والوساطة السياسية. ومن أمثلتها وساطة رجال أعمال فلسطينيين بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني في أحداث أيلول الأسود، وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأميركية إبان ثمانينيات القرن الماضي. وكان للعديد منهم مساهمات خيرية، ودعموا العديد من المشاريع التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الأمثلة الرئيسية في هذا الصدد، إنشاءُ مؤسسة التعاون سنة ١٩٨٣ التي شكّلت دفعةً كان المشروع الوطني الفلسطيني بأمس الحاجة لها في القطاعين التعليمي والاجتماعي والاقتصادي في أعقاب طرد جُل الفدائيين الفلسطينيين من قاعدتهم في لبنان إبان الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢ بقيادة رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون.

ومنذ أوسلو، ما فتئ نفوذ الرأسماليين الفلسطينيين يتنامى على نحو غير مسبوق في الأراضي المحتلة، لاسيما في السنوات الأخيرة. ويمكن تصنيف الرأسماليين الفلسطينيين في ثلاث فئات رئيسية:

الرأسماليون «العائدون» المنتمون إلى الطبقة البرجوازية الفلسطينية التي برزت في البلدان العربية، وبخاصة دول الخليج، وفي أميركا الشمالية وأوروبا. وقد ارتبط العديد من رجال الأعمال هؤلاء بعلاقات وطيدة مع السلطة الفلسطينية الوليدة.

الرأسماليون المحليون، وينقسمون إلى فئتين فرعيتين: كبار مُلاّك الأراضي المتمتعون بنفوذ سياسي واجتماعي كبير في الهياكل الاجتماعية التقليدية؛ والوسطاء المحليون الذين جمعوا ثروتهم بالعمل كمتعاقدين من الباطن لحساب شركات إسرائيلية في أعقاب احتلال أراضي ١٩٦٧.

حديثو الثراء، الذين اكتسبوا ثروتهم في الآونة الأخيرة، مستفيدين بوجه خاص من عملية أوسلو بطرقٍ مختلفة، كما سنأتي على ذكره لاحقاً.

التأثير في عملية صنع السياسات

عانى رجال الأعمال الفلسطينيون، كغيرهم من الفلسطينيين، من انعدام الجنسية (statelessness)، وبحثوا عن الأمن الذي من شأن الدولة أن توفره لكي تحظى شركاتهم وأرباحهم بحماية وحصانة أفضل في مواجهة عدم الاستقرار والتهديدات الإقليمية. وهكذا، أيّد الكثيرون منهم اتفاقات أوسلو كخطوةٍ رئيسية نحو إقامة الدولة الفلسطينية، حتى إن بعضهم توهَّم بأن «عوائد السلام» المنبثقة من اتفاقات أوسلو سوف تُحوّل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سنغافورة الشرق الأوسط.

تبرز العلامات المبكرة للنفوذ الرأسمالي في السلطة الفلسطينية الوليدة في المادة ٢١ من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنص على أن «يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر» (التوكيد من الكاتب). غير أن دستور الولايات المتحدة، على سبيل المفارقة، يتسم بمرونة كافية تسمح بتبني استجابات مختلفة لظروف اقتصادية محددة على الرغم من أن الولايات المتحدة هي القوة الدافعة عالمياً للرأسمالية القائمة على السوق الحرة. لقد ساهم تبني النهج النيوليبرالي داخل السلطة الفلسطينية في استحداث إطار مؤسسي يُمكّن جماعات المصالح الاقتصادية من التلاعب في السياسات لخدمة مآربهم الخاصة.

لقد عزّزت النيوليبرالية الممزوجة بالاستبداد السياسي والفساد ما يمكن وصفه بأنه رأسمالية قائمة على المحسوبية والشِللية (crony capitalism) في إطار السلطة الفلسطينية. وتجلت المحسوبية ضمن السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في نشوء علاقات خاصة بين رجال الأعمال ذوي النفوذ والنخبة السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية. وكان لهذا الوضع بطبيعة الحال آثارٌ سلبية على الاقتصاد، إذ أعاقت السلطة الفلسطينية بمحاباتها جماعات سياسية واقتصادية معينة تنافسيةَ السوق، واستبعدت غالبية الناس من الحصول على فرص اقتصادية مجدية. وتنامت قدرة الرأسماليين على التأثير في سياسات الحكومة، وازداد السياسيون ثراءً.

وإبان عقد التسعينيات، أدت العلاقة الخاصة بين بعض الرأسماليين الفلسطينيين والدوائر السياسية الحاكمة في السلطة الفلسطينية إلى تركُّز السلطة السياسية والاقتصادية في يد أفراد قليلين، تمكنوا بسرعة من تحويل المشروع الوطني إلى لعبة سياسية قائمة على المصالح. وكانت الحال كذلك، ولاسيما فيما يتعلق بتواطؤ النخبة السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية مع تكتلات رجال الأعمال في الشتات، لإدارة احتكارات القطاعين العام والخاص واسعة النطاق. فقد

شملت تلك الاحتكارات المحمية من السلطة الفلسطينية ما يزيد على ٢٥ سلعة رئيسية مستوردة، بما فيها الدقيق والسكر والزيت واللحوم المجمدة والسجائر والحيوانات الحية والإسمنت والبحص والفولاذ والخشب والتبغ والبترول.

لم تكن هذه الاحتكارات مؤشراً مبكراً على فساد السلطة الفلسطينية وحسب، بل كانت أيضاً التجسد الأوضح للتحالف السياسي- الاقتصادي الناشئ الذي أوجدَ ضمن السلطة الفلسطينية آليةً سياسيةً فعالة لتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة. وعلاوة على ذلك، مُنِحت الاحتكارات على نحو انتقائي للفاعلين السياسيين والاقتصاديين الفلسطينيين المقرَّبين من الشركات الإسرائيلية. وفي المحصلة، نجم عن الاحتكارات أثرٌ مدمر على الاقتصاد الفلسطيني والشركات الفلسطينية الصغيرة، وفائدةٌ للاقتصاد الإسرائيلي. وأصبح عددٌ من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين السابقين، بعد تقاعدهم، شركاءَ تجاريين لبعض الرأسماليين الفلسطينيين والنخب السياسية في السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، منحت إسرائيل رجال الأعمال والسياسيين الفلسطينيين امتيازات خاصة كالحصول على التصاريح، وقدرٍ أكبر من حرية التنقل والتجارة، وحرية المرور المخصصة لكبار الشخصيات.

ومع تعيين رئيس الوزراء السابق سلام فياض، وتنفيذ البرامج الحكومية التي استحدثها منذ ٢٠٠٨، زاد نفوذ الرأسماليين في المؤسسة السياسية. وفي معظم الأحيان، تبوأ رجال الأعمال والتكنوقراطيون المؤيدون للرأسمالية مناصبَ وزاريةً رئيسية في حكومات فياض.

شكّلت عملية «إصلاح» القطاع المصرفي التي جرت في عهد فياض جانباً مهماً من جوانب زيادة النفوذ السياسي الرأسمالي. فتلك الإصلاحات مكّنت الحكومةَ من توقيع عقودٍ طويلة الأجل بلغت نحو ٤,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٣ وفقاً لتقديرات مؤخرة؛ أي ما يصل إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بفائدة سنوية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وبالنسبة لاقتصادٍ يعتمد إلى حدٍ كبير على المساعدات الدولية، تُشكّل هذه المديونية العامة المرتفعة قلقاً حقيقياً. ولا يتضح إلى الآن كيف أُنفقت تلك الأموال وكيف ستسدد السلطة الفلسطينية ديونها.

وبفعل ارتفاع مستوى الدين العام، يستطيع الرأسماليون أن يضغطوا على السلطة الفلسطينية لكي تغير سياساتها بما يتفق ومصالح الشركات الخاصة الكبرى، حيث يهددون بسحب بعض الاستثمارات، أو الامتناع عن الدخول في استثمارات أخرى، كما يبين علاء الترتير في دراسة صدرت مؤخراً. وغني عن القول، إن الشعب هو من يدفع الثمن، كما حصل حين رفعت السلطة الفلسطينية ضريبةَ الدخل وخفَّضت الإنفاق في مطلع ٢٠١٢.

ازداد دور هؤلاء الرأسماليين الفلسطينيين بروزاً حتى على الصعيد السياسي الدولي. فهم يُلقون بثقلهم خلف جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري لوضع تسوية سلمية من خلال خطتهم الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة المسماة «كسر الجمود» على الرغم من الأثر الوخيم الذي سيلحق بالحقوق الفلسطينية جراء ذلك. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن الخطة أُعدَّت دون مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني، ولا حتى السلطة الفلسطينية نفسها.

يشير هذا إلى أن الرأسماليين الفلسطينيين المحليين الشِلليين أصبحوا المستقبِل الأول لمبادرات «السلام» الدولية. ومن الصعب أن يصدق المرء بأن خطة السلام التي يديرها هؤلاء سوف تساهم في الدفع نحو تقرير المصير وتحقيق الحرية والعدالة للقضية الفلسطينية، بل من المرجح أن تشكل فرصةً ربحية أخرى لهؤلاء المنتفعين من استمرار الوضع القائم.

السيطرة الاجتماعية من خلال الديون ووسائل أخرى

كما في بقاع أخرى من العالم، يقوم النظام النيوليبرالي على آليات مختلفة للسيطرة الاجتماعية من أجل إخضاع الأفراد والمجتمع ككل بشكل يضمن استمرارية النظام القائم مهما كان جائراً وتعسفياً. وفي الحالة الفلسطينية، تهدف أدوات السيطرة الاجتماعية بشكل أساسي إلى تطبيع الاحتلال، واختراق الجماعات التي تسعى إلى مقاومته باستخدام وسائل مختلفة من أجل احتوائها وإخضاعها. ولممارسات السيطرة الاجتماعية في فلسطين أثرٌ مدمر بوجه خاص، لأنها ترتبط بمجموعة الضوابط الاستعمارية التي يصممها الاحتلال.

لقد سعى الرأسماليون الشِلليون لممارسة السيطرة الاجتماعية بواسطة تسخير المجتمع المدني لخدمة أهدافهم، والعمل جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة الدولية الكبرى. ومن الطرق التي يتبعونها في ذلك، إنشاءُ منظمات غير حكومية كبيرة تنزع إلى اختراق النسيج الاجتماعي بواسطة تشجيع قيم معينة تصممها المؤسسات المالية والوكالات الإنمائية الدولية لاستدامة النظام النيوليبرالي. ومن المتوقع أن تنتقل قيم تلك المنظمات غير الحكومية لتصل إلى منظمات المجتمع المدني الأصيلة عبر مشاريع بناء القدرات ومشاريع أخرى.

وثمة جانب آخر للسيطرة الاجتماعية، يتمثل في تسهيل الإقراض الخاص، الذي يشجّع ثقافة الاستهلاك ويوقع الكثيرين في فخ الديون. فوفقاً لسلطة النقد الفلسطينية، قفزت القروض الفردية إلى حوالي مليار دولار أميركي في ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٤٩٤ مليون في ٢٠٠٩. ويقدَّر أن ٧٥٪ من موظفي القطاع العام (٩٤٠٠٠ من أصل ١٥٣٠٠٠) مدينون. وتُستخدم الديون الشخصية في المقام الأول في تمويل الاستهلاك (بما في ذلك الرهن العقاري، وشراء السيارات، ودفع تكاليف الزواج، وشراء الأجهزة الكهربائية)، وقلما تُستثمر في أنشطة إنتاجية. إن لهذه الحالة من المديونية الشخصية تداعيات اجتماعية كبيرة لأنها تشجع مذهب الفردية وتوجّه الاهتمام بالشواغل الشخصية الخاصة، ما يدفع الناس على نحو منهجي إلى التخلي عن القضايا الوطنية الحاسمة. وهي تعزز اللامبالاة السياسية وتُضعِف التفكير الناقد والجهود المناهضة لطبيعة النظام القمعية.

ومن الأساليب الأخرى للسيطرة الاجتماعية، استغلال العمال في المصانع المملوكة لبعض الرأسماليين المحليين، حيث يتقاضى العمال أجراً أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة مؤخراً للقطاع الخاص والبالغ ١٤٥٠ شيكلاً (٣٧٧ دولاراً أميركياً). «على الرغم من أن العمال احتجوا على الحد الأدنى للأجور الذي أعلنته السلطة الفلسطينية، لأنه لا يكفل الحد الأدنى لمستوى المعيشة، لا يزال الكثيرون منا يعملون في ظروف مهينة، حيث تقل رواتبنا حتى عن ١٠٠٠ شيكل. ومع ذلك، علينا أن نقبَل، وإلا فإننا سنُرمى في الشارع» (مقابلة مع الكاتب). ويتفاقم ما تتعرض له العمالة الفلسطينية من استغلال وسيطرة جراء غياب الاتحادات العمالية الفعالة، حيث عملت السلطة الفلسطينية والرأسماليون -على حدٍ سواء- على اختراق تلك الاتحادات وإضعافها إلى حدٍ كبير.

هناك مخاوف من أن نظام استغلال العمال والسيطرة عليهم سوف يتسع ويتمأسس من خلال المناطق الصناعية المصممة لدمج رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي من أجل استغلال وفرة العمالة الفلسطينية الرخيصة. ووفقاً لآدم هنية، لن تطبق المناطق الصناعية قوانين العمل الفلسطينية أو الإسرائيلية، أو مستويات الأجور وشروط العمل الأخرى المتبعة لدى الجانبين، وسوف يكون الحق في تكوين الاتحادات العمالية محظوراً.

تطبيع الاحتلال على الطريقة الاقتصادية

بات التطبيع الاقتصادي مُمأسساً في مجموعة واسعة من الأنشطة المشتركة مثل المناطق الصناعية المشتركة ومنتديات الأعمال الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، والاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل ومستوطناتها، والإدارة المشتركة للموارد المائية. ويُمثّل هذا أعلى مستويات النشاط التطبيعي في تاريخ النضال الفلسطيني من أجل التحرر الوطني (انظر الصفحات الأكاديمية والثقافية الخاصة بحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها للاطلاع على تعريف التطبيع).

نددت بعض الجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني وتقرير المصير علناً ببعض الرأسماليين الفلسطينيين الشِلليين. وردّ الرأسماليون مدَّعين ببساطة بأنهم يسعون إلى خدمة الاقتصاد الفلسطيني وصمود الشعب، في حين أن المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تمثل في الحقيقة أقبح وجه للتطبيع بسبب حجمها واتساع نطاقها، وبخاصةٍ لأنها تُعين القوة المحتلة على التربح وعلى التغلغل أكثر فأكثر بهياكلها في الأرض المحتلة. وفيما يلي بضع أمثلة لمشاريع تطبيعية كبرى:

مدينة روابي

وهي مدينة منظمة تمثل أحد أكبر الاستثمارات الخاصة في الضفة الغربية، وأحد أكثر المشاريع الكبرى إثارةً للجدل، إذ تضرب مدينة روابي، سواء بقبول وزراعة نحو ٣٠٠٠ شجرة تبرع بها الصندوق القومي اليهودي العام ٢٠٠٩ (اقتُلعت لاحقاً بسبب الانتقادات) أو بالتعاقد مع ما يزيد على ١٠ شركات إسرائيلية لتوريد المستلزمات، مثالاً للترويج لتربح الشركات الخاصة والتطبيع الاقتصادي على أنه «مشروع وطني».

المناطق الصناعية

تطبق المناطق الصناعية في الأراضي المحتلة المنطق نفسه المتبع في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن ومصر. وهي تجسد طموح شمعون بيريس في «شرق أوسط جديد» يُنظر فيه إلى إسرائيل باعتبارها المركز الاقتصادي المهيمن في المنطقة. وتُمثل المناطق الصناعية إشكاليةً كبيرة أيضاً لأنها تدمج رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي في آليةٍ عديمة الشفقة لاستغلال العمالة الرخيصة الفلسطينية والأجنبية الوافدة على السواء. وعلى الرغم من أن تلك المناطق تعود بالنفع على نخبة قليلة من رجال الأعمال المحليين، فإنها تساهم في تقدم منظومة السيطرة الإسرائيلية وتكرّس الاحتلال.

الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات

تفيد إحدى الدراسات بأن رأس المال الفلسطيني المستثمَر في إسرائيل ومستوطناتها غير القانونية يفوق بكثير رأس المال الفلسطيني المستَثمر في الضفة الغربية (ما بين ٢,٥ و٥,٨ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار فقط في الضفة الغربية). وقد اتهمت وزارة الاقتصاد الفلسطينية الدراسة بأنها تفتقر إلى الدقة والموضوعية، في حين وصفها بعض الاقتصاديين بأنها تعاني من مشكلات منهجية بالغة. ومع ذلك، يبقى فحواها جديراً بالذكر. وقد قال مصدرٌ في وزارة الاقتصاد للكاتب إن «الكثير من رجال الأعمال الفلسطينيين يستثمرون في المستوطنات الصناعية مثل بركان ومعاليه أدوميم وغيرها من المجمعات الصناعية الزراعية في غور الأردن.»

وخلصت دراسةٌ استقصائيةٌ أخرى إلى أن العديد من الشركات الفلسطينية تشارك في تبييض منتجات غور الأردن، إذ غالباً ما تحتال بوضع علامة «منتج فلسطيني» على منتجات المستوطنين الزراعية، ومن ثم تصدرها إلى الأسواق الدولية، وبالتالي تتفادى حملات المقاطعة في بعض البلدان الأوروبية.

التعاقد مع شركات الأمن الإسرائيلية

كشف تقريرٌ صدر مؤخراً أن بعض الشركات الفلسطينية (فندق موفنبيك رام الله، وبنك الأردن، والبنك الأهلي الأردني، وبنك القاهرة عمان، وبال سيف «Pal-Safe») ترد أسماؤها في قائمة العملاء المستفيدين من خدمات شركة نيتاكس (Netacs)، وهي شركة أمنية إسرائيلية يملكها اللواء في جيش الاحتياط داني روتشيلد الذي قاد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وجنوب لبنان وعمِلَ في المخابرات العسكرية.

الشراكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المشاريع التكنولوجية

يعكف العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين على التعاون والتشارك مع شركات إسرائيلية في مجال التكنولوجيا المتطورة. ومن أمثلة ذلك مشروع «صدارة» الذي يتخذ من رام الله مقراً له. أسَّس هذا المشروع سعيد ناشف وياديـن كوفمان، ويديره فريقٌ من الخبراء الإسرائيليين والفلسطينيين في مجال الابتكار التكنولوجي وخدمات الإنترنت. وقد نشرت مجلة «فوربس» تقريراً مطولاً يُسلّط الضوء على دور شركة «سيسكو سيستمز» الإسرائيلية في الجمع بين خبراء التكنولوجيا المتطورة الإسرائيليين ورجال الأعمال الفلسطينيين للمساعدة في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني على غرار النموذج الإسرائيلي الناجح المتمثل في «أمة الشركات الصاعدة». ويكشف التقرير أيضاً عن أن العديد من الشباب الفلسطيني في مجال التكنولوجيا المتطورة يتلقون دعوات للالتقاء بنظرائهم الإسرائيليين والعمل معهم في الكواليس وهي «مجرد واحدة من عشرات الحوارات المركزةً على الأعمال والأخذة في الانتشار بهدوء -وفي حالات كثيرة بالسر- في جميع أنحاء الأرض المقدسة.»

ما الذي يجب عمله؟

إن النفوذ السياسي والاجتماعي الذي يمارسه الرأسماليون الفلسطينيون الشِلليون واستمرارهم في التطبيع الاقتصادي مع الاحتلال الإسرائيلي، ينبغي أن يثير قلق الحريصين على مستقبل القضية الفلسطينية. فبسعيهم الحثيث وراء الربح دون اعتبار الحقوق الأساسية والتطلعات الوطنية الفلسطينية، تمادى هؤلاء الرأسماليون كثيراً. إن أساليبهم في فرض السيطرة الاجتماعية والسياسية وتواطؤهم المفضوح في مشاريع التطبيع يمثّل عقبةً بنيوية في سبيل النضال ضد الاستعمار، ويقوّض المسعى الفلسطيني لإقامة العدالة. وفي هذا الصدد، ثمة خطوات عدة يجب اتخاذها، ومنها:

يجب أن يقاوم رجال الأعمال والمستثمرون المحليون المحاولات الإسرائيلية الساعية إلى إشراك رأس المال الفلسطيني في مشاريع التطبيع. فما من تشاركٍ بين رأس المال الفلسطيني والشركات الإسرائيلية يمكنه أبداً أن يخدم التنمية الوطنية الفلسطينية وصمود الفلسطينيين.

يجب على السلطة الفلسطينية، لكي لا يُنظَر إليها على أنها متواطئة، أن تصمّم وتنفّذ لوائح تنفيذية توجه طُرق استثمار رأس المال الفلسطيني، ولا بد لها أن تراقب هذه العملية عن كثب وبدقة لكي تحرصَ على أنها تخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية. وينبغي وضع آليات فعالة لفرض المساءلة العامة بحيث تشمل القطاعات الاجتماعية المتنوعة والجهات الفاعلة الأصيلة في المجتمع المدني.

تضطلع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بدورٍ مهم من خلال الدراسات التي تجريها ولفت الأنظار إلى هذه المسألة. ومع ذلك، لا بد من فعل المزيد لمحاسبة الرأسماليين الفلسطينيين الذين ضلّوا السبيل، كما تفعل حركة المقاطعة بين حين وآخر. وينبغي إطلاق حملات مستمرة لإضعاف موقفهم ونبذ تبريراته.

يجب أن تأخذ عمليةُ تنمية الاستثمارات والأعمال حقوقَ الإنسان الفلسطيني وكرامته في عين الاعتبار، وأن تُخفِّض تدريجياً مستويات الاعتماد على المساعدات الدولية وعلى الاقتصاد الإسرائيلي، لتهيئة الظروف الأساسية لأشكال النضال والصمود المختلفة. وعلى وجه التحديد، ينبغي تطوير نموذج للتنمية على أساس مفهوم الاقتصاد المقاوم القائم على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي، وإعادة توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً، ووجود بيروقراطية تخدم أجندة سياسية واقتصادية واجتماعية وإنمائية ديمقراطية تتمحور حول العنصر البشري.

يقتضي التغيير المطلوب إعادة هيكلةٍ كبرى للإطار السياسي العام. وأكثر من أي شيء آخر، يحتاج الفلسطينيون إلى قيادةٍ مكرسةٍ لمقاومة الاحتلال والسعي إلى إحراز حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، والتحرر، والعدالة، والمساواة.

الجلسة الثالثة

التطبيع: سلاح إسرائيلي فعال في مواجهة حركة المقاطعة

عمر البرغوثي

العضو المؤسس للحملة الفلسطينية الخاصة بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل (BDS)

مقدمة

حسب مُعجمِ المعاني، هناك معانٍ عديدة لفعل «طَبَعَ»، أكثرها صلةً بموضوع هذه المقالة هو: طبَّع المُهْرَ: علّمه الانقياد والمطاوعة.

إن التطبيعَ إذاً في أبسط تعريفٍ هو إظهارُ الشيءِ بشكلٍ زائفٍ يخالفُ طبيعتَه، أو ترويضُ كائنٍ ما ليتصرفَ عكسَ طبعِه. وكلا الشكلين، التزييفيّ والترويضيّ، متلازمان في التطبيع المعاصر الذي استشرى في حقبة أوسلو. لكي تكونَ مناهضةُ التطبيع فعالةً ومقنعة، يجب أن تجمعَ بين المبدئيةِ والحساسيةِ لسياق الزمان والمكان؛ أي أن تتجنبَ العقائديّة الجامدة والأصوليّة.

إن التطبيعَ العربيَّ عامةً، والفلسطينيّ خاصة، مع إسرائيل، ككيان احتلاليّ، استعماريّ وعنصريّ، ومع مؤسساتها وممثليها، يعدُّ من عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية والصهيونية الساعية إلى استعمارِ عقولنا، بعد النجاحِ في استعمارِ أرضِنا وثقافتِنا. على الرغم من تصاعد موجة التطبيع، بشكل هائل، بعد التوقيع على اتفاقية «أوسلو» المذلّة في ١٩٩٣، فإنّ جذورَ التطبيع تمتدُّ إلى ما قبلَ نكبة ١٩٤٨.

ففي مقالته الشهيرة، «الجدارُ الحديديّ»، على سبيل المثال، والصادرة في ١٩٢٣، حاجج الزعيم الصهيونيّ اليمينيّ زئيف جابوتنسكي أن الاستعمار اليهودي لفلسطين، وهكذا سماه، لا يمكن أن يترسخ من خلالِ اتفاقٍ طوعيّ مع السكان الأصليين العرب، فحسب رأيه: «لا يمكن إلا أن يكونَ للاستعمارِ هدفٌ واحدٌ فقط، وعرب فلسطين لا يمكن أن يقبلوا هذا الهدف. إنه يكمن في طبيعة الأشياء، وفي هذا الصدد بالذات لا يمكن تغيير الطبيعة.»

لذلك، كان حلُّ جابوتنسكي لهذه المعضلة هو بناء جدار حديديّ نفسيّ باستخدام القوة الهائلة والممنهجة ضد العرب حتى يفقدوا أي بصيصِ أمل في الانتصار على الاستعمار وحتى يسلموا بأبدية وجود وهيمنة المستعمرين في فلسطين.

ويستنتج جابوتنسكي بأنه فقط عندئذ «يمكن أن تنطلق المفاوضات لتحقيق السلام [مع العرب] على أساس حلٍّ وسط يقوم على قبولِ الحقائق بدلاً من الحقوق».

منذ ذلك الحين وحتى الآن، ظلّ «الجدار الحديدي» بأشكالِه، بما فيها الإسمنتيّ الحاليّ، في صميم الأيديولوجية الصهيونية في سعيِها الدؤوب إلى استعمار عقولنا وكيّ وعينا باستحالة النصر وبضرورة قبول الاستعمار الاستيطانيّ الإحلاليّ لأرضِنا وسلبِ حقوقِنا، لا كقدرٍ محتوم لا بدّ من تقبّله وحسب، بل كأمر طبيعيّ أساساً.

إن أهمَّ أهدافِ هذا الجدار التطبيعيّ، إذاً، تتلخص في خفضِ سقفِ توقعاتِنا ومطالبِنا بما يتلاءمُ مع مخططاتِ العدوّ للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين التاريخية، بأقل عدد من السكان الأصليين؛ العرب الفلسطينيين، وهي نفس استراتيجية الاستعمار الاستيطاني الإحلاليّ في العالم الجديد، على الرغم من الاختلاف بين الحالتين، بالذات لناحية عدم قدرة إسرائيل في العصر الحديث على القيام بإبادة من الطراز القديم للسكان الأصليين، ما حداها لاتباع الإبادة المتدحرجة والبطيئة كبديل، كما يتجلّى في عدوانها المتكرر على قطاع غزة وحصارها المستمر له.

خفض سقف الطموح الوطني الفلسطيني

بعد سنوات من استعمار العقول الناجح نسبياً، بات بعضُ المسؤولين الفلسطينيين يتحدث بصراحة بأن «المفاوضات» هي الاستراتيجيةُ الوحيدة للوصولِ لحقوقِنا، متجاهلين حقيقةَ أن ما يُسمّي بتفاوض (negotiation) مع دولة الاحتلال في هذه الظروف لا يعدو كونَه نفياً (negation) تدريجياً لحقوق الشعبِ الفلسطينيّ، ومحاولةً شرعنةِ ذلك بإضفاءِ صفةٍ رسمية فلسطينية وعربية عليه. هذه ليست بمفاوضاتٍ حقيقيّة، لسببين بسيطين: أولاً، العبدُ لا يفاوضُ السيّدَ أبداً، فإما أن يستجديه وإما يقاومُه ليصبح نداً ثم يفاوضه. ثانياً، المفاوضات الجديّة في حالات الاستعمار المماثلة لحالتِنا الفلسطينية لا تأتي إلا كجزءٍ من استراتيجية نضالية وكتتويج لتعديلِ موازين القوى، من خلالِ المقاومةِ بأشكالِها، لإجبار العدوّ على التراجعِ والتسليمِ بحقوقِ الشعبِ الواقعِ تحتَ الاستعمار. فما بالكم والحال هنا هو لاستعمار استيطاني إحلاليّ، يسعى إلى تشريد واستبدال الشعب الأصلاني برمته، لا التوصل لتسوية معه؟

إن التطبيع، بمعنى التطويع الإسرائيلي لفئة من شعبنا واستخدامها كورقة توت، قطع شوطاً مهماً بحيث أدمنت هذه الفئة، الصغيرة عدداً ولكن القوية بنفوذها الاقتصادي وأدوات قمعها، على الهزيمة وعلى التكيّف مع ما تُسلّم به كانتصارٍ للمشروعِ الصهيوني. فاندمجت مصالحُ بعضِ أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين مع اقتصاد الاحتلال، وأصبح الخَطّابُ المهيمن يتعامل مع العدوّ كطرف عاديّ، وفي الكثير من الأحيان كدولة صديقة تثير الإعجاب العجيب على الرغم من وجود «بعض المشاكل» معها وحسب. فقد نجح تطويعُ بعضِ المسؤولين الفلسطينيين فأصبحوا «معتدلين» يقدّسون المُدنّس ويُدنّسون المُقدّس؛ أي يقدسون أوسلو والتنسيق الأمنيّ في الوقت نفسه الذي لا يفوتون فيه فرصة لنزع القدسية عن حقوقنا الأساسية، وأهمها حقّ العودة، ولا يكترثون فعلاً لتدنيس جيش الاحتلال والمستعمرين للقدس، ولا لاستعمارها المتسارع، بل ويبخّسون قيمة شهدائنا وجرحانا وأسرانا البواسل بالتهرّب من استحقاق الانضمام لميثاق روما، الذي يمكننا من محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومسؤولي الشركات التي تنتهك حقوقنا.

ربما تُلخّص المقولة الشهيرة لمسؤولة فلسطينية، «لا نريدُ أعداءً لإسرائيل»، جوهرَ أزمتِنا السياسية والأخلاقية والثقافية اليوم كشعبٍ وأمة.

إن هذا التطبيع للعقلية الرسمية الفلسطينية، المدافعة عن مصالح شريحة اقتصادية ضيّقة، أدى إلى التقليص التدريجي لأهداف النضال الوطني الفلسطيني، كما عبّرت عنها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، منذ تأسيس المنظمة في ١٩٦٤ وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في ١٩٦٥، التي قادتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».

فمن تحرير كامل التراب الوطني، إلى دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب، إلى الحل «المرحليّ» الذي يدعو إلى تأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أي شبر يتحرر من أرض فلسطين، إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها مع تأكيد حق العودة للاجئين، إلى دولتين لشعبين مع تبادل أراضٍ لضمان احتفاظ إسرائيل بكل «الكتل الاستيطانية» (ومعظم القدس المحتلة معها)، وأهم الأراضي الزراعية وموارد المياه، إلى التلميح بإمكانية التنازل عن حق العودة، من خلال تبني صيغة «العودة إلى أي مكان في الوطن» (كما كشفت الأوراق السرية لـ«مفاوضات»)، أو حل للاجئين «متفق عليه» مع إسرائيل، ما يؤشر لـ«عودة» رمزية إلى الضفة وغزة فقط، إلى التصريح بعدم الرغبة في «إغراق إسرائيل بملايين اللاجئين»، وصولاً إلى إبداء الاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية؛ أي لنسف المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

في زمن التّصَحّر الوطني الذي نعيشه، من السهولة أن نيأس لعدم قدرتِنا على مواجهة الصحراء وعواصفها العاتية. ولكن إذا فهمنا أن أحد عناصر الاستراتيجية يكمن في «تقطيع المشكلة» المستعصية على الحل، أي النظر إلى أجزائها التي نستطيع فعل شيء عمليّ تجاهها، يحثنا الواجب الوطني والأخلاقي لخلق «واحات» خصبة بعملنا المبدع وخططنا المدروسة وحملاتنا المبنية على رؤى واقعية وطموحة في آن، بدلاً من محاولة هزيمة الصحراء ككل. وعندما تتزايد هذه الواحات وتبدأ بالتشبيك مع بعضها البعض، تخلق واقعاً نوعياً جماعياً جديداً قادراً على صدّ الصحراء، في البداية، ثم «تخضير» أراضٍ كانت قد ابتلعتها من قبل.

حركة مقاطعة إسرائيل كواحة

إحدى هذه الواحات هي حركة المقاطعة، التي أصبحت اليوم ظاهرة عالمية. لقد هيّأ نداءُ مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، الصادرُ عن الغالبيةِ الساحقة من المجتمع الفلسطيني في ٢٠٠٥، الأرضيةَ لتجاوزِ صحراء السياسة الفلسطينية الرسمية التي فشلت في حماية الأرض الفلسطينية من النهب المستمر وفي حماية الإنسان الفلسطيني من جرائم الاحتلال والمستعمرين، بخلق مساحة للعمل الفردي والجماعي المبدع، المؤثر والقادر على المساهمة في إحداث تغيير حقيقي في موازين القوى.

في ذروة قوتها الاقتصادية والعسكرية، بالذات النووية، وعلى الرغم من فرض هيمنتِها على دوائر القرار الأميركي فيما يتعلق بالمنطقة العربية وجوارها ككل، وبالتالي حصانتها على المستوى الرسمي الأوروبي كذلك، وعلى الرغم من ضعف القيادة الفلسطينية وانهيار سقف الطموح الرسمي إلى أدنى مستوى له منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فإن إسرائيل تشعر اليوم بالتهديد على نحو غير معهود منذ زمن. لكن هذه المرة، للمفارقة، يأتي التهديد، جزئياً، من حركة مقاومة شعبية ومدنية تستند إلى القانون الدولي وتستمد مبادئها من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

ففي حزيران ٢٠١٣، قررت الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي أن الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (BDS)، التي أطلقها المجتمع الفلسطيني بغالبيته الساحقة في ٩ تموز ٢٠٠٥، باتت تشكل «تهديداً استراتيجياً» للنظام الإسرائيلي الذي يجمع بين الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد). في ضوء ذلك، قررت الحكومة الإسرائيلية نقل مسؤولية محاربة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية، بعد أن كانت وزارة الخارجية، أي وزارة البروباغاندا، تتولّى هذا الملف.

حدّد نداء (BDS) ثلاثةَ شروط تُشكّل الحدّ الأدنى المطلوب لكي يمارسَ الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حقّه غيرَ القابل للتصرف في تقرير المصير: إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧، بما في ذلك إزالة المستعمرات والجدار؛ إنهاء نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) القائم في أراضي العام ١٩٤٨ ضد الجزء من شعبنا الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية؛ عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي شُرّدوا منها؛ أي أن حركة المقاطعة تُبدّد الانطباع الذي ساد بين الكثيرين بعد توقيع اتفاقية أوسلو الكارثية بأن الشعب الفلسطيني يمكن اختزالُه بالفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، دون فلسطينيي ٤٨ ودون اللاجئين.

تتوافق هذه الحقوق الأساسية الثلاثة مع الأجزاء الأساسية الثلاثة المكوّنة للشعب الفلسطيني: فلسطينيو الشتات، ويشكلون ٥٠٪ من الفلسطينيين في العالم؛ الفلسطينيون في الأرض المحتلة العام ١٩٦٧، ويشكلون ٣٨٪ من الشعب الفلسطيني، وفلسطينيو ٤٨ (حاملو جنسية دولة إسرائيل) ونسبتهم ١٢٪ من الشعب الفلسطيني.

امتداداً لتاريخ الشعب الفلسطيني الحافل بالنضال السلمي والشعبي، ومن ضمنه تجارب المقاطعة، سيما في الانتفاضة الأولى، وتأثراً بتجارب النضال في جنوب أفريقيا بقيادة نلسون مانديلا، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة بقيادة مارتن لوثر كنغ، سعت حركة مقاطعة إسرائيل إلى عزل إسرائيل بشكل شامل، وفي جميع المجالات (الأكاديمية، والثقافية، والرياضية، والعسكرية، والاقتصادية)، كما قاطع العالم جنوب أفريقيا خلال حقبة نظام الفصل العنصري.

إن حركة المقاطعة، كحركة حقوق إنسان تتبنى النضال السلميّ، ترفض كل أشكال العنصرية، بما فيها العنصرية ضد اليهود؛ أي أننا نميّز بين اليهودية والصهيونية، وبين يهود العالم من جهة، ودولة إسرائيل الاستعمارية من جهة أخرى.

إن تتالي نجاحات حركة المقاطعة منذ انطلاقها قبل تسع سنوات، وبالذات انتصاراتها النوعية مؤخراً، تؤشر على مرحلة جديدة، قد تواجه إسرائيل فيها عزلة دولية غير مسبوقة. لذلك، لا بدّ من أن تشكّل حركة المقاطعة عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجية النضال الفلسطيني من أجل حقوقنا الشاملة.

يعكس الهلع الإسرائيلي من حركة المقاطعة التطوّر الملحوظ في الإجراءات المتعلقة بالمقاطعة وسحب الاستثمارات التي اتخذتها صناديق تقاعد ضخمة وشركات وبنوك، بالذات في أوروبا، ضد شركات ومؤسسات إسرائيلية متورطة في الاحتلال والاستيطان. ففي هذا العام وحده، سحب صندوق بيل غيتس (Gates Foundation) استثماراته بالكامل، وقيمتها ١٨٢ مليون دولار، من شركة (G4S) الأمنية بسبب تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الانتهاكات الإسرائيلية، كذلك فعلت الكنيسة الميثودية (United Methodist Church)، إحدى أكبر الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة. وقبل أشهر قليلة أقرت الكنيسة المشيخية (Presbyterian Church USA) سحب استثماراتها من الشركات (HP)، و(Caterpillar)، و(Motorola Solutions)، لتورطها جميعاً في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي.

وقبل أسابيع، حققت حركة المقاطعة (BDS) إنجازاً نوعياً في الكويت، حيث استثنت بلدية الكويت شركة «فيوليا» الفرنسية» من عقد قيمته ٧٥٠ مليون دولار، تلبية لنداء وجهناه إليها قبل أشهر، كما اضطرت الشركة للانسحاب من عقد كويتي آخر قيمته ١,٥ مليار دولار، لتصبح القيمة الإجمالية للعقود التي خسرتها الشركة حوالي ٢٦ مليار دولار منذ انطلاق حملتنا لمقاطعتها في تشرين الثاني ٢٠٠٨.

وهناك عشرات الإنجازات النوعية الأخرى في المجال الاقتصادي والثقافي والأكاديمي التي لا تتسع المساحة لطرحها هنا، ويمكنكم قراءتها على موقع حركة المقاطعة (BDS).

بسبب نموّ حركة المقاطعة وتطرف إسرائيل اليميني بشكل حاد أسقط كل قناع، تدنت شعبية إسرائيل بين شعوب العالم إلى أدنى المستويات، بحيث باتت تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أسوأ دولة في العالم من حيث الشعبية، حسب نتائج استطلاع الرأي العالمي (GlobeScan)، الذي تجريه (BBC) كلّ عام. كل هذا خلق انطباعاً لدى قيادات وأحزاب دولة الاحتلال بأن عزلتها الدولية آخذة في النمو، وأن ما أسميها بـ «اللحظة الجنوب أفريقية» باتت أقرب من ذي قبل. ومع انتشار صور المذابح الإسرائيلية الأخيرة في غزة، تخشى إسرائيل من تفاقم عزلتها أكثر بكثير من السابق، لذا تلجأ أكثر إلى سلاح التطبيع.

التطبيع كورقة التوت وآثاره على نضالنا الوطني وحركة المقاطعة تحديداً

تسترشد اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل بتعريف التطبيع الذي أقر بالإجماع في المؤتمر الوطني الأول لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٧، وشارك فيه ممثلو جميع القوى السياسية (وعلى رأسها حركة «فتح») وجميع الأطر النقابية والاتحادات الشعبية وممثلو شبكات المنظمات الأهلية وغيرهم. أهم ما في هذا التعريف هو أن العلاقة بين طرف فلسطيني أو عربي من جهة وطرف إسرائيلي من جهة أخرى، يجب أن يتوفرَ فيها شرطان ضروريّان كي لا تشكل تطبيعاً:

- أن يعترف الطرف الإسرائيلي بحقوق شعبنا الأساسية بموجب القانون الدوليّ (بما فيها حق العودة).
- أن تكونَ العلاقةُ نفسُها شكلاً من أشكالِ النضالِ المشترك ضد الاحتلال والأبارتهايد والاستعمار الإسرائيلي.

يعد التطبيع من أهمّ معيقات حركة المقاطعة، بل ربما يكون أهمّ سلاح بيد إسرائيل لمحاولة فك عزلتِها المتصاعدة التي تُسببها المقاطعة. بغض النظر عن النوايا، فإن محاولة البعض «لاختراق» المجتمع الإسرائيلي من خلال اللقاءات والمشاريع التطبيعية أدت إلى اختراقِ مجتمعِنا، وتقويضِ القيمِ الوطنيةِ والأخلاقيةِ فيه، وتوفير ورقةِ التوتِ للتغطيةِ على الاستعمارِ الإسرائيليّ الشرسِ لأرضِنا والتطهيرِ العرقيّ المستمرّ لشعبِنا في النقب والقدس والأغوار وغيرها، وعلى حصار غزة والمجازر التي تقترفُ هناك.

إن كانت معايير المقاطعة ومناهضة التطبيع تُقَرّ في اللجنة الوطنية للمقاطعة من خلال حوارات وجدل مجتمعي واسع وعلى مدى زمن طويل نسبياً، فإنها قابلة للتطوير والتعديل حسب تطوّر الوضع والوعي السياسي والنضالي لشعبنا. ولكن المهم هو أن نحافظَ على هذه المرجعية الجماعية، وإلا بات كلّ يتبع معاييرَه الخاصة للتطبيع، التي بالضرورة تستثني ما يقوم به من مشاريع ولقاءات مع الإسرائيليين، بحجة أنه «مختلف»، و«يصر على الأجندة الفلسطينية»!

لم نرَ في التاريخ مجتمعاً استعمارياً غارقاً في العنصرية يتنازل طوعاً عن استعماره واضطهاده لشعب مقهور دون مقاومة وضغط فعّال من الداخل والخارج. إن كفاحَنا الشعبي والمدني داخلياً، مصحوباً بمقاطعة عالمية متنامية وفعالة، لقادر على إحداث أعمق اختراق للمجتمع الصهيوني. والتطبيع، دون شك، يستخدم لتقويض هذه المقاومة.

التطبيع الرسمي: ويشمل ما يسمى بـ«التنسيق الأمني»، وهو أخطر أشكال التطبيع، واللقاءات الرسمية مع مجموعات الضغط الصهيونية في العالم والأحزاب الصهيونية الإسرائيلية وممثليها، فهذه اللقاءات، كما نص بيان للجنة الوطنية للمقاطعة، «لا تساهم في إحداث أدنى تغيير إيجابي على الموقف الإسرائيلي لصالح حقوقنا الوطنية، بل على العكس تساهم في تعنت هذا الموقف وفي إضعاف القوى المناصرة لحقوقنا».

وأردف البيان «إن هذه اللقاءات والمشاريع التطبيعية المستمرة تسهم في إضعاف القيم والأخلاق الوطنية في مجتمعنا الفلسطيني المؤيد بغالبيته الساحقة لمقاومة الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي بشتى الوسائل المتاحة شعبياً ومدنياً. ففي سياق حمى التطبيع الرسمي هذه، بدأنا نشاهد ظواهر غريبة عن مجتمعنا الفلسطيني، مثل قيام بعض الشباب الفلسطيني بحمل جنود الاحتلال، بسلاحهم، على الأكتاف كالأبطال والرقص بهم ومعهم في حفل زفاف في مدينة الخليل، كما أفادت بعض وسائل الإعلام، تلك المدينة التي قدمت وتقدم خيرة شبابها شهداء وأسرى من أجل الحرية والعدالة والعودة.»

«إن الأثر السلبي لهذا النهج التطبيعي على قضيتنا الوطنية، لم يقتصر على الصعيد المحلي فحسب، بل تجاوزه ليمتد عربياً، معطياً مبرراً، أو غطاء، لبعض الحكومات والمؤسسات والفعاليات العربية لبناء علاقات تطبيعية مع دولة الاحتلال ومؤسساتها. أصبح بعض الدول الخليجية، على سبيل المثال، ينسق أمنياً مع دولة الاحتلال، بينما أشارت تقارير بريطانية إلى قيام دول عربية عدة (منها الإمارات العربية المتحدة) بشراء أسلحة إسرائيلية في فترات مختلفة. والتطبيع آخذ في الانتشار في المجالات السياحية والثقافية والأكاديمية والزراعية في بلدان عربية عدة، من أبرزها الأردن والمغرب، على الرغم من أواصر التضامن المتينة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والمغربي الشقيقين بقضية فلسطين».

التطبيع الاقتصادي: ويشمل ما يُسمّى بالغرفة التجارية الإسرائيلية - الفلسطينية، ومنتدى الأعمال الفلسطيني الدولي (PIBF)، والاستثمار الفلسطيني في المستعمرات، وأخطرها مؤخراً ما يسمى بمبادرة «كسر الجمود»، والتي نعتَتْها اللجنة الوطنية للمقاطعة بمبادرة «بيع الحقوق». وفي كل هذه المشاريع، يتعاون بعض كبار رجال -وسيدات- الأعمال الفلسطينيين مع بعض مجرمي الحرب الإسرائيليين من أصحاب الشركات الكبيرة.

وكانت اللجنة الوطنية للمقاطعة قد أدانت التطبيع الخطير في مشروع مدينة «روابي»، سواء من ناحية قبول أشجار كتبرع مما يسمى بـ«الصندوق القومي اليهودي»، وهو من أهم أدوات الاستعمار الصهيوني لأرضنا، أو التعاقد مع دوف فايسغلاس كمستشار قانوني على الرغم من كونه مستشار شارون سابقاً الذي دعا إلى وضع الفلسطينيين في غزة على حِمية ليشارفوا على المجاعة، أو التعاقد مع مهندس معماري إسرائيلي صمّم مستعمرة صهيونية داخل أسوار القدس القديمة المحتلة.

التطبيع الأكاديمي والثقافي: يحاجج بيان للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، بأن أسباب المشاركة في مشاريع التطبيع تعود، أحياناً، «إلى عدم الإدراك السياسي لإسقاطاته وتأثيره الضار على نضالنا الوطني، ولكنها في الكثير من الأحيان ليست سوى نتيجة لتفضيل المصالح الشخصية الضيّقة على المساعي الجمعية لمقاومة الفصل العنصري والاضطهاد الاستعماري الإسرائيلي».

«كل ما كان على أي طرف إسرائيلي يسعى إلى الحصول على تمويل سخي لمشاريعه أن يفعله هو إدخال شريك فلسطيني في المشروع، والعكس صحيح. وفّر هذا النوع من التعاون الفلسطيني الإسرائيلي غطاء كاملاً للاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستعمارية والعنصرية، كما أضرّ شديد الضرر بالمساعي الفلسطينية للتحرّر وتقرير المصير».

من أبرز أمثلة التطبيع الأكاديمي المشاريع التطبيعية الكثيرة في جامعة القدس، أبو ديس، على الرغم من قرار مجلس الجامعة بعد العدوان على غزة في ٢٠٠٩ بإنهاء التطبيع. ولعلّ من أكثر أمثلة استخدام التطبيع لضرب حركة المقاطعة وضوحاً قيام رئيس جامعة القدس في ٢٠٠٥، في خضم الصراع لتثبيت قرار نقابة أساتذة الجامعات البريطانية بمقاطعة جامعات إسرائيلية، بتوقيع اتفاقية تعاون أكاديمي مع رئيس الجامعة العبرية في لندن، أمام وسائل الإعلام، في خطوة مدروسة نجحت، حيث فشلت كل أسلحة إسرائيل الأخرى، في إلغاء النقابة البريطانية لقرار المقاطعة تحت شعار، «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

كما لا نستطيع أن ننسى مشروع «الرواية التاريخية المزدوجة»، وهو مشروع لأكاديمي فلسطيني وآخر إسرائيلي ممول بسخاء من الحكومة الأميركية، سعى في مرحلته الأولى إلى تعليم أطفالنا الفلسطينيين الرواية الصهيونية للتاريخ كرديف للرواية التاريخية التي يجمع عليها كل المؤرخين ذوي الاحترام، بمن فيهم الإسرائيليون، كالمؤرخ إيلان بابيه.

وتشير حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية إلى وجه آخر لهذه المحاولات الساعية إلى إضعاف حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل. «إن الأكاديميين والمثقفين العالميين والفرق الموسيقية العالمية الذين يصرّون على خرق نداءات المقاطعة الفلسطينية الموجهة لهم، غالباً ما يحاولون تنظيم ندوة أو حفلة أو فعالية أو زيارة رمزية في المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ ... كطريقة لتطهير أنفسهم وإضفاء بعض «التوازن» على مواقفهم السياسية المنحازة للاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي ... إن ادّعاء التوازن بين القامع والمقموع في الحالة الاستعمارية لا يمكنه إلا أن ينمّ عن انحياز للاضطهاد وتواطؤ في تكريسه.»

أما عندما كان هناك موقف فلسطيني موحّد ضد التطبيع، استطعنا أن نحقق إنجازات نوعية. فعندما كان الجدل محتدماً في جامعة جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا حول مشروع قرار لمقاطعة جامعة «بن غوريون» الإسرائيلية، أوفدت جامعة جوهانسبورغ وفداً للقاء ممثلي الجامعة الإسرائيلية المذكورة ورؤساء جامعات فلسطينية، بشكل منفصل، إضافة إلى وزارة التعليم العالي، بنية إيجاد طرف فلسطيني يقبل بعلاقة ثلاثية كبديل عن المقاطعة. وبعد جهد من قبل حملة المقاطعة قاده المرحوم د. جابي برامكي، أجمع الأكاديميون الفلسطينيون الذي قابلهم الوفد على دعم خيار المقاطعة، لا التطبيع، ما أدى إلى تصويت ثلثي مجلس جامعة جوهانسبورغ لصالح المقاطعة في آذار ٢٠١١.

التطبيع في مجال أنظمة المعلومات: يشمل المبادرات الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة والشركات الفلسطينية التي توظف مهندسين فلسطينيين للعمل عن بعد مع شركات تتخذ من المدن الإسرائيلية مقرات لها. كما يشمل مشاركة بعض رموز التطبيع الاقتصادي في المؤتمر السنوي للرابطة الإسرائيلية للتكنولوجيا المتقدمة (the Israeli High Tech Industry Association – HTIA)، وشارك فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس المحتلة نير بركات.

التطبيع الشبابي والطلابي: لا يزال عددٌ كبير نسبياً من المؤسسات المموّلة أميركياً وأوروبيا يروّج للتطبيع الشبابي، مثل «بذور السلام»، و(One Voice)، و«يلا شباب» ... وغيرها. وجميعها يهدف إلى تلويث شبابنا بالتطبيع مع الإسرائيليين من أجل تعميق جدار جابوتنسكي في عقولهم، واستخدامهم للتغطية على الجرائم الإسرائيلية وضرب حركة المقاطعة (BDS). فبعد المجزرة الأخيرة في غزة، كثّفت إسرائيل ومؤسساتها المتواطئة الجهود والتمويل في مجال التطبيع، فشاهدنا فرقة كرة قدم للفتيان من يطا، مثلاً، تذهب لتلعب مع فريق إسرائيلي في مستعمرة «سديروت» القريبة من غزة، بدعم من «مركز بيريس للسلام»، وهو من أخطر رعاة التطبيع محلياً وعالمياً. بالطبع أدانت القيادات الوطنية والمجتمعية في يطّا هذا التطبيع بشدة.

ونرى مركز ويلي براندت في القدس، التابع للحزب الديمقراطي- الاجتماعي الألماني، ينشط في مشاريع التطبيع الشبابي، كما تفعل بعض مشاريع الأورو-متوسطي (Euromed) وكذلك ما يسمّى «تحالف السلام» المنبثق عن مبادرة جنيف التطبيعية التي تفرط ببعض حقوق شعبنا الأساسية. كما نشطت المراكز الثقافية الألمانية والفرنسية، مؤخراً، في مشاريع تطبيع ذكية، تحاول التحايل على المعايير. لنذكّر المؤسسات الأوروبية، بالذات الألمانية والفرنسية والإيطالية والهولندية، بأن المحرقة هي جريمة إبادة أوروبية ارتكبت بالمعظم بحق مواطنين أوروبيين، يهود وغيرهم، ولا علاقة لنا كشعب وكأمة عربية بها، لذا لسنا

مضطريــن لتخفيف شــعورِهم بالذنــب التاريخي على حساب حقوقنا!

التطبيع في أراضي ٤٨: بسبب خصوصية وضع شعبنا في أراضي ٤٨، كحاملي جنســية إسرائيلية وكمواطنين فلســطينيين يعيشون تحت نظام أبارتهايد إسرائيلي، حســب التعريف الأممي لجريمــة الأبارتهايد، تختلف معاييــر التطبيــع هنــاك. بعــد أكثر مــن عامين من اللقاءات والجدل والنــدوات والمناظرات العامة، توصلت حملة المقاطعة مع ناشــطي المقاطعــة في أراضي ٤٨ إلى معاييــر مقاطعة خاصة تنظر للتطبيع في ســياقه المختلف، بحيث تُميّز بين العلاقات القسرية والعلاقات الطوعية، وتُراعي ضرورات الصمود على الأرض في الوقت نفسه. أهم هذه المعايير:

العلاقــات اليوميــة المعتادة بين فلســطينيي ٤٨ واليهود-الإســرائيليين فــي أماكــن العمل والدراســة والمشافي والمؤسسات وغيرها، لا يمكن أن تشكل بحدّ ذاتها تطبيعاً. النضال المشــترك مع القوى الإسرائيلية المعادية للصهيونية ضد الاحتــلال والأبارتهايد ليس تطبيعاً. «الاشــتباك» الثقافي في مناطق ٤٨ مع الحركة الصهيونيــة لفضــح عنصريتها، وتشــجيع انفضاض اليهود عنها، يعد شــكلاً نضالياً، علــى ألا يتعارض مع مبادئ المقاطعة ومعاييرها الأخرى.

ومن أهم أوجه التطبيع في أراضي ٤٨:

- تمثيل إسرائيل أو مؤسساتها الخاضعة للمقاطعة في المحافل الإقليمية والدولية.
- المشــاركة فــي وفود إســرائيلية (رســمية أو برعاية منظمات صهيونية عالمية) في زيارات دولية.
- توفير غطاء فلســطيني، أي «ورقــة توت»، لمن يخالف معايير المقاطعة.
- المشــاركة في أنشــطة إســرائيلية ذات طابــع دوليّ وخاضعة للمقاطعة.
- المشــاركة في أنشــطة تنظمها أو ترعاها المؤسسات الصهيونية الدولية في الداخل أو الخارج.

التعايش مقابل المقاومة المشتركة

إن الصــراعَ العربيّ-الصهيونــيّ، والفلســطيني-الصهيوني خاصــة، ليس نزاعاً متماثــلاً بين «جانبيْن» متكافئين أخلاقياً أو قانونياً ليكونَ العلاجُ الأكثرَ فعالية، هو تعزيزُ الحوار والتعايش بينهما، من خلال التغلّب على «الكراهيةِ المترســخة»، أو التوصّلُ إلى حلٍ وسط بشأن «المطالبات المتنافســة»، كما يصوّر في وســائل الإعلام الغربية الرئيســية. إن صراعَنا هو بين شــعبٍ أصلانيّ ونظامٍ استعماريّ-استيطانيّ، إحلاليّ، يمارس التطهير العرقيّ والفصل العنصري (الأبارتهايد) علاوة على كونه احتلالاً عسكرياً. نضالنا، إذاً، هو من أجل الحرية والعدالة والعودة وتقرير المصير للمضطهَدين، قبل كل شيء آخر. فقط من خلال إنهاء نظام الاضطهاد الإسرائيليّ المُركّب ضد شــعبنا، كلّ شــعبنا، يمكن أن تكونَ هناك إمكانيةٌ حقيقية لما أسمّيه «التعايشَ الأخلاقيّ»، تعايش يقوم على نفي الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد، لا تعايش الســيّدِ والعبد الذي تروّج له مشــاريع التطبيع و«صناعة السلام».

لقد ربحت إســرائيلُ معاركَ كثيــرة وحقّقت الكثير، دون شــك، ولكن معظمَ شــعبِنا وأمتّنا لا يــزال مقتنعاً بإمكانية النصر والانعتاق من الاســتعمار والأبارتهايد. إن جوهر الاستراتيجية الفلسطينية الكفاحية الجديدة لا بد أن يكون مبنياً على إيماننا الراســخ بهذه الإمكانية، وعملنــا المثابــر والحكيــم والجماعيّ لتوفيــر الآليات النضالية المحلية والعربية والعالمية الضرورية لذلك، أي دون إسقاط التمنيات أو الغرق في مستنقع القدرية. إن أهمّ مــا نواجه به «الجدار الحديدي» الــذي بنته الحركة الصهيونيــة في عقولنــا، هو موجةُ الأمــلِ المبنيّ على العملِ والمثابرةِ والنضالِ المبدئيّ والحكيمِ في آن واحد.

في الختــام، على الرغم من انتشــار ظاهــرة الجياد المُرَوّضة في مجتمعنا، فإن معظمَ جيادِنا لا تزال جامحة، مرفوعة الرأس، مصرّة على نيلِ حقوقِها والعيشِ بعدالة وكرامة ومســاواة مع بقية البشر. إن خيرَ ما نواجه به ذلّ التطبيع هو سحرُ الكرامة.

الجلسة الثالثة

عملية السلام كاحتواء للصراع

مانــدي ترنــر

مديرة معهد الكنيون التابع للمجلس الثقافي البريطاني في شرقي القدس، باحثة مختصة في الاقتصاد السياسي للصراع والسلام

أشعر بالحرج لأنني أقدم هذه المداخلة، فبحثي ليس مقدماً للجمهور الفلسطيني بل للجمهور الغربي؛ أي لأولئك الذين يصدقون الدعاية الخاصة بهذا المكان، ويصدقون بأن هناك روايتين لهذا المكان، وبخاصة أولئك الذين يختبئون خلف أطروحات أكاديمية، ومساهمات علمية، وبالتالي أعتذر عما إذا كان ما سأقوله واضحاً جداً بالنسبة لكم، لكن آمل أن تجدوا فيه جديداً، فعلى الرغم من كون الإثباتات التي أستخدمها تعرفونها جيداً، لأنكم تعيشونها وتتنفسونها كل يوم، فإن الإطار المفاهيمي ليس كذلك.

ما أقترحه هو إطار مفاهيمي جديد يشكل تحولاً محورياً حول كيفية فهمنا لبناء السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآمــل أن تتحملوا معي ما سأطرحه، وبخاصة مع الانتقادات السابقة بخصوص دور الأكاديميين، وعدم قيامهم بدور عملي كافٍ، أو على قدر الطموحات المرجوة منهم، لكني أحاجج بأننا نريد أن نفهم ونستوعب هذا الواقع حتى نتمكن من تغييره، وبالتالي أرجو أن تتحلوا بالصبر.

عملية السلام الأوروبية لاقت انتقادات عاصفة، وأحد الانتقادات الأساسية هو أن هناك تعارضاً بين بناء المؤسسات الفلسطينية وبنى الحكومة، وبين البنية الاقتصادية، للتحضير لوضع ما من السيادة في سياق الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي.

إن بناء السلام الغربي، اتّهم أيضاً، بأنه لا يحقق السلام في الواقع، فحتى كانون الثاني/يناير من العام الماضي، كنت أكتب مقالات تحاجج بهذا، ولكني لم أعد مقتنعة بأن ثمة تناقضاً، فالحجة التي أطرحها هي أن جهود بناء السلام الغربية يجب أن نفهمها كشكل من أشكال احتواء الصراع من خلال تأمين أو ضبط حياة الناس. إذا فهمناها بهذه الطريقة، فإن التناقض يختفي، ونرى أن بناء السلام لم يخفق في الواقع، بل وعلى العكس من ذلك، حقق نجاحاً عارماً.

هناك سلام حيوي استعماري، ولهذا أقتبس من قصيدة لمحمود درويش، وهو ما أراه مناسباً في هذه المداخلة، فهو يشير إلى الحصار المفروض في الانتفاضة الثانية، لكنني أقترح -بل أرى- أن جهود بناء السلام الأوروبية الغربية هي جزء من هذا الحصار. إنه نوع من النشاطات التي تدفع الفلسطينيين إلى اختيار عبودية لا تضر، إن جاز التعبير، أي أن نعلم الحصان كيف يقاد.

وبالتالي، فإنني أحاجج بأن بناء السلام لاحتواء الصراع يوفر نوعاً من القواعد التي تخرج عن النفاق الاجتماعي لإقناع هذه الخيول وغيرها لتقبل هذا التناقض عندما كان هناك حديث عن عملية بناء السلام، لكن عندما يتم تناولها كشكل لاحتواء الصراع يتلاشى التناقض، وبخاصة أنها تركز على الاستقرار.

إذاً، فإننا لو غيرنا تركيزنا من التعاطي مع عملية السلام، واعتماد أنها شكل من أشكال إدارة الصراع، سنفهم المعادلة، ولكن مع ذلك سألنا بناة السلام الســعداء: لــماذا تــقومون ببناء مؤســسات الدولة الفلسطينية، وتــحاولون تطوير اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ والرد هو أن ذلك ليس لدعم الشعب الفلسطيني وتطلعاته القومية لتقرير المصير، ولكن للوصول إلى حالة من الاستقرار، فتبذل الجهود والأموال في بناء السلام لإضفاء نوع من الاستقرار على هذه المنطقة، وتأمين حياة السكان، ومثال الأراضي الفلسطينية ليس مغايراً عن أمثلة كثيرة في العالم، لكن سياقه يمنحه خصوصية ما.

إذاً، ما هو هذا الإطار الجديد؟ هناك نقاط ثلاث أثيرها:

- النقطة الأولى: هناك تحيز في البنى التي يتم إنشاؤها في نشاطات وجهود عملية السلام الرامية إلى احتواء الصراع، فعلى الرغم من اختلاف اللغة، فإن الصياغة واحدة ومبطنة، وتصب في اتجاه ضمان الأمن لإسرائيل والتأكد من ضبط الأمور.
- النقطة الثانية: ما يسمى عادة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، استمد بعض تجلياته من حالات العصيان والتمرد، بينما كان الفلسطينيون يقاومون الاستعمار وممارساته القمعية والعنصرية تجاههم.
- النقطة الثالثة: استراتيجيات بناء السلام من بناء الدولة، وإصلاح القطاع الأمني، والتحول نحو تنمية الاقتصاد، ليست جديدة، بل هي مساعٍ جارية منذ العام ١٩٩٣، وهي مع الوقت تحولت إلى قوة لمناهضة الشعب الفلسطيني، وشكلت إطاراً للاستعمار الاستيطاني الذي له بنى واضحة، وبهذا نفهم ما يواجهه الفلسطينيون اليوم.

إن صورة بناء السلام تبدو صورة حميدة لوضع حد للصراع، لكنها مجرد صورة، فالعلاقات بين الجانبين متأصلة، وكل أمثلة بناء السلام السابقة باءت بالفشل، فهي تعتمد على المساعدات، والمشاركة الكبيرة للمانحين في البنى الحكومية للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، هناك عملية حثيثة لدفع هذه المجتمعات لبناء السلام، عبر تمكين شخص أو مجموعة من الناس من القيام بهذه المهمة، وهذا يدفعنا إلى ممارسات وتبريرات للإقصاء والإهمال.

ضمن سياق الأرض الفلسطينية المحتلة، وخلال ممارسات بناء السلام والاعتماد على المساعدات، ظهر نظام مسيطر عزز من البنى القائمة على القمع. نحن ندرك ونعرف العلاقة الأساسية بين إسرائيل المستعمرة والشعب الخاضع للاستعمار، ولكن علينا أن نفهم العلاقة الثانية للسلطة بين الذين تمثلهم هيئات بناء السلام والمحليين، أي أنتم الفلسطينيون.

واحدة من الحجج الرئيسية، هي أن بناء السلام على مقاس المانحين يتطلب العمل على توفير التهدئة بشكل أو بآخر، والتي يتم تنفيذها مع بنى السيطرة والهيمنة التي وضعتها إسرائيل.

هناك أطراف فاعلة رئيسية تدعو إلى التطبيع، وتتجلى في التنسيق الأمني، والتنسيق في مجالات المياه والكهرباء وغيرها. قد يقول البعض إنني متطرفة، لكن هذه النقطة كثيراً ما تثار في سياقات أخرى، لأننا نعرض أشخاصاً يبحثون عن مؤسسات مانحة غربية، ويعتقدون أنهم بذلك في المكان السليم، وبخاصة مع ما يقولونه بأن لهم نوايا طيبة، لكن هذه قضية بنيوية، وليست واحدة من العناصر المحركة أو الخيارات. ما أقدمه هو تحليل للبنى.

«موضة» احتواء العصيان

بناء السلام لاحتواء الصراع يقوم على «موضة» احتواء العصيان أو التمرد، وعلى الرغم من الاختلاف في اللغة ما بين هذين المذهبين، فثمة نوع من التجاذب بينهما، فاحتواء التمرد يركز على تأمين حياة السكان بدلاً من تدمير العدو، وهذا هو المنطق الذي يستخدم في بناء السلام لاحتواء الصراع.

نحن نعرف أن احتواء التمرد له تاريخ طويل كوسيلة للوصول إلى حالة الاستقرار، ولطالما كان أداة في يد القوى الكولونياليــة في محاولة الســيطرة علــى أدوات الصراع فــي الإمبراطوريات الاســتعمارية الســابقة، وهو نموذج استخدمته أيضاً الولايات المتحدة الأميركية خلال حربها الباردة مع الاتحاد الســوفييتي السابق، وأثناء حربها في

كوريا الرامية لإلحاق الهزيمة، أو على الأقل ضبط الحركات الوطنيــة المناهضة لها. وبالتالــي، يمكننا أن نرى كيف تطورت آليات احتواء التمرد ما بين الاســتعمار البريطاني في المنطقة، والاستعمار الفرنسي في الجزائر، إلى الصين، والأميركييــن فــي فيتنام، حيــث تعلموا مــن بعضهم البعض، وهذا يمكن استنباطه إذا ما قرأتم وثائقهم، هم الذين باتوا بناة السلام في المنطقة، وهم الذين يتعاملون مع إسرائيل لكونها تلعب دوراً جوهرياً في هذا السيناريو.

حركات المانحين

إن أخذنا هذه الأمور كأنها مسلمات، فيمكن النظر إلى العلاقات التبادلية الفعالة بين أطراف المعادلة بوضوح، وبخاصة إذا نظرنا إلى دليل احتواء التمرد في العام ١٩٦٢ بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التنمية البريطانية، وفي العام ٢٠٠١ أنشأت المملكة المتحدة مجموعة التدخل في الصراعات الدولية، وجمعت ما بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والمؤسسات التنموية ... كل هذه العلاقات المتبادلة بين دوائر الدولة للشؤون الخارجية والدفاع هي التي توجه حركات المانحين.

ما بعد الحرب البــاردة، ومـا بعد مرحلة التحرر من الاستعمار، باتت تقنيات احتواء التمرد جوهرية في الاستراتيجيات العالمية التي كان يسعى إلى تنفيذها الغرب، ولكن كانت هناك مناحٍ أساسية أريد أن أربط بينها وبين بناء السلام.

إن الهدف الرئيسي لعملية احتواء التمرد هو التوصل إلى التعاون لتحقيق أهداف مشتركة حول تأمين الدول، بحيث لا تدخل في حالات صراع أخرى، وبالتالي فإنها تخضع العناصر العسكرية من خلال المساعدات التنموية، وتدريب العسكريين على أمور أخرى، وتطرق إلى ذلك ديفيد بورتون وجون ماكينلي، وهذا موجود في أي دليل غربي لإدارة الصراع.

من خلال العديد من الوثائق، اتضح لي كباحثة حول موضوع بناء السلام، أن عملية التوصل إلى الاستقرار تتجاذب كثيراً مع ممارسات بناء السلام، وهذا يتضح من بعض وثائق الأمم المتحدة خاصة؛ مثل: أجندة السلام التي خرجت في العام ١٩٩٢، إضافة إلى وثائق أخرى.

هذا النوع من النشاطات المتعلقة ببناء السلام، وتولتها الجهات المانحة والمنظمات الدولية، تحدث في أماكن أخرى، وقد أجريت بحثاً في كوسوفو والبوسنة، ولكن عند النظر إليها في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أن هذا يتقاطع مع طريقة إسرائيل في فرض السيطرة، فلا يمكنني أن أرى بناء السلام، إلا كوسيلة لاحتواء التمرد.

وللمحاججة بأن هناك نوعاً من التشارك بين مبادئ بناء السلام وقواعده، وبين مكافحة التمرد أو احتوائه، فيمكن الاتكاء كدليل على هذا بالنظر إلى استراتيجيات التنمية الموضوعة، وبخاصة في الدول الهشّة الضعيفة الساعية إلى تحقيق الاستقرار. وبالتالي، فإن المساعدات المقدمة من الجهات المانحة في إطار عملية بناء السلام هي نوع من عملية التنمية الهادفة إلى احتواء التمرد.

بالطبع، لغة احتواء التمرد هي ليست ذاتها اللغة المستخدمة في عملية بناء السلام ومجتمع التنمية، حيث يجري الحديث عن تنمية أو تطوير الأمن، وتحقيق أمن المواطنين، وليس عن احتواء للتمرد. وفي هذه السياقات التي تطورت منذ تسعينيات القرن الماضي، وأيضاً الكشف عن العديد من الوثائق التي أثرت على شكل عمليات بناء السلام وصيرورتها، برزت سياسات تتكئ على مفاهيم جديدة، منها ما يسمى بالحكم الرشيد، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ تطوير القدرات، وغيرها، وهي جميعها مفاهيم تجعلنا إذا ما تعمقنا في دراستها، نفقد قدرتنا على التركيز.

تهدئة الأوضاع

وهنا يبرز سؤال حول العلاقة ما بين أمن الأفراد واحتواء التمرد وتقنيات التعامل مع العنف المجتمعي، ويظهر للباحث المتعمق في هذا العلاقة، أن لهذه المفاهيم في نهاية المطاف الأدوار ذاتها، وبالتالي الدور المشترك بين نشاطات بناء السلام واحتواء التمرد هو تحقيق أمن السكان، من خلال تهميشهم أو تطويعهم، وهذا عند

تطبيقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلا بد من البدء بالتركيز على النضال الفلسطيني من أجل حق تقرير المصير، وهذا له دلالة كبيرة على أنه طريقة لاحتواء التمرد، ومن بين من كتبوا في هذا الجانب من الفلسطينيين الراحل علي الخليلي.

إذا ما قبلنا بهذا، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يدخل في قلب فكرة احتواء التمرد، فالمنطق يخبرنا بأن ما يجري في الأراضي المحتلة يجب أن يخدم أولئك الساعين على مستوى العالم، للتأكد من أن تقرير المصير الفلسطيني لن ينجح، وبخاصة أنه لا استراتيجية لاحتواء التمرد تسعى لتحقيق العدل والإنصاف، بل ما تريد تحقيقه هو فقط إدارة وقمع حالة عدم الاستقرار أو الزعزعة التي تنشر جراء حالة الظلم العالمية والقمع التي يعاني منها السكان. إنهم يريدون فقط تهدئة الأوضاع، لأن حل الصراع يترتب عليه إعادة ترتيب للقوى العالمية، بما يسمح -ولا يسمحون- لسكان هذه المنطقة أو تلك، وبينهم الفلسطينيون، بأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وهذا لا يمكن أن تفكر فيه غالبية الأطراف، لأنه يهدد الامتيازات التي حصلوا عليها.

فلسطين لها أهمية كبيرة لأسباب عدة، وبخاصة أنكم فيها تخوضون آخر صراع مناهض للاستعمار في مرحلة توصف بأنها مرحلة ما بعد التحرر من الاستعمار. أنتم تناضلون ضد المستعمر، وضد القوى العظمى، ومنطق تاريخي يتعلق بمعاناة اليهود قد لا يختلف عن معاناتكم، ولكنه يستخدم كوسيلة للسيطرة والتحكم والإخضاع.

أحاول أن أذهب خطوة إلى الأمام، فإسرائيل لم تحكم سيطرتها على الفلسطينيين في مختلف المجالات، وعلى المستويات كافة فحسب، بل كانت تعي تقنيات احتواء التمرد الفلسطيني، وهي التي تم تحويلها على هيئة تقنيات لبناء السلام، التي بدت بشكلها حميدة جداً، ودون أضرار. فمنذ أوسلو، تستخدم إسرائيل، ولتقويض المقاومة، آليات تمزج ما بين تقنيات بناء السلام وتقنيات احتواء التمرد، حيث حاول بناة السلام احتواء التمرد، وهو ما خدم إسرائيل، لأنهم كانوا يعملون على منع السكان الفلسطينيين من توفير أي إمكانيات للمقاومة.

أعتقد أن بناء السلام على شاكلة تقنيات احتواء التمرد برز في مجالات رئيسية، وهي المساعدة، واستراتيجيات الحكومة، والتنسيق الأمني، حيث عزز الغرب الشخصيات الفلسطينية التي قبلت بتعزيز سلطاتها الفردية على أولئك الذين يرفضون مسار السلام هـذا. وفي مجال التنمية الاقتصادية، فإن القوى الغربية ركزت على تدعيم النخبة التجارية الفلسطينية لضمان الاستقرار، وهذا يحدث في إطار إقليمي قام بتطبيع علاقاته مع إسرائيل، كما ركزت استراتيجيات احتواء التمرد الغربية، التي برزت على شاكلة استراتيجيات لبناء السلام، على خلق قوى أمنية فلسطينية قادرة على فرض الاستقرار والأمن لإسرائيل، وهذا يعني تعزيز وتنظيم التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تحت ظروف الاحتلال والاستعمار والإخضاع.

لا أريد أن أرسم صورة لسجن لا يمكن كسر جدرانه، لأن أي سيطرة أو هيمنة لم تكن دائماً كاملة، وبخاصة في الحالة الفلسطينية، فالفلسطينيون ردوا على انتزاع أرضهم وحقوقهم على مدار أجيال من حياتهم تحت الاستعمار باستخدام وسائل مختلفة من المقاومة.

نقاش الجلسة الثالثة

جرى في سياق نقاش الجلسة الثالثة التطرق إلى مواضيع تتعلق بمداخلات المشاركين وأخـرى خارج سياقها، ومن بينها الحديث عن تشجيع الاستثمار، وإهمال المؤسسات الاقتصادية الصاعدة لصالح الكبيرة، كما تم التطرق إلى الحديث عن الفساد في السلطة، وما إذا كان استثناء أم أنه كحال فساد كافة السلطات في مختلف دول العالم، وما إذا كانت الرأسمالية الفلسطينية وطنية أم أن لها مصالح مشتركة مع الرأسمالية الإسرائيلية، وبالتالي تصب مصلحتها في استمرار الاحتلال أو هيمنته على أقل تقدير، فيما تساءل البعض عن آليات التخلص من الاحتلال والرأسمالية الفلسطينية المستبدة. كما سئل البرغوثي عن جملة أمور تتعلق بالتطبيع، وأخرى إذا ما كانت أعمالاً تطبيعية أم لا، بينما ووجهت ترنر بسؤال حول ما إذا كانت كبريطانية تشعر بحالة من تأنيب الضمير كون بلادها هي المسؤولة الأولى عن المأساة الفلسطينية.

وجاءت الإجابات عن هذه الأسئلة والمداخلات على النحو الآتي:

ترنر: أنا أناضل ضد الاستعمار والاضطهاد بطبيعتي، وتقديمي هذه المداخلة عبارة عن محاولة للكشف عن ذلك الخداع الذي تمارسه الدول العظمى والجهات الدولية المانحة بتسويق تقنيات بناء السلام على أنها التقنيات الضامنة لمستقبل أفضل للشعوب الواقعة تحت الاحتلال والاضطهاد، في حين أنها في مجملها تقنيات لإدارة الصراع عبر ما يمكن تسميته باحتواء التمرد، والتي كما أشرت في الحالة الفلسطينية تصب في مصلحة إسرائيل.

أنا لست مسؤولة كبريطانية عما قامت به حكومات بلدي السابقة من سياسات أسهمت بشكل واضح في مآسيكم كفلسطينيين، لكني أعلن بشكل واضح إدانتي لهذه السياسات الاستعمارية لحكومة بريطانيا، سواء في فلسطين بشكل أساسي، أو في العراق، أو أفغانستان، أو غيرها من البلدان.

البرغوثي: هناك نظرة خاطئة لحركة المقاطعة وكأنها منظمة غير حكومية (NGO) فيها عشرات الموظفين ولا يقومون بما عليهم من مهام. حركة المقاطعة ليست كذلك، بل هي جهد تطوعي بحت، وهي أكبر تحالف في المجتمع الفلسطيني، وتضم اتحادات ونقابات وأحزاباً، وهذه إن بذلت ما يتوجب عليها من جهود تبرز النتائج، والعكس صحيح. على كل واحـد منا سؤال نفسه عن مشاركته في هذا النوع من مقاومة الاحتلال، الذي لربما هو «أضعف الإيمان في المقاومة»، كما قال د. ممدوح العكر في هذا المؤتمر، على الرغم من أهمية نتائجه التي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة. المقاطعة انتشرت بشكل أكبر خلال العدوان على قطاع غزة، لأن عدداً كبيراً من الأطر والأفراد وجدوا أن لديهم القدرة على الانخراط بهذا الشكلي النضالي؛ أي مقاطعة الاحتلال، فالمقاومة ليست ما نشاهده عبر شاشات التلفاز، بل ما نمارسه نحن في حياتنا اليومية، وهذا يستطيع كثيرون ممارسته قياساً بالكفاح المسلح، ولذلك كان للمقاطعة زخمها فترة الحرب على غزة.

لكن نشر فكرة المقاطعة يعود إلى سنوات بعيدة، منذ عشرينيات القرن الماضي، مروراً بالانتفاضة الأولى وغيرها من مفاصل العملية النضالية المستمرة ضد الاحتلال ... المهم أن بعض أشكال المقاطعة كان ناجحاً، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها المقاطعة الثقافية، والأكاديمية باستثناء جامعة القدس، والتطبيع حالة استثنائية.

برأيي، وفي رد على سؤال العكر، يجب أن يبقى قرار مقاومة التطبيع طوعياً، ومن خلال الإقنـاع، وهـذا قرار استراتيجي اتخذناه حينما أسسنا حركة المقاطعة العام ٢٠٠٥، ويتضمن التفادي التام للقوائم السوداء، وتخوين الأفراد ومحاولة المس بهم، فالهجوم يتم على نهج أو تصرفات، وليس على أشخاص يمارسون التطبيع ... اتخذنا القرار الأصعب، الذي يحتاج إلى فترة طويلة، وهو مقاومة الاحتلال بتحرير العقول، وأي سياسات تقوم على التعنيف وليس على الإقناع لا ديمومة لها.

دعنا: علينا أن نضع معايير لتحديد ماهية الاســتثمار الوطني، وأنا أرى أن الاســتثمار الوطني هــو من يقاوم بل ويحارب الحيل الإسرائيلية من أجل إدماجه في أي عمليات تطبيــع باتت هي السـمة الغالبة على عمل المؤسســات الرأسمالية الفلسطينية للأسف، كما أن الاستثمار الوطني يجــب ألا يكــون تفضيلياً؛ بمعنــى ألا يخلق إشــكاليات مجتمعيــة، وألا يســتغل الطبقــة العاملــة، وألا يمارس الاضطهاد والفساد.

الاســتثمار الوطنــي هو الــذي يقوم على مشــاريع إنتاجية تســعى إلى تشــغيل العاطلين عن العمل من الفلســطينيين وتحفــظ كرامــة العمّال. فــي النهاية الاســتثمار المحلي يجب أن يخدم حركة التحرر الوطني من الاستعمار الإسرائيلي، وبالتالي يجب هنا التنازل عن شــيء من المنطق الذي يحكم الرأسمالي، وهو مبدأ الربح الصافي بغض النظر عن الظروف، وهو المبدأ السائد لدى الرأسمالية الفلسطينية.

أعتقد أن الإطار الاقتصادي الفلسطيني القائم، ليس هو الإطار الذي بإمكانه خلق استثمارات حقيقية لخلق فرص عمل بقدر ما يمارس عملية استغلال العامل. كما أعتقد أنه، ومن أجل خلق فرص عمل، لا بد الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات السياق الذي نعيش في إطاره، وبالتالي خلق نظام اقتصادي جديد على المستوى المحلي يراعي مسألة مقاومة هيمنة الاستعمار والاحتلال. سياسات النظام الاقتصادي القائم خلقت فروقات طبقية لم تكن سائدة في فلسطين قبل أوسلو، وهذا يتضح في مدينة رام الله أكثر من غيرها، إضافة إلى القيم الدخيلة التي هي من صنيعة رأس المال الفلسطيني، والتي تركز على الفردانية، والمنافسة في السوق، و«مصلحتي الخاصة فوق الجميع»، وغيرها من قيم تلعب دوراً سلبياً على الصعيد المجتمعي وغيره من الأصعدة.

اليوم الثاني، السبت 27 أيلول 2014

الجلسة الرابعة

مدير الجلسة: د. مجدي المالكي

عضو الهيئة التدريسية في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة بيرزيت

تشريع دون مشرّعين

عمار دويك

عضو الهيئة التدريسية في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت

عنوان هذه الورقة يعكس حالة العملية التشريعية (أو صناعة التشريعات، وأخص بالذكر القوانين) منذ الانقسام وتعطل عمل المجلس التشريعي، وهي الفترة التي شهدت صدور العديد من التشريعات، من خلال ما يعرف بقرار بقانون.

قبل ذلك اسمحوا لي أن أعطي خلفية سريعة عن العملية التشريعية.

مرت العملية من حيث آلية الإصدار بثلاث مراحل منذ قيام السلطة الفلسطينية:

المرحلة الأولى: تتواصل ما بين قيام السلطة العام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٦ (انتخاب المجلس التشريعي الأول)، حيث كان صاحب السلطة التشريعية في تلك المرحلة مجلس السلطة المكون من ٢٤ وزيراً برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات. وقد أصدر مجلس السلطة خلال سنة ونصف (٢٣ قانوناً) تناولت هذه القوانين جوانب دستورية وإدارية واقتصادية عدة، فمثلاً من أهم القوانين التي صدرت في تلك المرحلة (قانون نقل السلطات والصلاحيات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الانتخابات، وقانون تنظيم آلية سن التشريعات، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون هيئة الرقابة، وقانون الاتصالات).

وإذا أخذنا نسبة وتناسباً نرى أنه كان هناك نشاط تشريعي ملحوظ خلال تلك الفترة القصيرة. كما كانت هناك رؤية واضحة تتلخص في التمهيد لمرحلة المجلس التشريعي من خلال سن قوانين الانتخابات، وإحكام سيطرة السلطة على موضوع الإعلام من خلال نشر قانون المطبوعات والنشر، وأيضاً تشجيع الاستثمارات الكبيرة من خلال قانون تشجيع الاستثمار، على عكس الانطباع عن ياسر عرفات أنه لم يكن يؤمن بالقوانين، مع التنويه إلى أن العديد من القوانين صدرت عشية انتخاب المجلس التشريعي.

المرحلة الثانية: هي مرحلة ما بعد المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٦، واستمرت حتى الانقسام وتعطيل المجلس التشريعي في حزيران ٢٠٠٧. أصدر المجلس خلال هذه المدة ٩٠ قانوناً، لعل أهمها: القانون الأساسي، والقانون الأساسي المعدل، أغلبها كان ياسر عرفات يعطل المصادقة عليها، على الرغم من أنها في تقديري لا تهدد سلطته أو تقيّد من صلاحياته، بما فيها القانون الأساسي، إلا أن السبب الرئيسي هو المناكفة مع المجلس التشريعي، ورغبة عرفات في إضعاف المجلس وإظهار عجزة.

المرحلة الثالثة: تمتد ما بين الانقسام وإلى يومنا هذا، وهي المرحلة التي أصبح فيها رئيس السلطة الفلسطينية المشرع الفعلي، من خلال الاستناد إلى نص المادة ٤٣ من القانون الأساسي، التي تجيز لرئيس السلطة الفلسطينية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأجيل، في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، على أن يتم عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة. أصدر الرئيس خلال هذه الفترة ١١٠ قرارات بقانون (إذا استبعدنا القرارات بقوانين ذات الطابع الشخصي، أي ليست ذات طابع تشريعي، مثل رفع الحصانة عن النائب دحلان، أو منح الثقة للحكومة، أو المصادقة على الموازنة العامة، أو المصادقة على اتفاقيات دولية)، يبقى لدينا ٧٠ قراراً بقانون.

في هذه المرحلة كان جزء من التشريعات ردة فعل على الانقسام، ومحاولة التعامل مع الأسباب التي أدت إلى فوز «حماس» ابتداء بالانتخابات، ومحاولة منع ما جرى في قطاع غزة أن يتكرر في الضفة (قانون الانتخابات، وتعديل قانون الجمعيات، وتعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية، وقانون مكافحة غسيل الأموال، وقانون حظر التنفيذية والمليشيات التابعة لحركة حماس).

اللافت في هذه المرحلة، صدور العديد من التشريعات الاقتصادية، مثل تعديل قانون تشجيع الاستثمار، وتعديل قانون الشركات، وقوانين المصارف، وقانون الكهرباء، وقانون المياه.

بشكل عام، لا توجد اختلافات جوهرية بين القرارات الصادرة في هذه المراحل، من حيث طبيعتها، أو المواضيع التي تناولتها، أو من حيث الجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلفها.

من مجالات التشابه: جميعها التزمت بسقف أوسلو، ولم يشرع خارج النص. على سبيل المثال، لا توجد حتى محاولات تشريعية لإصدار قوانين تخالف أوسلو. مثلاً كل ما يتعلق بالضريبة غير المباشرة، والجمارك، والتنظيم والبناء في المناطق المصنفة «ج»، أو فيما يتعلق بالجنسية أو الإقامة أو الأحوال الشخصية أو الأحوال الشخصية، أو ترخيص المركبات، أو القدس.

في جميع هذه المراحل، لم توجد محاولات جادة لتفكيك الإرث التشريعي الاستعماري، أو العمل بشكل منظم على إلغاء العديد من القوانين والتشريعات والأوامر العسكرية، بل، على العكس، هناك تمسك بكثير من هذه التشريعات، وبخاصة من قبل الجهات التنفيذية في داخل السلطة، وهي تلك القوانين التي تسلب الأفراد حرياتهم، وتضيّق من حرية العمل، وبعضها يخالف القانون الأساسي.

من حيث المضمون، نلاحظ أن التشريعات في المراحل السابقة ركزت على جانبين أساسيين:

جانب بناء مؤسسات الدولة ووضع أطر قانونية للإدارة العامة بأجهزتها ومستوياتها وجوانبها كافة (وظيفة عامة، تقاعد، موازنة عامة، أجهزة أمنية، حكم محلي، مكافحة الفساد، وتنظيم إيرادات الدولة، وتنظيم قطاع العدالة «أمن، ومحاكم، وسلطة قضائية ...).

الجانب الاقتصادي المتعلق بالخدمات العامة (قانون الكهرباء، قانون المياه، وقانون الصحة العامة ...)، وخلق الامتيازات ... وبشكل عام هناك ضعف وندرة في التشريعات الاجتماعية، سواء المتعلقة بتشريعات الأسرة والأحوال الشخصية، أو المتعلقة بحقوق الفئات الضعيفة، أو بعمل شبكات الأمان الاجتماعي، إضافة إلى ضعف في معالجة بعض القضايا الجوهرية التي تهم المجتمع كقانون العقوبات، والقانون المدني، وقانون الأراضي.

من حيث الالتزام بهذه القوانين:

- بشكل عام، القوانين التي تؤسس لامتيازات أو تعطي صلاحيات للجهات الرسمية تنفذ.
- القوانين التي تعطي حقوقاً لا تنفذ عندنا، أو تنفذ بشكل جزئي.
- القانون ليس مركزياً في الثقافة السياسية الفلسطينية، فهو للاستئناس وليس ملزماً، فيمكن جداً تجاوز القانون من قبل السلطات الحاكمة، إذا تعارض مع مصالحها أو مع توجهاتها.
- لا تعمل السلطة على توفير الموازنات اللازمة لإعداد القوانين التي تصدرها، ولا تعمل بشكل جاد على تطبيقها، مثل قانون حقوق ذوي الإعاقة، وقانون التقاعد العام، وقانون التعليم العالي، وقانون صندوق النفقة.
- إصدار تشريعات ثانوية تفرغ القانون من محتواه.
- المخالفة الصريحة للقوانين أحياناً.
- وجود حالة من الفصام بين التخطيط والتشريع والموازنات.

من حيث الجهات التي وقفت خلف هذه التشريعات:

- الممولون: تحديد القضايا التي بحاجة إلى تشريعات، دون الدخول في مضمون التشريعات باستثناء تعديل القانون الأساسي.
- المجتمع المدني: لعب دوراً نشطاً في عهد المجلس التشريعي الأول، وانتزع مجموعة من التشريعات المهمة، من ضمنها قانون الجمعيات، وقانون حقوق ذوي الإعاقة. وبعد العام ٢٠٠٧، أو في العام ٢٠٠٨ وما بعده، أصبح المجتمع المدني يلعب دوراً في شرعنة أو سد فراغ المجلس التشريعي، وباتت أولوياته هي أولويات المانحين. لكن تم استيعاب المجتمع المدني وإضعافه من خلال: الإشراك في الخطط، الاستجابة بشكل أكبر لمراسلاته، التعامل معه بإيجابية، منحه مساحة أكبر للوصول إلى المعلومات، التمويل المباشر (صندوق سلام فياض)، الذي قدم منحاً لمؤسسات أهلية ومجتمعية دون معايير واضحة، وإذا ما اطلعنا على قائمة المؤسسات الحاصلة على هذه المنح فمنها من هو محسوب على اليسار الفلسطيني.
- المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص.
- بعض الجهات المتنفذة داخل السلطة (قانون الرياضة، وقانون جامعة الاستقلال).
- الأحزاب السياسية: دورها غائب وضعيف.

ويمكن القول إن حالة من الانفصام سادت العلاقة ما بين السياسات والتشريع والموازنات، وكذلك حالة من عدم الانسجام، فيما نلحظ أن الخطط القطاعية غير ممثلة في التشريعات.

تشريعات حماس، منذ صيف ٢٠٠٧ إلى اليوم، تركز على الجانب الاجتماعي كقانون التعليم، والزكاة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، ونقاش قانون العقوبات، بما تخطى سقف اتفاقات أوسلو.

التشريع كان أداة للوحدة وتعميقها، وبات الآن أداة لتعميم الانقسام؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وآثار هذه التشريعات ليس من السهل محوها، فعملية توحيد التشريعات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بعد ٢٠٠٧، وقبلها توحيد القوانين المختلفة سارية المفعول في الضفة والقطاع، ستستغرق وقتاً طويلاً.

وهذه القوانين (الصادرة بعد العام ٢٠٠٧) غالبيتها قوانين نخبوية لا قوانين القواعد، أي لا تعكس رغبات العامة وغالبية أبناء الشعب الفلسطيني، ولذا ربما كثير من هذه القوانين لم نعلم بها إلا من خلال الصحف، وهي لا تمثل مصالح المواطنين بشكل متوازن، بل مصالح شخصية لأناس متنفذين، أو تمكنوا من الحصول على توقيع الرئيس عليها ... ولا يوجد وضوح في بنود اتفاق المصالحة الفلسطينية فيما يتعلق بالتعامل مع القوانين، فقد بات لدينا الآن «قوانين ضفاوية وقوانين غزاوية».

الجلسة الرابعة

هل يوجد اقتصاد فلسطيني؟

رجا الخالدي
متخصص في دراسات التنمية الاقتصادية الفلسطينية

عنوان مداخلتي هو «هل يوجد اقتصاد فلسطيني؟» ولتقديم إجابة علمية لا بد من دراسة خصائص النظام الاقتصادي الفلسطيني. ومن المهم في هذا السياق، استحضار ما تحدث عنه دون راؤول بريبش (خبير اقتصادي أرجنتيني) قبل ثلاثين سنة، حول ضآلة نتائج التنمية الاقتصادية العالمية، حيث قدم دراسة حينها ساعدت في ريادة العمل الاقتصادي بعد عقود عدة.

ومن المعروف حسب بريبش أن الرخاء العظيم ينتشر بسرعة في المراكز، وفي حالات كثيرة عشوائياً إلى المحيط. وهو يقول أيضا إن ما حدث هو أننا حاولنا تقليد الصور المتقدمة للاستهلاك في مناطق المركز، فسقطنا بسبب عدم التكافؤ الكبير فيما يتعلق بتوزيع الدخول، وبسبب التوزيع السيئ هذا، وتمكنت الطبقة العليا من محاكاة مثل هذا الاستهلاك السريع على حساب تراكم رأس المال الإنتاجي ... خلال هذه السنوات من الرخاء، حققنا نحن معدلات نمو عالية، ولكن ما حدث أن الغالبية العظمى من الناس بقيت تراوح مكانها، ولم تتقدم قيد أنملة في حل مشاكلها، وبخاصة الإنسانية والاجتماعية المستعصية منها.

من المهم في هذا السياق، استحضار ما تحدث عنه دون راؤول بريبش (خبير اقتصادي أرجنتيني) قبل ثلاثين سنة، حول ضآلة نتائج التنمية الاقتصادية العالمية، حيث قدم دراسة حينها ساعدت في ريادة العمل الاقتصادي بعد عقود عدة.

إن الملاحظات الأساسية لنظرية بريبش الموسومة بـ«التبعية» التي وضعها أولاً خلال خمسينيات القرن الماضي، تعلمنا، في أكثر من مجرد تقليد فكري، عن ماهية الدراسات التنموية اليوم. في المادة التجريبية الموسعة، فإن ملاحظاته بقيت إلى اليوم صحيحة.

في عشية موجة العولمة الأخيرة، فإن نظرية «التبعية» همشت إلى ركن صغير من المراكز التي أصبحت تسيطر عليها الأفكار النيوليبرالية الجديدة.

في حالة فلسطين غير النمطية، فإن التحولات الاقتصادية بعد ستين عاماً من الموجات والمواجهات الاستعمارية، شهدت نشوء مركز تصنيع مسيطر (المركز الإسرائيلي اليهودي)، وفي محيطه شظايا متناثرة لما كان في السابق مجتمعاً زراعياً عربياً فلسطينياً، ولا يزال الأمر على ما هو عليه فيما يتعلق بعلاقة التبعية بين المسيطر والمسيطَر عليه (الفلسطينيون).

تقدم نظرية التبعية إطاراً تحليلياً للرأسمال المعولم، وهي تتعارض مع الثنائية، ومع نظرية الحداثة في التنمية، عبر حالة مزمنة من التبادل المجحف بين الشمال التصنيعي والمحيط الجنوبي الأقل تصنيعاً، الذي يفتقر للتنمية، وما خلقه ذلك من حالة سجال حول الحاجة إلى سياسات دولية، وأخرى محلية رسمية ومؤسساتية، تتعلق بالنموذج الاقتصادي الاجتماعي، ودور البرجوازية الوطنية فيه.

إن هذا التراث لا يؤدي فقط وظيفة مهمة في تحليل وتكوين فهم أفضل لوظيفة الديناميكيات البين إقليمية، والتحولات في اقتصاد العالم المعولم والمتحرر، لأن تحليل «التبعية» هنا، حتى وإن لم يكن نظرية شاملة، فإنه يوفر لنا دروساً نفهم من خلالها التحديات على المستويات الإقليمية والوطنية، وكيفية المحافظة على سياسات التنمية في مواجهة التوسع غير المسيطر عليه لرأس المال العالمي من المركز.

إن القراءة التقليدية للخريطة وفق التطورات ما بين الأعوام ١٩٤٧ و١٩٦٧، ومن ثم ما بعد العام ١٩٩٤، تدفعنا نحو حقيقة رواية توزيع الفلسطينيين في فلسطين التاريخية ما بين منطقتين وأرضين واقتصادين ودولتين؛ إحداهما دولة إسرائيل، والثانية دولة لم تولد بعد هي دولة فلسطين، وتجعلنا نخرج بنتيجة أن كل الجهود السياسية المبذولة تسعى إلى تحقيق تلك المحاور آنفة الذكر.

في الواقع، فإن اقتصاد سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، يمكن اعتباره من قبل المحللين وصناع القرار السياسي بأنه يشكل الاقتصاد الفلسطيني للدولة المفترضة. هذا الاقتصاد من المفترض إدارته من خلال السياسات المتعارف عليها، والقوانين، والتعامل مع تحديات التنمية كما هو الحال في أي دولة نامية ذات دخل متوسط.

يجري التعاطي مع مفهوم الاقتصاد الفلسطيني على أنه الاقتصاد المجمّع لمناطق متشرذمة في الضفة الغربية، وتحديداً في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن هذا الاقتصاد لا يدار بالقوانين والأسس المتعارف عليها باتجاه إحداث التنمية كحال أي دولة نامية ذات دخل متوسط، وإسرائيل تروج لذلك باعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني منفصل ومرتب بنفسه وله مساره الاقتصادي المزيف، على عكس الواقع الذي تمارس فيه إسرائيل فرض سطوتها على اقتصاد «لا يذكر» في الأرض المحتلة. ومع ذلك، فإنها تشدد على أهمية أن تكون هناك علاقة ثنائية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني المستقبلي لتحقيق المنفعة المتبادلة، وفق نصوص اتفاقيات باريس الاقتصادية.

هذه الثنائية المقبولة عادة ما تضع مشهد مقارنة مؤشرات التنمية وفجواتها ما بين الإطار المرجعي نفسه، وتضع فرضية مريحة تتعلق بالعدالة التي تفترض أن هناك إمكانية للتعامل مع القضايا الإشكالية لإيجاد حل لها، بل ويجري الحديث في هذا الإطار عن تبادل المصالح، التي يمكن أن تقع ضمن محور الدولتين.

هذا الفهم المستند إلى فرضيات السوق المستقبلة بخصوص الاقتصاد الفلسطيني، ترجم على أرض الواقع إلى لوائح وقوانين تجد جذوراً لها في الإطار المفاهيمي الأساسي لتحيل إلى العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية أو اليهودية العربية، وأدائها في ظل فترة الانتداب البريطاني، حيث كانت العلاقة الثنائية تقوم على اقتصادين منفصلين في ظل دولة الانتداب، وتتفاعل بين بعضها البعض بشكل انتقائي للتعامل مع أصولها المالية ورؤوس أموالها وغير ذلك.

حسب هذه الروايات التاريخية، كان مصدر الاقتصاد (رأس المال) الصناعي هم يهود أوروبا، وقد بحث عن جذوره الزراعية لدى السكان العرب الفلسطينيين من أصحاب الأرض الأصليين، مستغلاً احتياجاتهم التي حولت العلاقة أبعد ما يكون عن فكرة الرفاه أو الرخاء المتبادل.

في هذا الاتجاه، فإن الفكرة التي تتكون لدينا تتعلق بالاستعمار التدريجي لفلسطين، ونزع مواردها الاقتصادية المتاحة للعرب، وذلك أدى إلى فجوات كبيرة بين الاقتصادين، دفعت بالاقتصاد الفلسطيني مع الوقت ليتحول إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، ما ينفي، في إطار تسييس التحليل الاقتصادي، الفهم العربي الفلسطيني، بأن التحدي التنموي ليس تحدياً باتجاه الحداثة الاقتصادية، بل هو تحدٍّ باتجاه مواجهة مؤسسة استعمارية استيطانية كبيرة مدعومة دولياً، ولها سطوة مالية وتقنية أكبر.

عند مسح الاقتصاد الفلسطيني في مداه الجغرافي الأوسع، فإن وصف بريبش للتبعية البنيوية للفقير، والمحيط الذي يبتاع منه البضائع تجاه المركز التصنيعي الرخائي، ربما يكون الأقرب إلى واقع الأمور عندنا، فهو يبين، دون تحديد طبعاً، الديناميكيات الاقتصادية المبطنة التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فقد وضعت قضية التبعية في فهم تاريخي للعلاقات الاقتصادية المعادية بين أوروبا الاستعمارية وأميركا لمناطق آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي استنزفت مواردها لسنين عدة، ولهذا يمكن اعتبار هذا الإطار بمثابة مدخل مفيد للذهاب أبعد من الصورة المضللة للاقتصاد الطبيعي، التي كانت تنطبق عليها التفسيرات الثنائية والنيوليبرالية للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية.

وتبقى نظرية التبعية هذه متجانسة مع البنيوية والتحليل الماركسي للاقتصاديات في تفسير ما يتعلق بالاستعمار الاستيطاني ورأس المال، بينما أؤمن أن هذه النظرية ربما تلتقط، بشكل أكثر دقة، الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتبعية. وبالتالي، ومع غياب التحليل الموحد لتفسير سبب الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، فلا يمكن الاستغناء عن نظرية التبعية لفهم عمليات الخنق التي يمارسها الإسرائيليون للاقتصاد الفلسطيني، حيث هناك نوع من الإقصاء على كل المستويات.

لننظـر إلى الصـورة الأعم في محاولـة لفهم ماهية الاقتصـاد الوطني الفلسـطيني. التعامل الرسـمي مع الاقتصاد الفلسـطيني يتـم على أنه اقتصـاد أراضي الضفـة الغربية وقطاع غزة المحتلة العام ١٩٦٧، ويضعه فـي مواجهة الاقتصاد الإسـرائيلي، ولكـن الواقع على الأرض، والديناميكيـات التي تنضـوي فيها العلاقات بين الاقتصـاد الإسـرائيلي اليهودي الشـمولي وبين الاقتصاديات العربية الفلسطينية الصغيرة أو الأسواق الفلسـطينية، إن جـاز التعبير، كلها تنفـي أي ثنائية، وبذلك تضع نسـخة جديدة للقرن الحادي والعشـرين لتبعية المحيط للمركز.

وبالتالـي، فإن الحكمـة تقتضي أن نميّـز الاقتصاد الفلسـطيني على أنه التمـازج ما بين اقتصاد السـلطة الفلسـطينية فـي الضفة الغربيـة، والاقتصـاد الذي لا يتلقى أي خدمات تذكر في قطاع غزة، واسمياً في القدس الشرقية، والأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

في عقلية الساسـة والخبراء في شـؤون النزاع، فإن هذه الشظايا يجب تجميعها بطريقة أو بأخرى في بوتقة واحدة، في إطـار «الحل الوردي» (حل الدولتين) الذي من المفترض أن ينتهي بإنشـاء دولة فلسـطينية متصلة جغرافياً، وهـذا ينطوي على حالة كلاسـيكية للنظرية الواهية التي تخفي وراءها عمليات التلاعب المسـتمرة منذ العـام ١٩٤٨، والقائمة على فكـرة تواصل بناء دولة إسرائيل اليهودية على حساب الفضاء المتقلص لفرص بناء الدولة العربية الفلسطينية.

في تحول عنيف للتاريخ، فإن جزءاً من قرار التقسيم العام ١٩٤٧؛ أي قرار ١٨١ المتعلق بإنشـاء دولة يهودية، لم يتم تنفيذه بالكامل، لكن الفضاء السياسي الحقيقي اليوم، الذي يمكّن دولة فلسـطينية من النشوء في ظل هـذه الثنائية، لـم يعد موجوداً. ففـي حين كان يجب تقسيم الأرض، فإن هذا الاقتصاد الثنائي يجب ألا يكون موجوداً، لأنه بموجب قرار التقسـيم، فإن على الدولتين الاتفـاق على اتحـاد اقتصادي، هو الـذي تم تصميمه العـام ١٩٤٧ بهدف تبـادل المنافـع الاقتصادية بعد تحقيق استقلال كلتا الدولتين.

ولكن منـذ العـام ١٩٦٧، فـإن القانون الإسـرائيلي وسياسـات إسـرائيل وأنظمتهـا ومعاييرهـا، شـكلت اقتصاداً سياسـياً مهيمناً، كما شكلت القوة الاقتصادية والمالية حـول مجمل أراضي هذه الدولـة المفترضة في الأراضـي المحتلة بالضفة والقدس الشـرقية، وحتى على غزة المعزولة ... وأي اسـتثناء لهذا الإطار يمنح السـلطة الفلسطينية دوراً محدوداً وذا طابع إداري.

إذا ما نظرنا إلى الاقتصاد الثنائي الذي وضع في حقبة الانتـداب البريطاني، نرى أنه يحاكـي الطريقة ذاتها التي يرفع فيها شـعار دولتين واقتصادين لشعبين، وهو ما لم يحقق النجاح.

وبوجود المستوطنات (المسـتعمرات) الإسرائيلية في الضفـة الغربية، التي كانت أيضاً في السـابق في قطاع غزة، والتي أدمجت بشـكل كامـل في الاقتصاد الإسـرائيلي اليهـودي، فـإن الاتحـاد الاقتصـادي الفلسطيني الإسرائيلي أصبح اليوم بمثابة واقع، وبحكم القانون على كلا الجانبين.

وبخلاف الفلسطينيين في المنفى، ويصل عددهم إلى ستة ملايين، فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليسـوا العرب الوحيدين الذين يقيمون في إطار هـذا الاتحاد الاقتصادي، فهناك الاقتصاد العربي في داخل إسرائيل، ويديره العرب الفلسطينيون الذين تمكنوا من البقـاء في ديارهم ما بعد حرب العام ١٩٤٨، وهؤلاء تحولوا إلى مواطنين إسـرائيليين تطلق عليهم السياسة الرسمية الإسـرائيلية «العرب»، وهؤلاء عملوا في إطار سياسة الاقتصاد الثنائي سابقاً.

لتحقيق التنميـة الاقتصادية، وتعزيز الموقف في الصراع الأعم للتحـرر الوطني، ولخنق دائـرة التبعية، يجب علينا إدخال هذا الشق المتعلق بالاقتصاد العربي داخل إسرائيل في إطار الاقتصاد الفلسطيني.

الحتميات السياسية لاقتصاد فلسطيني افتراضي، ودولـة وهمية فـي الضفـة الغربية وقطـاع غزة في المستقبل القريب، تتطلب وضع حد لتشرذم الاقتصاد العربي الفلسطيني، فلا تزال هناك إمكانية لإعادة الربط الاقتصادي السياسـي الاجتماعي الفلسـطيني مقطع الأوصـال، على الرغـم من الحدود والشـتات والظروف المعقدة.

الرواية البديلة التي أضعها، هي ما يمكن تسميته بالاقتصاد الفلسـطيني المتميز ضمـن حدود الأرض التاريخية لفلسـطين، لكـن في حقيقـة الأمر هناك نموذجـان اقتصاديـان متمايـزان على هـذه الأرض: الاقتصـاد الإسـرائيلي اليهودي المسـيطر المعولم الصناعي المالي التكنولوجـي، وينتمي إلى المنظومة الدولية للاقتصاد والتنميـة، وهو اقتصاد ذو «محفظة استعمارية»، والآخر اقتصاد عربي فلسطيني يعاني.

هذا المسـار لم يتغير منذ العام ١٩٤٨، ولكن هناك اقتصاد فلسـطين، هو ليـس موحداً، ومتشـرذم، ولا يشـكل أي تواصل، على نقيض النموذج الإسـرائيلي النظيـر لـه، وبالتالـي فالاقتصاد الفلسـطيني ليس اقتصاد تصدير أو اقتصـاد خدمات، لكنه نوع من نقل الهيـاكل الاقتصادية للدول النامية، لخدمة المشـروع الاسـتعماري الاستيطاني الإسـرائيلي، والذي يشكل جزءاً من التوسع الرأسمالي المعولم.

علينا أن ندرك، أن الإمكانيات المتاحة أمام التنمية الاقتصادية الفلسـطينية عصفت بهـا الصدمات في المحيط، وبخاصة في المواجهات الاسـتعمارية، وأيضاً فيما يتعلق بالإجحاف في تحقيق الشعب الفلسطيني لمـا يصبو إليه من تحـرر اقتصـادي، وبالتالي فرضت إسـرائيل على الاقتصاد الفلسـطيني التحول باتجاه علاقات التبعية على مختلف المستويات.

وعليه، فـإن اقتصاد فلسـطين بوضعيته الحالية، يحتوي على معازل اقتصادية مشـرذمة ما بين الشمال والجنوب والشـرق والغـرب، وهي كلها تحت سـيادة إسرائيلية، فهناك ما يمكن تسميته باقتصاد «الضفة الغربيـة ١»، ويضـم رام اللـه وضواحيهـا، وتمكنت في إطاره السـلطة الفلسـطينية مـن تطبيق النموذج النيوليبرالي في كثير من مناحيه، وهناك باقي الضفة الغربية، وتتمثل في ثلاثـة اقتصادات جزئية: الخليل (اقتصاد بحد ذاته لأسـباب عديدة لن أتطرق إليها في هذه المناسـبة)، و«المناطق ج»، وشمال الضفة الغربية (اقتصـاد يتوجـه نحو الانفصـال)، وهنـاك القدس الشرقية مع ضمها إلى إسـرائيل وعزلها عن امتدادها الفلسـطيني، وقطاع غزة (اقتصـاد مزيج يمكن وصفه بالنيوليبرالية الإسلامية التي لم تتمكن من المضي في مسارها الكامل)، والاقتصاد العربي داخل إسرائيل.

كل واحد من هذه المسـارات الاقتصادية، يسـير نحـو التبعية أو الاسـتقلال حسـب علاقاتـه بالمركز الإسرائيلي الاقتصادي، حيث أن كلاً من هذه المسارات فقد بشـكل عنيف التواصل التاريخي مع المسـارات الفلسـطينية الأخرى، وبقي كل منها في إطار الثنائية، فكل مسـار منها يعتبر محيطاً للمركز اليهودي، حيث تم تقسيمهم عنوة العام ١٩٤٨ قبل إعادة ربطهم العام ١٩٦٧، وتوحيدهـم العـام ١٩٩٤، ومن ثـم فصلهم من جديد العام ٢٠٠١، حيث تمت إعادة تشـبيكهم جزئياً في السـنوات الأخيرة دون الوصول إلى مستوى الربط، ولذلك فإن كل هذه المسـارات يعتبر محيطاً للاقتصاد في منطقة الشـرق الأوسـط وفي الاقتصـاد العالمي، فهم رهائن للاقتصاد الإسـرائيلي اليهودي، وعلاقاته الخارجية، وغيرها.

هنـاك من يحاول أن يدب الحيـاة في حصان ميت هـو الاقتصاد الثنائي، أو تعزيز الوهم بوجود مثل هذه الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة. إن فكرة اقتصاد الدولتين الإسـرائيلية والفلسطينية، وتدخـل ضمن التصـور العالمي للاقتصـاد في القرن الحادي والعشـرين، هي مشـكلة كبيرة. هذا التصور يواجه خطر الانغراس في التحولات البنيوية والشرذمة، بحيث يكون هناك مشروع أوسع للسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، ما يسهل الدخول الإسرائيلي، بلا مقاومة، إلى أسـواق أكثر رحابة، لذا علينا الاستفادة من دروس الآخريـن للتخلـص مـن التبعية، وتفكيك السـيطرة الاسـتعمارية الإسـرائيلية عبر وضع اسـتراتيجيات تنموية أثبتت نجاحاتها في حالات شـبيهة في أماكن أخرى من العالم.

نقاش الجلسة الرابعة

ناقش الحضور جملة من القضايا خلال الجلسة الرابعة، من بينها القـرارات بقانون والمخاطر المترتبة عليها، ومصروفات المجلس التشريعي «غير العامل»، وما إذا كان مجدياً التوجه إلى المحكمة الدستورية العليا بخصوص ذلك، والمسوغ القانوني لإصدار قوانين في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي، وكيفية تحقيق قفزات اقتصادية فلسطينية في ظل التشتت الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة، وبخاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وغيرها من المحاور.

وجاءت ردود المشاركين في الجلسة على النحو الآتي:

دويـك: مـن ناحية قانونية نظرية، فـإن القـرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس يجب أن تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة ينعقد فيها، وإن أقرها تصبح قوانين نافذة، وإن ردها يزول ما كان لها من أثر قانوني. هذا الكلام نظري، فمن ناحية فعلية وبعد إنشاء مراكز ومؤسسات ووقائع على الأرض، بات لها كينونتها ووجودها، فإن إزالة ما كان لها من أثر أمر ليس بالسهل، بل في بعض الجوانب يصعب مجرد تخيل زوال هذه الآثار. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للقانون المتعلق بالأحوال الشخصية في قطاع غزة، هناك من تزوج أو طلق بناء على هذا القانون، والتساؤل كيف يمكن إزالة آثار مثل هذه القوانين في هذه الحالات، لاسيما أن إزالة الآثار أحياناً تزيد الأمور تعقيداً أكثر مما تحلها؟!

في غزة، هناك تخريجة يرونها قانونية لاستصدار القوانين، وهذا لا يعني أنني أتوافق معها، ولكنه توصيف لما يحدث، من باب أن «حماس» تملك الأغلبية العددية في المجلس التشريعي بواقع ٧٤ عضواً من أصل ١٣٢ هم جميع أعضاء المجلس، وذلك باعتماد نظام التوكيلات، وبخاصة للنواب الأسرى وعددهم ٣٨ نائباً من «حماس». أما نواب الحركة الطلقاء خارج السجون الإسرائيلية في الضفة الغربية، فيتم التواصل معهم عبر الهاتف، وبذلك يتخذون قـرارات يعتبرونها قانونية. وحسب قانون المجلس التشريعي الذي صادق عليه المجلس الأول، فإن القوانين ترفع إلى الرئيس، وإذا لم يصدر شيء بخصوصها خلال شهر تنشر في الجريدة الرسمية وتعتبر سارية المفعول، وهم بعد انتهاء ولاية الرئيس لم يعودوا يرسلون هذه القوانين له، مع أنهم كانوا قبل ذلك يرسلونها إليه، وهذا كان في مرحلة ما بعد الانقسام.

إذا أردنا التوجه إلى المحكمة الدستورية، علينا التوجه بطلبات لوقف القرارات بقانون، وليس مثلاً للنظر في مصاريف المجلس التشريعي، وبخاصة أن القرارات التي يصدرها الرئيس الآن، في جزء منها، تحمل امتيازات لأشخاص وشركات وحتى لمؤسسات في القطاع العام. إن لم تتوقف هذه القرارات بقانون، يجب أن تتوفر آلية رقابية صارمة تجاهها لضمان عدم قيام هذه القوانين بخلق مصالح دائمة للبعض من الصعب إزالتها في المستقبل، وهذا برأيي أهم من موضوع مصاريف المجلس

التشريعي، التي تناولها البعض بشيء من المبالغة. لا أجزم بأنه لا توجد هناك مصاريف عالية ومبالغ فيها في «التشريعي»، ولكن هناك أيضاً مصاريف مبالغ فيها في الجهاز التنفيذي وقطاع الأمن الفلسطيني وفي السفارات في الخارج. كل مصروفات السلطة بحاجة إلى رقابة وإعادة النظر فيها.

الخالدي: كيف ننظر إلى القفزة الاقتصادية في ظل الخريطة المجزأة للمسارات الاقتصادية الفلسطينية، أمر ليس بالسهل، وبخاصة في ظل غياب قيادة فلسطينية وطنية شاملة، فدون تصور فلسطيني أشمل من التصور الذي يحكم صانع القرار الفلسطيني اليوم في رام الله، لا أرى أي نوع من الأمل لتحقيق بداية عملية لإعادة الربط بين المسارات الاقتصادية الفلسطينية المتشرذمة، ومن ثم تحقيق القفزة المرجوة.

مع ذلك، هناك عمليات طبيعية تجري على الأرض دون قرارات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين القدس الشرقية والضفة الغربية، وأخرى بين شمال الضفة الغربية والشمال الفلسطيني، حيث ثمة حالة من الانسياب الاقتصادي التجاري السياحي البشري الخدمي المهم جداً، ويدلل على أن هناك مناطق عربية موجودة في فلسطين علاقاتها الطبيعية مع بعضها البعض وليس مع الاقتصاد المتطور في إسرائيل. وبالتالي، يمكن العمل محلياً مع بعضنا البعض في ظل غياب قيادة وطنية شاملة، من خلال السلطات المحلية أو المؤسسات فيما بين بعضها البعض، وربما عبر غرف التجارة. هناك أمل، ولكن لا بد من إعادة بناء اللحمة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بما إذا كنا نعتمد على اقتصاد استهلاكي، أقول إنه من الطبيعي ذلك، فالاقتصاد الرأسمالي اقتصاد استهلاكي، ويشجع الاستهلاك بقدر ما يشجع الإنتاج. الأساس ليس ثقافة الاستهلاك، بل ذلك البند في القانون الأساسي الفلسطيني الذي يقول إن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد السوق الحرة، وهذا يعني الكثير من الأمور، بما في ذلك الاستهلاك المفرط، أو الأمولة (انتشار العمليات المالية بشكل مكثف ليس فقط بين المؤسسات الكبيرة، بل بين الأفراد أيضاً)، وهذا التوجه –للحقيقة- تم التوقيع عليه في باريس، أي قبل تولي سلام فياض مهامه وزيراً للمالية ثم رئيساً للوزراء، ولكن ربما أتقن صانعو القرار الفلسطيني في عهد فياض إدارة هذا النموذج الليبرالي المسيطر أكثر من غيرهم. لسنا وحدنا، بل العالم كله ذهب إلى هذا الاتجاه.

الغريب في الأمر، وبخاصة في الحالة الفلسطينية، أن الخيار الاقتصادي الليبرالي تم قبل إتمام التحرير وليس بعده، وقبل الاستقلال وليس بعده، والغريب أن النخب التي كانت قادت العمليات النضالية من أجل التحرير في العالم انخرطت هي الأخرى في هذا الخيار الاقتصادي الذي تمارسه وربما تفرضه الدول الاستعمارية التي ناضلت ضدها، وهذا متبع في الكثير من الدول المستقلة حديثاً، لكن الفلسطينيين اختاروا هذا النموذج الاقتصادي قبل التحرير، وهذا ساهم في المزيد من تشتيت الاقتصاد الفلسطيني.

الجلسة الخامسة

مدير الجلسة: د. سامية حليلة

نائب رئيس جامعة بيرزيت للشؤون المجتمعية

رؤية بديلة لإشكالية التنمية في ظل الاحتلال

د. سامية البطمة

متخصصة في مجال اقتصاديات العمل

الأفكار التي أطرحها في ورقتي المعنونة صيغت من قبل مجموعة من الزميلات والزملاء، واقتضى هذا التنويه، كون أن الحقوق الفكرية لهذه الورقة ليست ملكاً لي وحدي، وهم آدم هنية، وليزا طبر، وتوفيق حداد، ومجموعة من الزملاء الذين عملوا على صياغة بديلة لمفهوم التنمية القائم حالياً.

كتب مؤخراً بكثرة عن موضوع رؤى بديلة للتنمية، وهذه الورقة تحاول تلخيصها اعتماداً على فكرة أن صياغة رؤية بديلة لإشكالية التنمية في ظل الاحتلال تبدأ في مفهوم التنمية، الذي هو أساسي لأي سياسات تنموية قد تنفذ لاحقاً، أو يمكن اقتراحها، وبالتالي الآلية التي يتم فيها تعريف التنمية خضع إلى سنوات من المراجعة والتمحيص وإعادة التعريف؛ سواء عالمياً أم محلياً.

في موضوع تعريف التنمية، ليس هناك تعريف صحيح وآخر خاطئ، بل ثمة تعاريف مختلفة تنطبق على فترات زمنية وأماكن مختلفة، بحيث تكون متناقضة في بعض الأحيان، ومتّسقة في أحيان أخرى.

إذا نظرنا إلى الأدبيات العالمية، نجد أن هناك اتجاهين لتعريف التنمية، الأول يراها عملية ثابتة تسعى إلى تحسين واقع الحال، وبخاصة الاقتصادي منه، وهذه تركز على قضايا مثل الفقر والنمو الاقتصادي وتشجيع التصدير وغيرها، وضمن هذا المفهوم تعتبر التنمية تدخلاً جزئياً وتوجيهاً للقضايا الاقتصادية بدعم سياسي بمنحى معيّن، فالتوجه عبارة عن تدخل جزئي بتركيب اقتصادي.

أما الثاني، فيراها تغييراً بنيوياً، وليس فقط تدخلاً يسعى إلى تحسين واقع الحال، ويعالج هذا التدخل البنيوي قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية تأخذ بعين الاعتبار المرحلة التاريخية، وصراع القوى محلياً وعالمياً.

السياق الفلسطيني

ضمن السياق الفلسطيني، يبرز السؤال: أين نحن؟ ومن مراجعة ما تمت كتابته فلسطينياً في هذا السياق، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من التوجهات المتعلقة بفهم التنمية وتعريفها والتعامل معها، أولها يقترح أن التنمية في ظل الاحتلال غير واردة، حيث أن التحرر الوطني والاستقلال هو الأساس والبداية لأي عملية تنموية، وهي النتيجة التي توصل إليها الخبير الاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ، حيث كتب «لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ذات معنى، أو حتى السعي وراءها في ظل التبعية التي تقترن مع الحرمان»، فمن وجهة نظر صايغ والمدرسة التي جاء منها، فإنه يجب العمل على إنهاء الاحتلال، وإنجاز التحرر الوطني قبل الحديث في قضايا التنمية والاعتناء بها، وهذا ما ينطبق، كما يرون، على القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

أما التوجه الثاني، وهو النهج السائد حالياً في فلسطين، فيمكن عنونته تحت «الاستثمار والتنمية من أجل السلام والرخاء الاقتصادي الفردي»، وهو لا يخرج عن سياق اتفاقات أوسلو، بل ويعمل في إطار نهجها، حيث يمنح الفلسطينيون سيطرة محدودة جداً على أدوات الاقتصاد التي تتحكم بالهيكلية والمؤشرات الاقتصادية ومستوى حياة الناس، وهي أدوات السياسات المالية، والتجارية، والعمالية، والنقدية. وهذه الأدوات جميعها تبقى في أيدي الإسرائيليين، بينما تتركز جهود الفلسطينيين على التعاطي والتعايش مع نتائج فقدان السيطرة على هذه الأدوات الاقتصادية.

كما أن الموضوع يتعقد أكثر مع عدم قدرة الفلسطينيين، تحت وطأة اتفاقات أوسلو، على السيطرة بشكل معقول على الموارد الطبيعية والأراضي وما إلى ذلك.

ويهيمن ضمن هذا النسق الحالي من التنمية، الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي، حيث تركز السياسات الاقتصادية، ضمن هذا النموذج التنموي (النيوليبرالي) على تحقيق الحكم الرشيد، والأمن العام، وتعزيز سيادة القانون، كجزء من الأهداف الوطنية العامة، وبناء المؤسسات وفق مبدأ الشفافية، وتعزيز مبدأ المساءلة في مؤسسات القطاع العام، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور، وتنمية القطاع الخاص، إلى جانب تقليص دور الدولة، وتعزيز سيادة اقتصاد السوق الحر.

جميع ما سبق يمكن وصفه بالقضايا الجيدة، ولكن ما الإشكاليات فيها؟ الإشكال في هذا النوع من الخطاب الليبرالي أو النيوليبرالي الذي رافق نموذج التنمية المهيمن حالياً في فلسطين، هو أنه وقف عاجزاً، بل ورفض الاعتراف بطبيعة المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني ومواجهته، بما يشمله من أساليب للهيمنة الاقتصادية والسياسية، بل إن النموذج عزز ورسخ هياكل القوى والسيطرة الاستيطانية الكولونيالية. ورافق ذلك أيضاً برامج الدول المانحة التي عملت على إدماج هياكل الاحتلال الكولونيالي في مشاريع التنمية.

تعتمد الليبرالية الجديدة منهجية تعزز حالات انعدام المساواة، وزيادة التقسيم الطبقي والفردانية، وزيادة أعباء الديون على الناس.

وينظر للتنمية في إطار السياق ذاته (الاستثمار والتنمية من أجل السلام والرخاء الاقتصادي الفردي) على أنها أمر حيادي، وعملية تقنية صرفة، فنحن نعزز الأمن، ولكن ما هو الأمن؟ وما هو تعريف الأمن؟ نحن نعزز القطاع الخاص، ولكن ما هو القطاع الخاص؟ وما هي علاقته بالإسرائيليين؟ هذه التقنية في تعريف العلاقات الاقتصادية إشكالية، وهي في صميم الليبرالية الجديدة، فحيادية وعملية التقنية الصرفة في النيوليبرالية تعني أن كل ما يلزم العملية التنموية هو مواصلة دعم المانحين، مع التفاوض مع إسرائيل على تخفيف القيود، مع مزج الكميات المناسبة من السياسات المؤسساتية، مع بعض التنسيق مع أصحاب الشأن، تصبح لدينا تنمية مستدامة!

هناك فصل تام، وفق هذا المنظور، ما بين السياسي والاقتصادي، فالاقتصادي تقني وهو في المقام الأول بطبيعة الحال.

نتائج كارثية

النتائج الكارثية لمثل هذا النوع من السياسات واضحة للجميع، وخضنا في مؤتمرات وقدمنا أوراقاً عديدة حولها، وأبرزها زيادة نسب البطالة، والفقر، وتقلص قاعدة الإنتاج الفلسطيني، وتراجع الإنتاج الفردي. المفارقة أن الهدف من السياسة الاقتصادية النيوليبرالية هي دعم الفردانية، ولكن الواضح أن الناتج المحلي للفرد الفلسطيني تراجع على مدى السنوات السابقة، فحتى الهدف الأبسط لهذه السياسة لم يتم تحقيقه.

كما ظهرت مشاكل اجتماعية أخرى لها علاقة بالانهزام الاقتصادي والسياسي، التي أصبحت ترتبط بالفردية والمصلحة الخاصة، وبالتالي فإن هذا النموذج المستخدم حالياً أثبت فشله، سواء بالنسبة لقراءة المختصين، أو بالنسبة لمجموع الناس ككل من خارج الاختصاص الاقتصادي والسياسي.

إذاً، النظام السائد حالياً هو القائم على سيطرة محدودة للفلسطينيين ترافقها سيطرة إسرائيلية على أدوات الاقتصاد والسياسات المالية والتجارية والعمالية، وحالة من التعايش الفلسطيني مع هذه السيطرة.

البديل في الصمود

أما النموذج الثالث، وهو الذي قد يكون البديل المطروح لتحقيق نتائج أكثر تنموية مما هو موجود حالياً، وهذا النموذج قد يشكل مخرجاً للمأزق الذي نحن فيه، ويشكل رؤية بديلة للتنمية في ظل الاحتلال، فيمكن تسميته بـ«التنمية من أجل الصمود والاستثمار المناهض للاحتلال»، وهو ما أقدمه على اعتبار أنه رؤية بديلة.

ويقوم هذا النموذج على التعاطي مع التنمية ليس كمسألة نمو اقتصادي أو حكم رشيد فقط، ولكن باعتبارها شكلاً من أشكال التحرر الوطني، أو كرافعة باتجاه هذا التحرر.

ويقول فضل النقيب في هذا السياق: «يحتاج النضال من أجل التحرر والاستقلال إلى تنمية تناسبه. التنمية المستدامة بحاجة إلى عملية مجتمعية إرادية تسعى إلى إحداث التغييرات التي من الضرورة بمكان أن تكون شاملة، إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل لثروات المجتمع، ولذلك عليها أن تكون معتمدة بقدر المستطاع على الإمكانيات الذاتية، ومستقلة نسبياً عن الهيمنة الخارجية، وأن يخطط لها وتدار وتقيم دورياً وتعدّل بكفاءة عصرية عالية، مع خضوع مسارها إلى إشراف مجتمعي ديمقراطي شفاف».

من بين الأمور والقضايا والمحفزات التي توجه التنمية نحو التحرر بشكل أكبر، أخذ السياق الذي نعيش فيه بعين الاعتبار في عملية فهمنا للتنمية، والسياق الذي نعيش فيه هو استعماري استيطاني مبني على منطق الإقصاء، حيث يسعى هذا الاستعمار الاستيطاني إلى حل المجتمعات الأصلانية، وهو ليس فقط استعماراً، إنما استعمار استيطاني يعمل على إقامة مجتمع كولونيالي جديد على قاعدة الأراضي المصادرة.

وبالتالي، لا يمكن التعامل مع قضايا التنمية بمعزل عن الاعتراف بحقيقة هذا الصراع؛ أي أن العملية ليست عملية تقنية، فالمسألة هنا لا تتعلق بمستوى سعر الفائدة. هناك صراع مع مستعمر استيطاني، وبالتالي يجب أن تدخل حلقة الصراع في إطار فهمنا حتى لسعر الفائدة.

علينا أن نبتعد عن فرضية أننا نعيش الآن في مرحلة ما بعد الاستعمار، فالنموذج الاقتصادي المطروح حالياً يفترض أننا نعيش في حقبة ما بعد الاستعمار.

رجا الخالدي تحدث عن هذا الموضوع، مشيراً إلى أن طبيعة السياسات الاقتصادية المطروحة تفترض أننا نعيش في البرتغال، على سبيل المثال، بمعنى التعامل مع السياسات الاقتصادية الفلسطينية وكأن فلسطين دولة ذات سيادة، ولها القدرة على التحكم بأدواتها الاقتصادية، ولكن واقع الحال لا يسمح لنا بذلك، وبالتالي هناك تناقض واضح ما بين المفهوم والفرضية من جهة (ما بعد الاستعمار) وما بين الواقع الذي نعيشه من جهة أخرى (الاستعمار)، وبالتالي يجب التخلي عن هذه السياسات التي تفترض واقع ما بعد الاستعمار.

يجب الأخذ بمفهوم التنمية في التجارب النضالية الفلسطينية السابقة. يقال كثيراً أن الفلسطينيين يكررون الأخطاء نفسها، وبالتالي من المهم الاستفادة من التجارب الفلسطينية السابقة وهي غنية، مع ضرورة قراءة التنمية بشكل يجعلها بعيدة عن الاستثنائية. نحن لسنا حالة استثنائية، نحن لسنا أول شعب يستعمر في العالم، ولا حتى في ظل استعمار استيطاني. كان هناك، على فترات وحقب تاريخية مختلفة، استعمار لبلدان وشعوب ومناطق بشكل استيطاني، وهنا يأتي دور أهمية التعلم من هذه الدروس للشعوب الأخرى: ماذا فعل الهنود ضد

الاستعمار البريطاني؟ ماذا فعلت جنوب أفريقيا ضد هيمنة البيض ونظام التفرقة العنصري؟ يجب التعلم من هذه التجارب في فهمنا للتنمية.

إذا كان جوهر المشروع الاحتلالي الاستيطاني هو شرذمة الشعب الفلسطيني، فإنه من الجوهري أن نعيد تأطير التنمية بحيث نواجه هذه العملية، بما يضمن وحدة الشعب الفلسطيني، وبخاصة مع إدراكنا أن الفلسطينيين ليسوا هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس فقط، الذين يشكلون ٣٨٪ فقط من الفلسطينيين، فهناك فلسطينيو الـ٤٨، وفلسطينيو الشتات، وبالتالي أي فكر تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار وحدة الفلسطينيين ككل، هو فكر تنموي منقوص يتعامل مع القضايا برؤية ضيقة الأفق.

وهنا يأتي دور أهمية التعاون الفلسطيني الفلسطيني، عبر التواصل مع الفلسطينيين في مناطق الـ٤٨، تجارياً أو سياحياً أو اجتماعياً، أو سياسياً، وهو أمر في غاية الأهمية، ويجب تعزيزه وتنميته وتطويره لمصلحة التنمية الشاملة، والعمل مع الفلسطينيين في الخارج (الشتات).

المناطق الصناعية

من العناصر الحاسمة لمقاومة هيمنة إسرائيل رفض إضفاء الشرعية عليها، فجزء كبير من الإطار المهيمن على التنمية تكون في الواقع من إدماج بنى الاحتلال في عملية التنمية، والمثال الأكثر وضوحاً هنا هو المناطق الصناعية، التي بشكلها تبدو وكأنها خطوة اقتصادية جيدة، من حيث زيادة نسبة التشغيل والتوظيف والتقليل من نسبة العاطلين عن العمل، لكنها في واقع الأمر عبارة عن استيعاب للنموذج الاحتلالي، حيث يوفر فيه الفلسطينيون الأيدي العاملة، وتوفر فيه إسرائيل العمل وفق شروطها، وهذا يعني قبولاً للنموذج الاحتلالي، وتأصيلاً للبنى الهيكلية الاستعمارية.

البدائل

البديل الممكن في هذه الحالة لتحقيق نشاط اقتصادي ممكن أن يكون مفيداً ولا يؤصل للهياكل الاستعمارية، هي حركة المقاطعة، التي تساهم وخطوات أخرى في تفكيك استراتيجية التنمية المبنية على أساس الليبرالية الجديدة، والتي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية المتلاحقة.

من الناحية العملية، يعني ذلك التركيز على الحقوق الاجتماعية، وتوسيع روافد أسطورة حيادية السوق، وهي أسطورة أثبتت فشلها في جميع دول العالم أو غالبيتها، ونحن لا نزال فلسطينياً مقتنعين ومتمسكين بها، بل وندافع عنها وعن قيمها كالتنافسية والفردانية، وكأنها حاملة أو رافعة الاقتصاد الفلسطيني. أكبر فشل لها هو انهيار أوروبا الجنوبية (البرتغال، إسبانيا، اليونان). نحن نعتنق هذا النموذج، ونمارسه بكل ثقة، على الرغم من انهيار دول بسبب اتباعها مثل هذه السياسات.

يجب التوجيه والتمكين على أساس مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. وهنا يقترح جميل هلال، على سبيل المثال، مسألة التعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية. عندما نتحدث كاقتصاديين عن التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية، يكون الرد عادة «من وين بدنا ندفع التكاليف»؟!

هذه الخدمات الأساسية مهمة للغاية؛ لكونها تعتبر رافعة اقتصادية مهمة للمجتمع، وبالتالي توفير مثل هذه الخدمات ليس عبئاً اقتصادياً، بل استثمار اقتصادي، فحين يكون الجانب الصحي للناس جيداً تزداد قدرتهم على الإنتاج، وهذا ما تعيه الدول الأوروبية جيداً. يجب العمل على ردم فجوة العبء المالي لتقديم هذه الخدمات الأساسية لأسباب اقتصادية أيضاً، وليس فقط لأسباب سياسية واجتماعية.

الانفكاك

الانفكاك عن الاعتماديّة على الاقتصاد الإسرائيلي، أمر في غاية الأهمية لتحقيق رؤية تنموية بديلة، فاتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس تعززان فكرة أننا «مغلوب على أمرنا»، مع أن إسرائيل تخرق هذه الاتفاقيات بشكل يومي، ونحن لا نطالب إلا بالمعاملة بالمثل، سواء على الصعيد التجاري، أو الإنتاجي، أو بأي طريقة أخرى.

حملة المقاطعة تدعو الناس ليس إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية فحسب، بل إلى مقاطعة مدخلات الإنتاج في البناء وفي الإنتاج الصناعي، وفي جميع المجالات.

هذا الانفكاك، أو مقاطعة إسرائيل، له اقتصادياً فوائد عدة، أبرزها مساعدة الإنتاج الفلسطيني بشكل أكبر في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها، وزيادة الإنتاج تعني زيادة التشغيل، وزيادة الأرباح، وبالتالي زيادة الاستثمار، وزيادة القدرة على دعم النشاطات الصحية والتعليمية والثقافية في المجتمع، كما أن المجتمعات المنتجة هي أكثر صحية من حيث قدرتها على الإبداع والاستمرار، لذلك الدول المتطورة تحمي الإنتاج بشكل كبير، وتسعى إلى أن يبقى محور العملية الاقتصادية، إضافة إلى دوره في عملية زيادة تشغيل الناس الذي يؤدي إلى الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما أن زيادة الإنتاج المحلي تقلل من قدرة إسرائيل على تركيعنا سياسياً.

إسرائيل تستخدم عائدات الضرائب التي تقتطعها عند المعابر والحدود لتركيعنا سياسياً، وهذا الأمر ينطبق على عمالة الفلسطينيين من الضفة والقطاع داخل الخط الأخضر. كلما خففنا من قدرة إسرائيل على السيطرة اقتصادياً علينا، من خلال تقوية الذات، يمكن لنا أن نخفف من قدرة إسرائيل على تركيعنا سياسياً.

وأيضاً، المقاطعة لها دور من حيث الضغط على إسرائيل عالمياً، حيث نقلت إسرائيل ملف المقاطعة من وزارة الشؤون الخارجية إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية، وهذا يعكس حالة من القلق الشديد حيالها، مع أننا ندرك قوة الاقتصاد الإسرائيلي.

وصل الأمر فيما يتعلق بحالة الرعب الإسرائيلية من المقاطعة بوصف وزير المالية الإسرائيلية لها بالتهديد

الاستراتيجي على وجود إسرائيل، وهذا نابع من نتائج هذه الحملة عالمياً. صحيح أن حجم اقتصادنا لا يتجاوز العشرة مليارات دولار، لكن آخر صندوق نرويجي قاطع البنوك الإسرائيلية كان يستثمر فيها بما قيمته ٨٠٠ مليار دولار. أما الصندوق الهولندي الذي قاطع المؤسسات التجارية الإسرائيلية، فكانت تبلغ استثماراته في الاقتصاد الإسرائيلي ما يزيد على مائتي مليار دولار، وهنا مصدر رعب إسرائيل. قدرتنا على مقاطعة إسرائيل وتحشيد العالم في هذا الاتجاه، تعني ضغطاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً عليها على المستوى العالمي، وهذا ما يرعب إسرائيل وليس الـ٤٫٣ مليار دولار، قيمة البضائع التي نستوردها منها سنوياً، بل مليارات الدولارات التي قد تخسرها مع الحشد الفلسطيني لهذه المقاطعة دولياً، وبالتالي هي أداة مقاومة بامتياز.

الجلسة الخامسة

التنمية كأداة للمقاومة والتحرر

علاء الترتير

مدير برامج شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)

مداخلتي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية. في الجزء الأول، ومن أجل فهم أدق لأثر المساعدات الدولية التي وصلت إلى حوالي ٢٥ مليار دولار خلال العقدين الماضيين، سأقوم بتصنيف أثر المساعدات من خلال تأطيرها في أربع مجموعات ومدارس فكرية. في الجزء الثاني من المداخلة، سأطرح أربع رسائل ونقاط من أجل مساعدتنا في التفكير والتفاكر حول كيفية فهم العملية التنموية كحرية وتحرر، إضافة إلى طرح بعض الأمثلة والمؤشرات التي إن أراها فسوف أشعر ببعض من الأمل حول العملية التنموية. وفي الجزء الثالث والأخير سأحاجج بشكل مقتضب بأن أنموذج الاقتصاد المقاوم يطرح بديلاً جدياً إن أردنا اقتصاداً يحررنا وليس اقتصاداً حراً يستعبدنا.

حول المساعدات الدولية وأثرها

من دون شك، مللنا جميعاً من الحديث حول المساعدات الدولية وأثرها وعدم فاعليتها، إلا أنه من سوء حظنا أن المساعدات الدولية ما زالت الشبح الذي يفرض نفسه علينا من أجل دراسته ومَشكلته. وما الحديث والخطط والاجتماعات والمؤتمرات لإعادة إعمار غزة، إلاّ دليل حي على ذلك. وكل المؤشرات حتى اللحظة تدل على أننا سنواجه مزيداً من الأموال المهدورة والضائعة، ومزيداً من الفشل في تعلم العبر والدروس من العشرين سنة الماضية، بل والإمعان والإبداع بتسطير قصة فشل جديد، وبالتالي إحداث إضعاف إضافي للحركة الوطنية الفلسطينية وللنضال من أجل التحرر وسلب الإنسان الفلسطيني حقه في التنمية والانعتاق كحق إنساني أساسي كفله القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية المختلفة.

هذه المساعدات، كما ذكرت، وصلت إلى حوالي ٢٥ مليار دولار منذ تأسيس السلطة الفلسطينية؛ اعتماداً على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالمناسبة، فقد تضاعف حجم المساعدات الدولية بحوالي ١٧ ضعفاً بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٩، وقد تجاوز الدعم المالي الذي قُدم في الفترة الفيّاضية ما بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٢ كل الدعم المالي الذي قدم ما بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٥. منذ العام ٢٠٠٤ لغاية اليوم، شكل هذا الدعم الخارجي حوالي ٢٤٪ - ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل متوسط الدعم المالي للفرد الواحد حوالي ٥٣٠ دولاراً، ما وضع الفلسطينيين في أوائل قائمة المتلقين للمساعدات مع بعض الجزر الكاريبية وغيرها، التي ربما لم نسمع بأسمائها قط.

ولكن المؤشرات التنموية-الاقتصادية تشير إلى فشل هذه الأموال في إحداث أي تغيير هيكلي بنيوي يعنون المسببات السياسية لحالة اللا-تنمية، التي تحدثت عنها وأسست لها سارة روي. لن أعود لأذكر وأتوسع في الإحصاءات (التي هي إشكالية بالأساس وتغيّب فهم الأمور ضمن أُطر الاقتصاد السياسي)، فهذه الإحصاءات متوفرة في الأوراق السياساتية الاقتصادية التي نشرتها شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة). ولكن ثمة رقماً واحداً دائماً يستفزني، وربما يجمل العملية اللاتنموية. فقد تغنت الفياضية وشخوصها بأنها زادت عدد العائلات المتلقية للمساعدات من ٣٠ ألف عائلة إلى ١٠٠ ألف عائلة، واعتبرته نصراً لمنظومة التنمية. إن كان هذا نصراً، فالنتيجة أن العملية التنموية في الأرض المحتلة قد خلقت «فقراء جدداً» كما أسميهم. هذا الرقم والاستنتاج يدلل على أن الفقراء ليسوا بالأولوية للعملية التنموية، إذ أن النيوليبرالية الاقتصادية تفترض أن النمو الاقتصادي الكلي سيصل

للفقراء بشكل أتوماتيكي. يا حبذا لو أن جهابذة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسلطة الفلسطينية يقرأون التاريخ والتجارب ليكتشفوا ما لا يعرفون.

هذا الفشل للمساعدات الدولية يُعزى لأسباب عدة، من ضمنها الإطار الاقتصادي العام الذي رسمته وحددته اتفاقية أوسلو، والإطار العام الذي تبناه البنك الدولي العام ١٩٩٣، والمكتوب في ستة مجلدات، والمسمى «الاستثمار في السلام»، الذي لا يزال يحكم منظومة العملية التنموية لغاية اليوم على الرغم من اعتراف حتى من صممه بأنه لم يعد صالحاً للاستخدام، ونهج «عوائد السلام» والسلام الاقتصادي الذي تبنته السلطات المتعددة، والنهج النيوليبرالي والأجندة التي تبناها الفاعلون الرسميون في العملية التنموية كافة، إضافة إلى فشل اللاعبين الرئيسيين بعنونة تبعات حلقات اللاتنمية.

بالتالي، لم تُسأل الأسئلة الصحيحة. والآن، ونحن على مرمى مؤتمر جديد لإعادة إعمار غزة، ثمة فرصة جديدة لطرح الأسئلة الصحيحة، مثل: ما معنى أن يكون الاقتصاد تحت احتلال عسكري في ظل شرط استعماري كولونيالي إحلالي؟ وكيف تتمثل السيطرة الاقتصادية للمستعمِر على المستعمَر؟ وفي ظل حالة من التفتت الجغرافي والسياسي الحاد، هل من الممكن تحويل اقتصاد المعزل والبانتوستانات لاقتصاد وطني متكامل؟ وهل يمكن أن تحقق كل هذه المساعدات أي شيء في ظل غياب السيادة السياسية؟ هذه الأمثلة من الأسئلة عادة ما تهمل، وإن استمر ذلك، فلا أحد يجب أن يتوقع أن تتغير أحوال اللاتنمية.

كذلك، ثمة حقائق تهمل، فلا يكترث المانحون –مثلاً- بأن الخسائر الاقتصادية بسبب الاحتلال في العام ٢٠١٠ –مثلاً- وصلت لحوالي ٧ مليارات دولار، وتعادل حوالي ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، حسب تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فحوالي ٣٨-٤٥٪ من كل سنت يصرف في الأرض المحتلة، يذهب للاقتصاد الإسرائيلي. كما أشار تقرير آخر لـ«الأونكتاد» إلى أن الواردات التي أنتجت في دولة ثالثة، وتمت إعادة تصديرها للأرض المحتلة وكأنها أنتجت في إسرائيل، تتسبب في خسائر سنوية تقدر بحوالي ٤٨٠ مليون دولار، وتساوي ٢٥٪ من العوائد العامة، و١٠٪ خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، و٣٠ ألف وظيفة سنوياً.

كل هذا لم يعنِ شيئاً للفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية الفلسطينية كالمؤسسات المالية الدولية. ففي مقابلات أجريتها أنا وزميلي جيريمي ويلدمان من جامعة «اكستر» مع العديد من الفاعلين في صناعة المساعدات –وستظهر النتائج كافة في مقالة أكاديمية ستنشر الشهر القادم في الدورية الأكاديمية المحكمة «سياسات شرق أوسطية»- التي حاولنا من خلالها أن نجد إن كانت ثمة إمكانية ما بين «الثورات العربية» وصناعة التمويل والتنمية في الأرض المحتلة، فوجئنا بالتالي: أحد أهم أقطاب المؤسسات المالية الدولية صرح بأن «الفلسطينيين طموحون جداً. فحال الفلسطينيين أفضل بكثير من أحوال دول العالم النامي، وبخاصة في إفريقيا، وبالتالي فالمساعدات الدولية فعّالة». ولكن الأدهى من ذلك أن أحد المتحكمين الرئيسيين في العملية التنموية، اعتبر أن «فلسطين ونهجها التنموي قصة نجاح، وأنها جاهزة تماماً لتصدير نموذجها لدول العالم العربي الجديد». وبالتالي، في ظل كل حالة الفشل، ما زال اللاعبون الأساسيون في العملية التنموية يعتقدون أن ثمة قصة نجاح يمكن أن تروى. ولكن الأدهى من كل ذلك، أن تصدير نموذج المساعدات الفلسطيني للعالم العربي الجديد لم يكن كافياً، بل إن رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض سيصدّر أيضاً للخارج. إذ تم التعاقد معه عن طريق البنك الدولي للإشراف على عملية إعادة الهيكلة للاقتصاد اليمني!

أربع مدارس فكرية لفهم أثر المساعدات

وبناء على كل ما ذكر أعلاه، ليس غريباً، إذن، أن يكون هناك توافقٌ عام في الأدبيات المنشورة على أن المعونة خذلت الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، ثمة خلاف حول السبب وراء فشل المعونة، وقد حددناه بأربعة مذاهب أو مجموعات فكرية. يمكن تسمية المذهب الأول بالمذهب «الذرائعي»، وهو يرى أن أساسيات خطة الاستثمار في السلام سليمةٌ، وأنه ينبغي المحافظة على هذا النموذج، ولكنه يحتاج –ببساطة- إلى تطبيق أفضل. تميل المجموعة القائلة بهذا المذهب إلى تجميل طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني للدولة الإسرائيلية. وهي تتجاهل السياسات الإسرائيلية الثابتة تجاه الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ زمن يسبق قيام دولة إسرائيل. وهي تُلقي أيضاً باللوم الكثير على السلطة الفلسطينية بسبب إخفاق المعونة في تحقيق النتائج.

تشمل هذه المجموعة باحثين في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والعديد من الوكالات الحكومية المانحة الثنائية. يساعد النهج الذرائعي في تفسير السبب وراء عدم تغير نموذج الاستثمار في السلام المعتمد في ١٩٩٣ بعد عقدين من الصراع والانهيار الاقتصادي. أما المجموعة الثانية، فهي مجموعة «الذرائعيين الناقدين»، وهي تركز على الاحتلال باعتباره العقبة الرئيسية في طريق السلام والتنمية. ومع ذلك، تؤمن كلتا المجموعتين إيماناً ذرائعياً بقدرة السياسات على إحداث التغيير الإيجابي.

تضم المجموعة الثالثة منتقدي نموذج أوسلو المتبع في المعونة، وكثيرون منهم يؤكدون على أن نموذج المعونة في حد ذاته هو جزءٌ من الاحتلال، لأنه مصممٌ ليقوّض التنمية الفلسطينية ويعزز الاحتلال الإسرائيلي ويدعمه، بموازاة السياسات الإسرائيلية المطبقة منذ أيام النكبة ١٩٤٨ وما قبلها. وبالنسبة للمنتقدين، فإن التنمية ليست السياسة الملائمة التي ينبغي تطبيقها، بل ينبغي مقاومة الهيمنة، لأن الغرض المخفي من وراء المعونة الإنمائية في حالة فلسطين – إسرائيل، إنما يرمي إلى تعزيز الاحتلال.

ثمة مجموعةٌ رابعة لا يُلتفت إليها في الغالب عند تحليل تأثير المعونة، وهي مجموعة المستعمرين الجدد الذين يؤمنون بنجاح أوجه المعونة الخارجية، لاسيما في الضفة الغربية، حيث جرى تسكين حدة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير، في حين تحققت أهداف السياسة الإسرائيلية بدرجةٍ كبيرة. ولهذا المنظور نفوذٌ كبير، وبخاصة في الولايات المتحدة، حيث يُثبت فاعليته في الاصطفاف إلى جانب مصالح الحكومة الإسرائيلية ورسم ملامح سياسة المعونة الأميركية تجاه الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، ما انفكت منظماتٌ من قبيل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تدعو -منذ عقد الثمانينيات على الأقل- إلى اتباع نهج في المعونة يوفر الحوافز الاقتصادية للفلسطينيين مقابل تخليهم عن حقوقهم.

يتسم المستعمرون الجدد بتأثيرهم الملحوظ، كما يوضّح تقريرٌ صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس في يونيو/حزيران ٢٠١٢، وآخر في صيف ٢٠١٤، إذ أشار إلى أن المعونة المقدمة للفلسطينيين هدفت على مر السنين إلى دعم ثلاث أولويات أميركية رئيسية على الأقل في مجال السياسات: مكافحة الإرهاب ضد إسرائيل، تشجيع التعايش الفلسطيني السلمي مع إسرائيل بينما يجري إعداد الفلسطينيين للحكم الذاتي، تلبية الاحتياجات الإنسانية للحيلولة دون تفاقم حالة عدم الاستقرار. وقد اتسعت النقطة الأولى لتشمل معارضة المسعى الفلسطيني الرامي إلى نيل الاعتراف بفلسطين كدولةٍ في الأمم المتحدة، ومعارضة أي مبادرة تسعى إلى زيادة الاعتراف الدولي خارج إطار «عملية السلام». وإذا ما حلّلنا المعونة الخارجية للفلسطينيين من وجهة نظر الاستعمارية الجديدة، فإنها قد لا تكون فاشلةً على الإطلاق، بل قد تكون في الواقع قد نجحت نجاحاً باهراً.

أربع رسائل رئيسية

١) تحدث **د. ممدوح العكر** في كلمته الافتتاحية عن ضرورة استئناف الاشتباك المتواصل مع الاحتلال. وهكذا هي، ويجب أن تكون التنمية. إذن، الكلمة السحرية للتنمية في الوقت الحالي هي «الاشتباك». هي ليست «بناء المؤسسات»، و«الحوكمة الرشيدة»، و«الدمقرطة»، و«الفياضية النيوليبرالية»، «والنمو الاقتصادي»، و«الواقعية الاقتصادية»، و«السلام الاقتصادي»، و«عوائد السلام» ... وإلخ من هذه المصطلحات الطنانة، بل التنمية هي المقاومة والحرية والتحرر، وهذه ليست بالشعارات والكلام الفارغ من محتواه كما يدّعي مندوبو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو ما يدعى بقيادات السلطة الفلسطينية. إذن، في ظل العيش تحت شرط كولونيالي استعماري، فالتنمية لا تعني إلاّ الاشتباك، وبالأخص الاشتباك من أجل الأرض لزرعها وفلاحتها واسترجاعها كمدخل أول للتنمية. ولكن هذا يتطلب تغيير الخطاب والسرد قبل أي شيء من أجل تغيير الفعل. فمن استمع لخطاب رئيس الوزراء رامي الحمد الله في ٢٢ أيلول ٢٠١٤ في اجتماع المانحين الذي عُقد في نيويورك، يدرك تماماً درجة الاستجداء والتقهقر التي وصلنا إليها. فشّتان ما بين استجداء الاحتلال والتوسل إليه ولمجتمع المانحين من أجل تسهيل عملية التنمية وإعادة إعمار غزة، وما بين الاشتباك معهم والعمل من أجل نيل وإحراز الحق في التنمية والتحرر.

٢) التنمية هي بالطبع عملية طويلة الأمد، وكأي عملية تتطلب قيادة تمثيلية وتتطلب شرعية لهذه القيادة. فالتنمية هي عملية سياسية بامتياز، وليست عملية تكنوقراطية أو تقنية كما يفهمها الفاعلون في «صناعة التنمية» منذ أوسلو. فبدون قيادة شرعية، وفي ظل أزمة بل فجوة الشرعية، لا أحد يجب أن يتوقع أن ثمة عملية تنمية ستحصل، بل ما يحصل هو تجذر أكبر لصناعة التنمية، التي تستفيد منها إسرائيل واحتلالها ومجتمع المانحين والنخب الفلسطينية (بالمعنى السلبي). كل هذا باسم التنمية، ولكن ما يُخلق على أرض الواقع هو عملية تبعية واعتمادية. إذن، فجوة الشرعية وغياب القيادة التمثيلية لا تعني تقهقر وانحدار إضافي للمشروع الوطني الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً للتخطيط والتفكير التنموي التحرري. هذه الفجوة في الشرعية السياسية لا تخلق وتجذّر المسافة والهوّة ما بين الناس وما يدعى بالقيادة فحسب، بل إن الناس أبضاً لا تشعر أو تلمس ملكيتها لهذه العملية التنموية. ومن دون ملكية الناس لعمليتهم التنموية، ومن دون أن يكونوا في كرسي القيادة ليضمنوا الكرامة في هذه العملية التنموية، مرة أخرى لا أحد يجب أن يتوقع تنمية وإنماء. فالمطوب إعادة الاعتبار للجماهير.

٣) في كلمته الافتتاحية، أشار العكر أيضاً إلى ضرورة خلق هيئة وطنية فنية فلسطينية مستقلة ذات مصداقية لتنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة. أوافقه الرأي، ولكن أزيد عليها بأن مشروع إعادة إعمار غزة يجب أن يكون فرصة جديدة (مرة أخرى) ومدخلاً جيداً لإحداث التغيير السياسي، وذلك بتغيير قواعد اللعبة واللاعبين أيضاً. إعادة إعمار غزة هي فرصة جديدة لإعادة خلق منظومة المساعدات الدولية والتوصيات السياساتية والنهج «التنموي» المترابطين بها. ولكن كل المؤشرات الحالية تشير إلى أن اللاعبين الحاليين لم يتعلموا من أخطاء الأعوام العشرين الماضية (وبالمناسبة، فهم لن يتعلموا ما داموا مستفيدين من النظام والإطار الحالي). ومن شهد لقاء «أبو مازن» مع بعض رجال الأعمال من غزة الأسبوع الماضي، لا يدرك حجم المأزق والمصيبة فحسب، بل أيضاً الخطر المحدّق بنا ككل، الذي سينتج عن الـ ٤ أو ٨ مليارات دولار التي سيتم جمعها في مؤتمر المانحين الشهر القادم. مرة أخرى من استمع وقرأ خطاب الحمد الله في نيويورك، يدرك أن التعامل مع غزة يتم وكأنها كارثة إنسانية فحسب، وبالتالي فالدعم الدولي يأخذ شكلاً إغاثياً وإنسانياً. ألاّ تكفي عشرين سنة من التعلم لمعرفة مدى كارثية أن تدير الأمم المتحدة البرنامج الإغاثي؟ وهل نريد إعادة كرّة الفشل التي حصلت على مدار العقدين الماضيين وضياع ٢٥ مليار دولار؟ أم أننا ننتظر هذه الأموال لإدامة الانقسام وسفك أكبر للدماء؟ كلنا مسؤولون عن استغلال صمود غزة وإعادة إعمارها كفرصة. وبالتالي، فالتنمية ومشروعها يمكن أن تقرع طبول الحرب الأهلية بدل الإعمار. المنتفعون كُثر، والأموال أكثر، والبيئة خصبة لتجدد الاقتتال الدموي. هذا تحذير جدي يضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا الوطنية والنضالية والأخلاقية والإنسانية.

٤) التنمية كمفهوم تحرري ومقاوم تتعارض جوهرياً مع التحولات السلطوية القمعية للسلطات في قطاع غزة والضفة الغربية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون الأمني. هدف التنمية هو إحداث تغيير هيكلي في الحياة وليس تحسينها أو «ترقيع خوازيقها». وبالتالي، عندما نعيش في ظل نظام طوارئ، وفي ظل غياب المساءلة وتجذر الفساد البنيوي في هيكلية السلطة الفلسطينية، وكل هذه تتزامن مع سلطوية أكثر قمعاً، فمرة أخرى لا مجال للحديث عن التنمية. فالتنمية هي الحرية والتحرر.

بوادر الأمل

متى سأشعر ببعض الأمل فيما يخص صناعة التنمية ومنظومة المساعدات الدولية؟ سأذكر بعضاً من الأمثلة والمؤشرات التي إن رأيتها ستشعرني ببعض الأمل:

- **أولاً**، وقبل كل شيء، عندما يقدم المحتج والمعارض برنامجاً إيجابياً، لا يعتمد على نقد الموجود فقط، (على أهميته) وإنما يقدم البرنامج بإيجابية. فطبيعتنا البشرية تؤشر على أننا نتفاعل أكثر مع ما هو إيجابي وننفر مما هو سلبي. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن الكثيرين يدّعون ويحاججون بغياب النموذج البديل، ولكن هذا غير صحيح؟ فالعديد من المبادرات ومؤسسات الفكر والتفاكر مثل «الشبكة»، ومركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومركز بيسان، والمرصد، وبال ثينك، ومسارات، ومركز معا التنموي، ولجان العمل الزراعي، ... وغيرها الكثير، تعبر عن هذا البديل، ولكن ما زالت ثمة حاجة ملحة لتأطير كل هذه المحاولات المتفرقة في بوتقة واحدة ذات برنامج واضح، تذيب المحددات المؤسساتية كافة، وتؤطر لنموذج عملي بديل.
- سأشعر ببعض الأمل عندما يتفضل «المسؤولون» بالحديث عن السياسات المنحازة للفقراء، وليست المنحازة للقطاع الخاص. هذا القطاع، وبخاصة في ٥٪ منه في مجال الشركات الكبيرة والمتشابكة في شبكة معقدة من الاعتمادية والترابط والانتفاع الاقتصادي مع الشركات الإسرائيلية. فعندما تصل نسبة الفقر بناء على معدلات الدخل إلى حوالي ٥٠٪، وبعض التقارير أشارت إلى أن نسبة الفقر وصلت إلى حوالي ٩٠٪ بعد الحرب على غزة، فلا أعرف متى سيصبح الفقراء في جوهر ومركز العملية التنموية وليس على هامشها.

- سأشعر ببعض الأمل عندما يبدأ القطاع الخاص الذي يسيل لعابه للحصول على حصته من خطة كيري الاقتصادية، ومن مشروع إعادة إعمار غزة، بالتحدث عن تحقيق الأهداف الوطنية، وليس الأرباح فحسب.
- لا أحد يحاجج بأن الريادية غير مطلوبة للتنمية، بل العكس تماماً، ولكن المطلوب هو محاسبة شعبية للقطاع الخاص ولعلاقاتهم التجارية المتجذرة مع الكيان.
- سأشعر ببعض الأمل عندما تكون القيادة شرعية في عيون الشعب الفلسطيني كله، وممثلة له، وتخضع لمحاسبته، وليس لمحاسبة المسؤولين.
- سأشعر ببعض الأمل عندما أرى بعض الممولين وقد طردوا من الأرض المحتلة، وأولهم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- سأشعر ببعض الأمل عندما تتوقف مؤسسات المجتمع المدني ومظلتهم على التنافس على الدعم الدولي، بدلاً من مواجهة منظومة المساعدات.
- سأشعر ببعض الأمل عندما تتبوأ النقابات والأحزاب (المهترئة حالياً من أقصى يمينها إلى أقسى يسارها) ساحات النضال.

هذه ليست بوصفة سحرية، ولا بحل سياسي، ولكني أحاجج بأنه من دونها فلا تغيير يُذكر سيحصل.

الاقتصاد المقاوم كبديل حقيقي

أما بالنسبة لأنموذج الاقتصاد المقاوم، فقد كُتب في هذا الموضوع منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا، مع مساهمات الجيل الجديد الذي يرى أهمية هذا الأنموذج، وإن كانت ثمة حاجة للمزيد من التطوير والعملياتية. العديد من الإصدارات متوفرة على الموقع الإلكتروني لـ«الشبكة»، ولكن أود التعريج على بعض النقاط في هذا المضمار: كيف نعرف الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي أو التنمية كمقاومة؟ وكيف نقارن الاقتصاد المقاوم بالفياضية مثلاً، ومدى تأثير هذا الفهم على صناعة التنمية والمساعدات؟ وما هي المتطلبات الضرورية لتطبيق هذا الأنموذج؟

الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي هو عملية تراكمية تكاملية اقتصادية-اجتماعية-سياسية، تسعى بالأساس إلى تحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية نحو الانعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكانياته وقدراته، بحيث تصل حتى إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً. وبالتالي، فهذا الأنموذج يضم الجميع ويتسع لجميع الشرائح الاجتماعية، ويرفض الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمِرة، ويرفض ديمومة الاحتواء اللامتكافئ. وبالتالي، وبمزيد من التعاون والتفكير الخّلاق، يمكن إرساء الأسس لاقتصاد تقدمي مستدام. وتبدأ هذه العملية بفهم الاقتصاد على أنه أكثر من عمليات مالية لأجل الربح.

بكلمات أخرى، إن كانت الفياضية أنموذجاً فوقياً يعمل بشكل عمودي من الأعلى إلى الأسفل، فالاقتصاد المقاوم هو أنموذج يعمل بالعكس؛ أي من الأسفل إلى الأعلى، ويحتوي الجميع. الفياضية وأنموذجها ببنيتها ترفض ولا ترغب في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس تتعاون معها وتديمها. الفياضية وأنموذجها وإن كانت ظاهرة محلية، ولكنها ممولة ومدعومة خارجياً، ولكن الاقتصاد المقاوم «مجبول بعجنتنا» ومن رحم الحياة الفلسطينية، ولا أحاول هنا إدخال بعض الرومانسية للماضي. إن كان تركيز الفياضية على المؤسسات وبنائها، فالبديل يركز على الإنسان كمحور للتنمية. إن كانت الفياضية حول المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالاقتصاد المقاوم يتمركز حول الحقوق والنضال الوطني. الفياضية تركّز على الفردانية، لكن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي. والاقتصاد المقاوم ليس فقط أنموذجاً يحارب ويواجه السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، ولكنه يجب أن يكون جريئاً من أجل عنونة الأخطاء في إطار النقد والنقد الذاتي. ربما هذا تنظير غير واقعي، سيقول أحدهم، ولكن من أجل تحقيق ذلك، فالمطلوب تحرك جماهيري لإحراز الحقوق.

وبالمناسبة، فالحركات الشبابية التي نشأت بعد «الثورات العربية/الربيع العربي»، وعلى وجه الخصوص تجمع «فلسطينيون من أجل الكرامة»، أدركت أهمية هذا البديل، وحاججت بأنه ثمة بديل اقتصادي للأنموذج النيوليبرالي القائم حالياً، وحاججت: أكيد في بديل، البديل مقاومة اقتصادية تحقق إعادة توزيع المصادر وعدالة اجتماعية وكرامة للشعب الفلسطيني. هذا مش شعار على فكرة! أهم الخطوات البديلة إنه نبلش المقاطعة الكاملة للبضائع الإسرائيلية، ثاني إشي نرفض التعامل مع اتفاقية باريس ومطالبة السلطة إعلان ذلك بصراحة. ثالثاً، وضع ضرائب عالية على البضائع المستوردة لحماية منتجاتنا ومزروعاتنا الوطنية. رابعاً، الذهاب للأرض الفلسطينية في المناطق المسماة «ج» التي تشكل ٦٠٪ من أرض الضفة وحدها، ونعمل فيها مع بعض ونزرعها. خامساً، إقامة تعاونيات زراعية لسد الاحتياجات المحلية، وفي كثير أفكار ممكن تقدمها عقول اقتصاديين فلسطينيين، بس يكون في إرادة سياسية لتطبيق المقترحات والتحرر من التبعية.

ولكن تحقيق الرؤية البديلة لديه متطلبات من ضمنها: إعادة خلق صناعة المساعدات، وإعادة تعريف التنمية مفاهيمياً، والاستفادة من النماذج المحلية وإعطاؤها الأولوية بدل استيراد نماذج من الخارج مع محدداتها، ومقاومة قوة الاحتلال والاشتباك معها كأسلوب تنموي أيضاً يعمل على توطين الاقتصاد والعملية التنموية كما توطن المقاومة، وأخيراً مقاومة أيّ سلطوية فلسطينية. كل هذا ينعكس على صناعة المساعدات التي تعتبر العملية التنموية كعملية تكنوقراطية غير سياسية وحيادية. فالنموذج البديل يراعي تباينات القوة بين المستعَمر والمستعمِر، وهذا يقتضي التحول من اقتصاد سوق حرة لأنموذج يرتكز على الناس تشاركي-ديمقراطي-تقدمي، ويعتمد على استراتيجيات الصمود. وبالتالي، حتى المساعدات الإنسانية تخرج من إطار الوكالة المدمِرة وتستبدل بمبادئ التضامن، فالرؤية الاقتصادية يجب أن تكون في صُلب وقلب البرنامج السياسي وبرنامج النضال، وأن تكون رؤية مستجيبة لتطلعات الجماهير وليست لمصالح النخب المنتفعة والمتطفلة على موارد الجماهير وحقوقهم الجمعية.

الخاتمة

في النهاية، نعم ثمة حاجة ماسة لقرع وكسر جدران الخزان والتفكير جدياً في تطبيق نموذج تنموي بديل يراعي خصوصية الحالة الفلسطينية وتميزها، ولا يقبل بالوصفات الدولية الجاهزة من المؤسسات المالية الدولية أو مجتمع المانحين ووصفاتهم السياساتية. هذا ليس من باب الرفض لأجل الرفض، ولكن لأنها فشلت على مدار عشرين سنة في فلسطين، وفشلت وتفشل في بقاع أخرى من الأرض في خلق عالم أفضل وأكثر عدلاً. ولكن هذا النموذج البديل لن يكون جاهزاً، وإنما هناك حاجة لحوار سياسي-اقتصادي-اجتماعي-تنموي يبدأ من الصفر السياسي؛ أي أنه يبحث في القضايا الأساسية، كالتمثيل والشرعية، ومن ثم يتم تبني قرارات اقتصادية شجاعة تتوافق مع فكر مقاوم غير مساوم أو مهادن. تحتاج هذه التغييرات الجذرية في صناعة القرار الفلسطيني إلى إدراك قوي بأن القيادة الفلسطينية الحالية ليست قادرة، وعلى الأغلب، لا تريد التغيير، وأن هناك حاجة إلى خطة وبرنامج جديدين.

أختم بالقول إننا في أمسّ الحاجة إلى الانتقال من منظومة «الغنى الفردي والفقر الوطني» لمنظومة أخرى تشبه «التضحية الفردية والخلاص الوطني» كما سمّاها د. فضل النقيب. فالفقر الفلسطيني ليس فقر عدم الكفاية، ولكنه فقر الضعف. وإن لم يضمن الفلسطينيون أنفسهم الكرامة في منظومة المساعدات، فلن يضمنها لهم أحد.

نقاش الجلسة الخامسة

دارت نقاشات وأطروحات الحضور خلال نقاش الجلسة الخامسة حول عدم مشاركة ممثلي القطاع الخاص، أو الليبراليين الجدد والمتنفذين والساسة في مؤتمرات كهذه للاستماع إلى آرائهم فيما يتفق عليه غالبية المشاركين في المؤتمر، في حين تطرق آخرون للحديث عن لون واحد من التوجهات الفكرية للمشاركين، وهم المعارضون لاتفاق أوسلو والسلطة دون وجود للصوت الآخر، في حين تحدث أحدهم عن تفاؤله في الأكاديميين الشباب، مع عدم إغفال البعض التشديد على الرؤية البديلة في المجال الاقتصادي، بل وحتى السياسي، وذلك ربما بالاستفادة من التجارب السابقة، إضافة إلى نقاش دور الزبائنية في قتل روح الإنتاج، وآليات التأثير على صناع القرار، والمضي باتجاه عقد الإطار القيادي الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ... وغيرها.

وكانت ردود المشاركين على النحو الآتي:

سامية البطمة: التنمية هي عملية، ولهذه العملية نتائج، لكن ظهور هذه النتائج يحتاج إلى وقت. فعلى سبيل المثال، وفي حال رغبنا في زيادة القاعدة الإنتاجية عن طريق زيادة الإنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي، بل وشرعنا في خطوات عملية في هذا الاتجاه، فإن النتائج لن تكون فورية، وبالتالي لن نلمس سريعاً انخفاضاً ملحوظاً في نسبة البطالة، أو تقليصاً في نسبة اعتمادنا على الاقتصاد الإسرائيلي ... هذه النتائج لربما تحتاج إلى عشر سنوات من العمل المتراكم.

بالنسبة لي، أرى أن مسألة القاعدة الإنتاجية مهمة جداً، فهي التي تبني الاقتصاد. إسرائيل عملت منهجيا، ومنذ العام ١٩٦٧، على تحصين القاعدة الإنتاجية لها. وهنا تبرز من الناحية العملية صعوبة إعادة تحصين القاعدة الإنتاجية الفلسطينية في ظل تكبيلنا باتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي.

نحن كفلسطينيين فكرنا في أداة المقاطعة، التي من شأنها إعطاء فرصة للإنتاج الفلسطيني، وبخاصة أننا نستورد من إسرائيل ما قيمته سنوياً ٤٫٣ مليار دولار، وللعلم فقط ٦٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ يمكن لحملة المقاطعة تقليصها من فاتورة استهلاكنا للمنتجات الإسرائيلية، حيث أن بقية المبلغ تتوزع ما بين البترول ومشتقاته، والتيار الكهربائي بشكل أساس. لكن علينا ألا نستهين بمبلغ الـ٦٠٠ مليون دولار، فلو تم الاستعاضة عنها بإنتاج محلي، وهي بالفعل مستوردات لها بديل محلي، سواء عن طريق المقاطعة أو الاستغناء عن الاستيراد في مجالات بعينها، فإن عملية كهذه يمكن أن تخلق، وفق معطيات دولية، ٤٥ ألف فرصة عمل، وهذا ما سينعكس إيجابياً، ليس على الحركة التجارية الفلسطينية فحسب، بل على النسيج الاجتماعي أيضاً.

لتشجيع الإنتاج المحلي، عادة ما تفرض الدول ضرائب على البضائع المستوردة، فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، وضع ٨٥٪ ضرائب على الاستيراد من أفريقيا، مع أن الاستيراد من أفريقيا أوفر للاتحاد الأوروبي من الإنتاج المحلي، لكن يضع ضرائب كهذه لحماية اقتصاده ومنتجيه المحليين. عامل الضرائب في الحالة الفلسطينية غير متاح بسبب اتفاقات أوسلو، وعليه نستخدم أدوات أخرى أبرزها المقاطعة، التي يجب أن تتواصل لتحدث النتائج المرجوة منها. والأهم توفر قرار فلسطيني ورغبة حقيقية بالتوجه إلى أداة كهذه لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني.

هناك إشكالات لدينا تتعلق بمدى قدرة المؤسسات المختلفة على تمثيل الفئات التي تعبر عنها. فعلى سبيل المثال، يمكن التساؤل عن دور النقابات وما إذا كانت تعبر بشكل صادق وحقيقي عن قضايا العمال. ثمة انتقادات كثيرة للنقابات العمالية والحركات الشبابية وتوجهاتها، ومهمتنا هي التنبيه إلى مثل هذه القضايا، ولسنا كأكاديميين من يقوم بحلها.

الترتير: لا توجد خطة موحدة لإعمار قطاع غزة، نائب رئيس الوزراء ورئيس صندوق الاستثمار د. محمد مصطفى يتحدث عن خطة تتكلف أربعة مليارات دولار، ومدير عام «بكدار» د. محمد اشتية يخرج بدراسة تتحدث عن أن عملية الإعمار تتكلف ثمانية مليارات دولار، ومبعوث الأمم المتحدة يتحدث عن مبالغ مختلفة ... حالة التخبط هذه قد تكون مؤشراً على أن القادم أمرّ وأسوأ. لست جزءاً من صياغة هذه الخطط، لكني أتفق مع ما قاله العكر إنه لا بد من أن نملك عملية التنمية بأنفسنا.

أنا لست حيادياً، ويجب أن نكون جميعنا واضحين. للتأثير على صناع القرار، لا بد من التسلح بصيغة سياساتية واضحة، حتى لو كانت رفضوية، ما دامت هي كذلك بالفعل. بالنسبة لي أرفض قرار «أبو مازن» الموافقة على أن الأمم المتحدة تتحكم بأمور إعادة إعمار قطاع غزة، وأن تحدد هي معايير الأمور، لأنه لو تم ذلك سنعاني من البيروقراطية، والفساد، والأهم من ذلك، وبخاصة في ظل رئاسة بان كي مون، أن الأمم المتحدة ستعمل بالأساس على حماية أمن إسرائيل قبل أي اعتبارات أخرى تتعلق بأي عملية تنموية. نحن لا نتعلم من أخطائنا، بل نُحل احتلالاً بدل آخر، وهذا أمر مزعج للغاية.

أرى في إعمار قطاع غزة فرصة للمجتمع الدولي ليتعامل مع حركة حماس وحركات المقاومة المختلفة. أيديولوجياً أختلف تماماً مع «حماس» وضد قمعها وما إلى ذلك، ولكن في النهاية «حماس» انتخبت من غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وعليه يجب على الاتحاد الأوروبي التعامل معها وفق هذا الأساس، بغض النظر عن كونهم يعتبرونها حركة «إرهابية» من عدمه، فهي جسم لا يمكن تجاهله. إعادة الإعمار فرصة لجسر الهوة بين الفلسطينيين أنفسهم من جهة، كما هي فرصة لتعود حركة حماس إلى الساحة الدولية كمكون من مكونات النضال الفلسطيني من جهة أخرى، بغض النظر اتفقنا أو اختلفنا معها أو عليها، وأنا مرة أخرى أؤكد على خلافي الأيديولوجي مع «حماس».

بالنسبة لفياض، تحدثت وناقشت كثيراً مع رجا الخالدي إذا ما كان ثمة مصطلح «الفياضية»، وهو مصطلح ابتكره سيئ الصيت والسمعة توماس فريدمان، لكن ما لا يمكن إنكاره أن تغييرات عدة حدثت في السنوات السبع الأخيرة. فياض ليس حلاً سحرياً، أعلم ذلك، لكني أعلم أيضاً أنه تسلم حقيبة وزارة المالية في العام ٢٠٠٢ كشرط للبنك الدولي لإعمال الخزينة الموحدة، وبقي وزيراً للمالية حتى تسلم رئاسة الحكومة. مجرد تعيين شخص كفياض بسياساته النيوليبرالية يوضح حجم المأزق الوطني والسياسي الذي آلت إليه الأمور. الفكرة بالحديث عن «الفياضية» لا تتعلق بالتهويل بتاتاً، بل هي للحديث عن التغيرات وبعضها جوهري في السنوات السبع الأخيرة، التي كان فيها فياض رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية، وهذه التغيرات لا بد من التوقف أمامها، وتأملها، وقراءتها بتعمق، بل وتلمس آثارها. مصطلح «الفياضية» مصطلح مرادف لعملية بناء الدولة والحوكمة في السنوات السبع الأخيرة.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤

قريباً

سلسلة التجربة الفلسطينية
التطهير العرقي في القدس
سياسات إسرائيل تجاه المدينة ومواطنيها الفلسطينيين
نزار أيوب

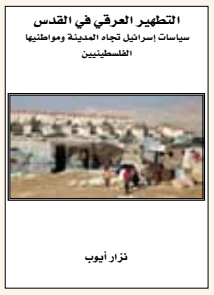

التطهير العرقي في فلسطين التاريخية حقيقة راسخة، وهو بمثابة سياسة تمارس ضد الفلسطينيين بشكل منهجي منذ العام ١٩٤٨، حينما أقدم القادة الصهاينة على إعطاء أوامر واضحة تقضي بتطهير المناطق التي كانت قواتهم تستولي عليها من العرب، لإيجاد تجانس عرقي يقتصر على اليهود. ولا يخفي القادة الصهاينة حدوث هذه الأفعال في فلسطين، فقد صرح موشيه دايان في خطابه أمام طلبة التخنيون)المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا) في حيفا العام ١٩٦٩، بأنه تم تشييد القرى اليهودية على أنقاض القرى العربية. وقال مخاطباً الطلبة: «إنكم لا تستطيعون حتى معرفة أسماء هذه القرى، وأنا لا ألومكم، لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة، ليس الكتب لم تعد موجودة فحسب، بل إن القرى العربية ليست قائمة أيضاً» (نشر في جريدة «هآرتس» الصادرة يوم ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٩).

وفي سنة ١٩٤٨ تعرضت مدينة القدس والقرى والبلدات المحيطة بها إلى عملية تطهير عرقي واسعة النطاق، إذ أنه من بين ٤٠ قرية في القدس والقضاء التابع لها، التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية الهدنة العام ١٩٤٩، تم تهجير سكان ٣٨ من هذه القرى.

وبعد عدوان ١٩٦٧ تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهداف التواجد الفلسطيني في القدس المحتلة، إذ تنتهج سياسة تطهير عرقي مدعومة بجملة من الإجراءات الهادفة لإجبار أكبر عدد ممكن من مواطنيها الفلسطينيين على الهجرة إلى خارجها، نتيجة للحظر المفروض على لم شمل العائلات الفلسطينية، والاستيلاء على الأرض، وبناء المستوطنات، وعزل المدينة عن الأرض الفلسطينية المحتلة، والتضييق على المقدسيين في قضايا البناء، وجعله شبه مستحيل، وهدم المنازل، والحد من حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة، بما في ذلك داخل القدس المحتلة، وإنشاء جدار الضم والتوسع. هذه السياسات، وما يرتبط بها من إجراءات، تحول دون تمكن أي فلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الإقامة والعيش داخل القدس، وترغم الكثيرين من مواطنيها الفلسطينيين على الهجرة القسرية.

سلسلة أوراق بحثية
الفضائيات الدينية الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين
جمان قنيص

يتناول هذا الكتاب تأثير القنوات الفضائية الدينية، وتحديداً السلفية، على سلوك النساء في فلسطين. وقد اعتُمد في ذلك على رصد الصورة المثالية التي تقدمها الفضائيات السلفية للمرأة، من خلال تحليل مضمون البرامج، وعلى ما تركه ذلك المضمون من أثر على سلوك تلك النساء وقناعاتهن من خلال مقابلة عينة من النساء من مختلف الشرائح والأعمار، والمستويين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الكتاب رصد لأثر الفضائيات الدينية في المرحلة التي ازدهرت فيها في بدايات القرن الحالي بفضل «ثورة الاتصالات»، وأُغلق معظمها بعد «إسقاط» حكم الإخوان في مصر مطلع العام ٢٠١٣ ، بسبب ما كانت توجه لها من اتّهامات بالتحريض على التطرف والعنصرية الدينية.

النتائج التي توصل لها هذا الكتاب مُهمة، لأنه يمكن من خلالها قياس أثر البرامج ذات المضمون الديني التي تلقى إقبالاً، وبخاصة من جمهور النساء.

صوت العاصفة
سيرة اذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى
نبيل عمرو

بعد ما يقارب ثلث القرن، على صدور كتابي «أيام الحب والحصار»، وجدت أن ثمة أبعاداً للحكاية تبرر العودة إليها، وتسليط مزيد من الضوء على تجربة الإعلام الفلسطيني.

«أيام الحب والحصار» يحكي تجربة الإذاعة الفلسطينية في بيروت، وخصوصاً أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وقد رأيت أن أُعيد نشر هذه التجربة مع إضافات جديدة، لعلها تكون مفيدة للأجيال الإذاعية والإعلامية التي تتداول الأثير، وتنشر في فضائه اللامتناهي ما يجب أن يُنشر عن فلسطين والقضية والوطن والمجتمع والناس والحلم.

سلسلة رسائل الماجستير
مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثورة ٢٠١١
حنين محمد سليمان

يتناول الكتاب موضوع التحولات السياسية التي تشهدها مصر منذ العام ٢٠١١ وتأثيرها على مسيرة التحول الديمقراطي فيها، والشروط التي تحكم عمل النظام الناشئ بعد الثورة من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رفعها الثوّار في ميادين مصر المختلفة؛ من خلال التغيير في السياسات العامة.

سلسلة رسائل الماجستير
مكانة المرأة في الإسلام في ظل تأويل آية القوامة «منظور فلسطيني»
مي البزور

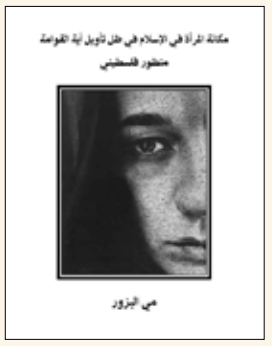

إن البحث في نص قرآني جاء قبل حوالي أربعة عشر قرناً، لا يأتي عبر إخراجه من السياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي جاء فيه. وهذا استلزم إجراء بحث حول مكانة المرأة في الدين الإسلامي، من خلال تتبع تاريخي للمتغيرات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع نشأة الإسلام.

تم تقديم مقاربة تاريخية سوسيولوجية نقدية بين العديد من التحليلات النسوية المتباينة التي صاغها مفكرون ومفكرات نسويون/ات عرب عن مكانة المرأة في الدين الإسلامي، وعن المفاهيم التي وردت في النصوص الإسلامية القرآنية، من خلال رصد واقع المرأة العربية قبل نشأة الدعوة الإسلامية وبعدها في كل من مدينتي مكة ويثرب في شبه الجزيرة العربية. ويأتي القسم الثاني من هذا الكتاب لرصد المواقف المجتمعية في الضفة الغربية لدى البعض من النساء ورجال الدين من إجازة ضرب الزوجات الوارد في النص القرآني لآية القوامة.

سلسلة دراسات وأبحاث
الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة
منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤- ١٩٩٣
عمر عساف

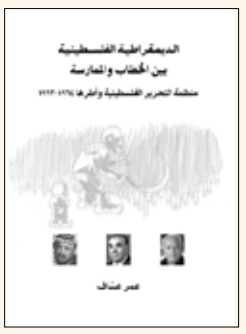

يتناول الكتاب قضية شغلت – وما زالت- شعوب ودول حركات التحرر في كثير من دول العالم، وفي المقدمة منها الشعوب العربية، وهي «الديمقراطية» التي يتناولها الكتاب في الساحة الفلسطينية خلال ثلاثة عقود (١٩٦٤ - ١٩٩٣) منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية حتى توقيع اتفاق اوسلو، حيث يتوقف عند الظروف التي أسست فيها المنظمة وكيفية تشكيل هيئاتها التشريعية والتنفيذية ومدى اقتراب أو بعد هذه الكيفية عن المفاهيم الديمقراطية.

وفي معالجته للمسألة الديمقراطية، يعرض الكتاب تاريخ و مسار الحركة الفلسطينية خلال هذه المرحلة؛ من القدس إلى عمان فبيروت وتونس حتى عقد اتفاقات اوسلو وكيف كان يدار الشأن الفلسطيني عبر هيئات المنظمة، وخلال المعارك الفاصلة التي خاضها الشعب الفلسطيني وثورته المعاصرة.

من جهة أخرى، يتوقف الكتاب عند العلاقات الداخلية في فصائل ومكونات م. ت. ف والعلاقات فيما بين هذه الفصائل ومدى ارتباطها بالشعارات المرفوعة حول الممارسة الديمقراطية، سواء أكانت في «غابة البنادق» أو خارجها.

وباعتبار الاتحادات الشعبية تشكل القاعدة الجماهيرية للمنظمة، عرض الكتاب لبنية هذه الاتحادات وحقيقة التزامها بالمعايير الديمقراطية في العمل الجماهيري وعلاقتها بالقطاع الذي تمثله، ولأن للسمات الشخصية للقائد دورا ليس فقط مميزا بل طاغيا أحيانا، توقف الكتاب أمام الدور المميز الذي لعبه قائد المنظمة الشهيد ياسر عرفات ومدى ممارسته للديمقراطية في قيادته لمنظمة التحرير ولحركة فتح.

سلسلة تقارير دورية
الحكم المحلي في فلسطين واقع ورؤية مستقبلية

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدد من القضايا والمشاكل التي يعاني منها الحكم المحلي، وتقديم اقتراحات وتوصيات لإصلاح الوضع الحالي، حتى تتمكن البلديات والمجالس القروية من تقديم خدمات أفضل للجمهور، وجعلها أقرب إلى المساءلة والمحاسبة مما هو عليه الحال الآن.

ويحتل دور البلديات والمجالس المحلية مكانة خاصة في الدول التي تطمح لأن تكون ديمقراطية، نظراً للتماس المباشر مع المواطن في أمور حياتية يومية، حتى لو أن دور السلطة المركزية يبقى الأبرز في القضايا الوطنية العامة. وفي الحالة الفلسطينية، يوجد نوعان من الإشكاليات الملازمة للعلاقة بين الحكم المحلي والسلطة المركزية. الأول يتعلق بازدواج الصلاحيات وتداخلها بين البلديات والمجالس القروية من جهة، وصلاحيات المحافظين من جهة أخرى. وهذا واضح وبيّن في قانون المحافظين مقارنة مع القانون الناظم لعمل البلديات. والنوع الثاني من الإشكاليات يتعلق بمحدودية الدور المناط بالبلديات والمجالس المحلية من ناحية فعلية، والقيود المالية الموجودة بفعل عدم انتظام الموارد المتاحة لها نظرياً.

وتوصي هذه الدراسة بمجموعة خطوات وتعديلات على الوضع القائم حالياً، سواء أكان من حيث الممارسة أم من ناحية الحاجة لإصلاح القوانين واللوائح الناظمة لعمل المحافظات والحكم المحلي أيضاً.

سلسلة دراسات وأبحاث
«قانون» التشريع و «قانون» الحرية هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

«الشعب يريد ...». هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت «الثورات العربية»بعضا مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل «الإرادة العامة»، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة «هينرش بل» - ألمانيا
مطابع الأيام
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسستي «مواطن» و «هينرش بل».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ - (٩٧٢) فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ - (٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org